المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

(أخبـــار ـ تقـارير ـ مقـالات)

الخميس - 2021/4/1م

الأخبـار والتقاريـر

شؤون فلسطينيـــة:

البرغوثي يدعم قائمة القدوة قبيل إغلاق باب الترشح. و"فتح": سنفصل أي منشق مهما علا شأنه	القدس العربي	3
اجتماع للمركزية لدراسة حالة التشظي... شخصيات كبيرة في الحركة ترشحت على قائمة جديدة	وكالة سما	4
«فتح» تتشظّى إلى ثلاث قوائم: عباس نحو إلغاء الانتخابات؟	الأخبار اللبنانية	5
مرشحون من "فتح" يعلنون الانسحاب من قائمتها والحركة	أمد للإعلام	7
36 قائمة سجلت رسميا لخوض الانتخابات الفلسطينية (أسماء)	عربي 21	8
عباس "يوبخ" رئيس "الشاباك" لطلبه عدم مشاركة "حماس" بالانتخابات	الأناضول التركية	10
إدارة بايدن تتراجع وتؤكد أنها تعتبر الضفة الغربية أرضا محتلة	وكالات أنباء	11

شؤون عربيـــــــة:

«الانسداد» الأميركي ـ الروسي ينعش اقتراح «خطوة ـ خطوة» في سوريا	الشرق الأوسط	12
حسن نصر الله: وضع نتنياهو صعب ويعكس عمق أزمة القيادة غير المسبوقة في إسرائيل	كل العرب	15

شؤون إسرائيليـــة:

نتنياهو يدعو ساعر وبينيت إلى "حكومة يمينية مستقرة"	عرب 48	17
دعوة إسرائيلية لتحرك عالمي في مواجهة التعاون الإيراني الصيني	العربي الجديد	18

شؤون دوليـــــــة:

الاتفاق الصيني الإيراني بين الترحيب والرفض.. هل تتحقق أهدافه؟	الجزيرة نت	20

المقـالات والدراسات

هل ستتفتّت حركة فتح؟ أو ما الذي سيبقى من فتح؟	د. جورج جقمان	23
قائمة "فتح" للانتخابات الفلسطينية في ولادتها العسيرة	عدلي صادق	26
تأجيل الانتخابات بميزان الربح والخسارة	د. نبيل عمرو	28
آفاق الحراك الشبابي في 48	نداء نصار	30
فقاعة النّخبة والسّلطة السّياسيّة	فادي عميره	32
نكبة الشيخ جراح: كيف تستخدم إسرائيل "القانون" لتطهير القدس الشرقية عرقياً	د. رمزي بارود	34
التواصل: ما بين تهمة المستعمِر والتحرر الوطني	أمير مرشي	37
المُطبّعون الجدد: (4) الاختراق الصهيوني الأكبر	محمود عبد الهادي	41
هل تذهب إسرائيل إلى انتخابات خامسة؟	إبراهيم غرايبة	45
انتخابات الكنيست الـ24 ومأزق تشكيل حكومة مستقرّة في إسرائيل	المركز العربي	47
ملاحظات أولية على الانتخابات الإسرائيلية وتداعياتها	د. أسعد غانم	52
الولايات المتحدة تضع أعينها على 3 انتخابات مهمة في المنطقة	حافظ الغويل	61

البرغوثي يدعم قائمة القدوة قبيل إغلاق باب الترشح... و«فتح»: سنفصل أي منشق مهما علا شأنه

القدس العربي . 2021/4/1

أغلقت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عند منتصف الليلة الماضية باب قبول القوائم الانتخابية، وستتفرغ لفحص صلاحية القوائم التي تسلمتها وبلغ عددها نحو 30.

وكانت قائمة حركة فتح آخر القوائم التي سلمت، ويتصدرها نائب رئيس الحركة محمود العالول، إضافة إلى أعضاء آخرين من اللجنة المركزية، هم جبريل الرجوب ودلال سلامة، وثلاثتهم من الضفة، وروحي فتوح وأحمد حلس من قطاع غزة. ويعتبر ذلك تغييرا مفاجئا في موقف الحركة السابق الذي كان يمنع مشاركة أعضاء المركزية والمجلس الثوري والمحافظين.

وقبلها بساعات سلم ناصر القدوة وفدوى البرغوثي قائمتهما المشتركة عند الساعة السادسة من مساء أمس، بعد مفاوضات ماراثونية قادها العالول مع فدوى البرغوثي، وتواصلت حسب معلومات "القدس العربي" حتى الساعة الثانية والنصف من فجر أمس لإقناعها بالعدول عن تشكيل قائمة منفصلة عن قائمة فتح الرسمية.

وعاد العالول إلى اجتماع اللجنة المركزية التي ظلت مجتمعة حتى الثالثة والنصف فجرا ليبلغهم بنجاحه في إقناع فدوى البرغوثي بالعدول عن فكرة القائمة المستقلة. لكن البرغوثي ما لبثت أن غيرت موقفها خلال لقاء مع ناصر القدوة عضو مركزية فتح المفصول، واتفقا على تشكيل قائمة مشتركة يتصدرها القدوة، وتضم القائمة فدوى البرغوثي وسرحان دويكات وجمال حويل وأحمد غنيم، كما تشكل النساء أكثر من 30% من القائمة التي سيزيد عدد مرشحيها عن 60 مرشحا.

وقال الكاتب الفلسطيني هاني المصري، رئيس مركز مسارات، مساء أمس الأربعاء، إن الاتفاق تم على قائمة "الحرية" التي تجمع البرغوثي والقدوة. وأضاف "ولي الشرف أن أكون فيها، وكلي أمل أن تسهم في التغيير الذي يحتاجه النظام السياسي الفلسطيني"، حسب ما أوردته قناة "الأقصى" الفضائية.

يشار الى أن اللجنة المركزية لفتح هددت بفصل أي من عناصرها ومسؤوليها مهما علا شأنهم، في حال ترشحوا بقوائم منفصلة أو وردت أسماؤهم في قوائم منفصلة، وكل من له صلة بالقوائم المنفصلة او يعمل لخدمتها.

وبذلك يبلغ عدد القوائم المقدمة حتى لحظة إغلاق باب الترشح 30 قائمة. وأوضحت لجنة الانتخابات أنها عقدت اجتماعاً أمس الأربعاء، في المقر العام في مدينة البيرة وعبر تقنية الربط التلفزيوني مع أعضائها في مدينة غزة، للنظر في طلبات الترشح المقدمة، وقررت قبول طلبات ترشح ثماني قوائم انتخابية جديدة وهي: قائمة المبادرة الوطنية الفلسطينية للتغيير وإنهاء الانقسام، قائمة وطن للمستقلين، قائمة فلسطين تجمعنا، قائمة العودة، قائمة عدالة، قائمة العهد للوطن (مستقلة)، قائمة الحراك الفلسطيني الموحد، قائمة نهضة وطن، ليبلغ العدد الكلي للقوائم المقبولة . إلى الآن – 13 قائمة.

وستفرغ اللجنة من فرز القوائم والتأكد من قانونيتها والنظر في الطعون في القوائم حتى السادس من ابريل/ نيسان الحالي، وهو موعد الإعلان عن القوائم المستوفية لشروط الترشح.

وفي سياق ذي صلة كشفت قناة "كان" العبرية مساء أمس الأربعاء عن تفاصيل جديدة حول اللقاء بين الرئيس محمود عباس ورئيس جهاز أمن الشاباك نداف أرغمان، مختلفة عما جاء في التسريبات الأولى.
ووفق القناة فإنه عندما هدد أرغمان عباس بأن إسرائيل ستشتكي على السلطة الفلسطينية لدى محكمة الجنايات في لاهاي، رد عباس بحزم: "أرجوكم... افعلوا ذلك. أنا وأنتم سنجلس معا في الزنزانة نفسها ". وبعد أن طلب أرغمان من الرئيس عباس عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع بمشاركة حركة حماس، قال الرئيس "أنا لا أعمل عندك ولا من أجلك، وانا سأقرر ما إذا ستكون هناك انتخابات ومع من".

اجتماع للمركزية لدراسة حالة التشظي... شخصيات كبيرة في الحركة ترشحت على قائمة جديدة

وكالة سما . 2021/4/1

مع إغلاق باب الترشُّح للانتخابات التشريعية عند منتصف الليل، تَدخُل «فتح» المعركة بثلاث قوائم مختلفة.
اختُتم تسجيل القوائم الفلسطينية لانتخاب نوّاب «المجلس التشريعي» مع 36 قائمة، كانت آخرها التابعة لـ«اللجنة المركزية لحركة فتح»، باسم قائمة «حركة فتح»، بعد مخاض صعب نتيجة الخلافات الداخلية في عدد من المناطق في الضفّة الغربية المحتلة، عقب إخفاق المفاوضات مع القيادي الأسير مروان البرغوثي، الذي ذهب إلى تشكيل قائمة بالمشاركة مع عضو «المركزية» المفصول أخيراً، ناصر القدوة.
وطوال اليومين الماضيين ظهرت ورطة «فتح» بعجزها عن إعداد قائمة موحّدة تُرضي قواعدها التنظيمية في مختلف المناطق، خاصة مع ظهور اختلافات واعتراضات على أسماء المرشّحين في القدس ونابلس وجنين، إلى حدّ هجوم قيادات «فتحاوية» في قباطيا على عضو «المركزية» عزام الأحمد، واتّهامه بالتدخُّل لوضع اسم إحدى قريباته على رأس أسماء جنين، والعاشر على مستوى الوطن.
خلال ذلك، تقدّم أكثر من 12 «فتحاوياً» باستقالاتهم من الحركة، أو اعتذروا عن الترشُّح ضمن القائمة الرسمية، من جرّاء تأخُّر طرح أسمائهم، وأبرزهم الأكاديمي عدنان ملحم من طولكرم الذي حلّ في الرقم 108، ورياض السلفيتي الذي يحمل الرقم 65. هكذا، تتعقّد الحسابات لدى قيادة «فتح» بفعل المعطيات المستجدّة، ودخول قائمة البرغوثي والقدوة على الخطّ، ما يعني أنها لن تستطيع الحصول على المركز الثاني حُكماً، بل ربّما تحصل «المجموعات المنشقّة» على أعداد أكبر من تلك التي ستحصل عليها القائمة الأمّ، وهو ما يمثّل تهديداً فعلياً لشخص رئيس الحركة، محمود عباس، وفريقه في «المركزية». وتضمّ القائمة الرسمية، كما نُشر في وقت متأخّر أمس، خمسة من أعضاء «المركزية» وثلاثة محافظين، ويتقدّمهم نائب رئيس الحركة، محمود العالول، واللواء جبريل الرجوب الذي أحاله عباس على التقاعد بعد ترقيته، في جزء من الاستعدادات الانتخابية.
الآن، تُواجه «فتح» قائمة قوية لـ«حماس»، إلى جانب تكتُّل قوي داخل الحركة نفسها، وكلاهما مناهض لسياسات عباس، وهو ما أشار إليه ضمناً رئيس مركز «مسارات»، هاني المصري، عند إعلان البرغوثي – القدوة قائمة «الحرية» التي تهدف إلى «تحقيق التغيير الذي يحتاجه النظام السياسي الفلسطيني»، وهو ما أكمل شرحه مقبل البرغوثي، شقيق الأسير مروان، بالقول إن الرجلين اتّفقا على إحداث تغيير في بنية النظام، وعلى

الأقلّ البنية الفوقية فيه. وإكمالاً للخطوة المشتركة، سيرأس القدوة القائمة، تليه زوجة البرغوثي، فدوى، ومعهما جمال حويل، وأحمد غنيم، واللواء سرحان دويكات، إضافة إلى ما بين 60 إلى 80 مرشحاً، على أن يجري ترشيح البرغوثي للانتخابات الرئاسية.

وبفعل تتالي المؤشرات التي تُرجّح خسارة قائمة «المركزية»، ترتفع الأصوات داخل الحركة بإلغاء الانتخابات أو تأجيلها، إذ لم تخلُ تصريحات عدد من قادة الحركة من التمهيد لمثل هذا القرار، عبر التذرُّع بموقف الاحتلال الرافض لإجراء الانتخابات في القدس المحتلة، وهو ما دفع الأحمد إلى القول: «هذا كلام جواسيس... أوّل مرّة أعلن فيها الرئيس أبو مازن أنه لا انتخابات بلا القدس وغزة، والقدس تحديداً، كانت مِن على منبر الأمم المتحدة عام 2017، وكرّر ذلك أمام كلّ الأمناء العامين، وملفّ القدس غير قابل للمساومة. القدس يجب أن تشارك ترشيحاً وانتخاباً، وفي كلّ مراحل العملية الانتخابية، مثلها مثل بقية الضفة». كذلك، قال عضو «اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير» أحمد مجدلاني، المقرّب من عباس، إن الاحتلال أبلغ الاتحاد الأوروبي منع الانتخابات في القدس، واصفاً القرار الإسرائيليّ بأنه «عنصري بامتياز»، لتعود وكالة «وفا»، التي نشرت الخبر، وتعمد إلى تعديله وحذف الجزئية المتعلّقة بمنع الانتخابات، بعد نفْي متحدّث باسم الاتحاد الأوروبي.

ويأتي قرار البرغوثي تشكيل قائمة سريعة مع القدوة كجزء من مخطّط الأول لتجاوز خطّة «فتح» التي أرادت حشره تحت ضغط الوقت، وتمرير القائمة التي أقرّتها من دون شروطه. وعلمت «الأخبار» أن شخصيات كبيرة في «فتح» ترشّحت على قائمة جديدة تضمّ نقابيين تابعين للحركة في الضفة تحت اسم «قائمة فلسطين تستطيع»، أبرزهم نقيب المعلّمين السابق، بسام زكارنة. كذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر «فتحاوية»، أن اجتماعاً مهمّاً ستَعقده «مركزية فتح» خلال اليومين المقبلين للتباحُث في مآلات الانتخابات وحالة التشظّي وتدنّي فرص الفوز، بما يشمل إمكانية تأجيل أو إلغاء الانتخابات، بل بدأت جهات عديدة اتّصالات مكثّفة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية لوضعها في صورة الاستحقاق الذي قد يفضي إلى فوز «حماس»، ما سيمثّل أزمة جديدة أكبر من تلك التي تعيشها السلطة.

إلى ذلك، ثمّة توجُّه لدى عدد كبير من كوادر «فتح» في غزة لدعم قائمة البرغوثي، ومنحها الثقة على حساب القائمة «الرسمية»، اعتراضاً منهم على سياسة التضييق على كوادر التنظيم وقطع الرواتب والفصل الكيدي التي انتهجتها القيادة الحالية.

«فتح» تتشظّى إلى ثلاث قوائم: عباس نحو إلغاء الانتخابات؟

الأخبار . 2021/3/1

اختُتم تسجيل القوائم الفلسطينية لانتخاب نوّاب «المجلس التشريعي» مع 29 قائمة، كانت آخرها التابعة لـ«اللجنة المركزية لحركة فتح»، باسم قائمة «حركة فتح»، بعد مخاض صعب نتيجة الخلافات الداخلية في عدد من المناطق في الضفّة الغربية المحتلة، عقب إخفاق المفاوضات مع القيادي الأسير مروان البرغوثي، الذي ذهب إلى تشكيل قائمة بالمشاركة مع عضو «المركزية» المفصول أخيراً، ناصر القدوة. وطوال اليومين الماضيين

ظهرت ورطة «فتح» بعجزها عن إعداد قائمة موحّدة تُرضي قواعدها التنظيمية في مختلف المناطق، خاصة مع ظهور اختلافات واعتراضات على أسماء المرشّحين في القدس ونابلس وجنين، إلى حدّ هجوم قيادات «فتحاوية» في قباطيا على عضو «المركزية» عزام الأحمد، واتّهامه بالتدخُّل لوضع اسم إحدى قريباته على رأس أسماء جنين، والعاشر على مستوى الوطن.

خلال ذلك، تقدّم أكثر من 12 «فتحاوياً» باستقالاتهم من الحركة، أو اعتذروا عن الترشُّح ضمن القائمة الرسمية، من جرّاء تأخُّر طرح أسمائهم، وأبرزهم الأكاديمي عدنان ملحم من طولكرم الذي حلّ في الرقم 108، ورياض السلفيتي الذي يحمل الرقم 65. هكذا، تتعقّد الحسابات لدى قيادة «فتح» بفعل المعطيات المستجدّة، ودخول قائمة البرغوثي والقدوة على الخطّ، ما يعني أنها لن تستطيع الحصول على المركز الثاني حُكماً، بل ربّما تحصل «المجموعات المنشقّة» على أعداد أكبر من تلك التي ستحصل عليها القائمة الأمّ، وهو ما يمثّل تهديداً فعلياً لشخص رئيس الحركة، محمود عباس، وفريقه في «المركزية». وتضمّ القائمة الرسمية، كما نُشر في وقت متأخّر أمس، خمسة من أعضاء «المركزية» وثلاثة محافظين، ويتقدّمهم نائب رئيس الحركة، محمود العالول، واللواء جبريل الرجوب الذي أحاله عباس على التقاعد بعد ترقيته، في جزء من الاستعدادات الانتخابية.

الآن، تُواجه «فتح» قائمة قوية لـ«حماس»، إلى جانب تكتُّل قوي داخل الحركة نفسها، وكلاهما مناهض لسياسات عباس، وهو ما أشار إليه ضمناً رئيس مركز «مسارات»، هاني المصري، عند إعلان البرغوثي – القدوة قائمة «الحرية» التي تهدف إلى «تحقيق التغيير الذي يحتاجه النظام السياسي الفلسطيني»، وهو ما أكمل شرحه مقبل البرغوثي، شقيق الأسير مروان، بالقول إن الرجلين اتّفقا على إحداث تغيير في بنية النظام، وعلى الأقلّ البنية الفوقية فيه. وإكمالاً للخطوة المشتركة، سيرأس القدوة القائمة، تليه زوجة البرغوثي، فدوى، ومعهما جمال حويل، وأحمد غنيم، واللواء سرحان دويكات، إضافة إلى ما بين 60 إلى 80 مرشحاً، على أن يجري ترشيح البرغوثي للانتخابات الرئاسية.

وبفعل تتالي المؤشرات التي تُرجّح خسارة قائمة «المركزية»، ترتفع الأصوات داخل الحركة بإلغاء الانتخابات أو تأجيلها، إذ لم تخلُ تصريحات عدد من قادة الحركة من التمهيد لمثل هذا القرار، عبر التذرُّع بموقف الاحتلال الرافض لإجراء الانتخابات في القدس المحتلة، وهو ما دفع الأحمد إلى القول: «هذا كلام جواسيس... أوّل مرّة أعلن فيها الرئيس أبو مازن أنه لا انتخابات بلا القدس وغزة، والقدس تحديداً، كانت مِن على منبر الأمم المتحدة عام 2017، وكرّر ذلك أمام كلّ الأمناء العامين، وملفّ القدس غير قابل للمساومة. القدس يجب أن تشارك ترشيحاً وانتخاباً، وفي كلّ مراحل العملية الانتخابية، مثلها مثل بقية الضفة». كذلك، قال عضو «اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير» أحمد مجدلاني، المقرّب من عباس، إن الاحتلال أبلغ الاتحاد الأوروبي منع الانتخابات في القدس، واصفاً القرار الإسرائيليّ بأنه «عنصري بامتياز»، لتعود وكالة «وفا»، التي نشرت الخبر، وتعمد إلى تعديله وحذف الجزئية المتعلّقة بمنع الانتخابات، بعد نفْي متحدّث باسم الاتحاد الأوروبي.

ويأتي قرار البرغوثي تشكيل قائمة سريعة مع القدوة كجزء من مخطّط الأول لتجاوز خطّة «فتح» التي أرادت حشره تحت ضغط الوقت، وتمرير القائمة التي أقرّتها من دون شروطه. وعلمت «الأخبار» أن شخصيات كبيرة في «فتح» ترشّحت على قائمة جديدة تضمّ نقابيين تابعين للحركة في الضفة تحت اسم «قائمة فلسطين

تستطيع»، أبرزهم نقيب المعلّمين السابق، بسام زكارنة. كذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر «فتحاوية»، أن اجتماعاً مهمّاً ستَعقده «مركزية فتح» خلال اليومين المقبلين للتباحُث في مآلات الانتخابات وحالة التشظّي وتدنّي فرص الفوز، بما يشمل إمكانية تأجيل أو إلغاء الانتخابات، بل بدأت جهات عديدة اتّصالات مكثّفة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول عربية لوضعها في صورة الاستحقاق الذي قد يفضي إلى فوز «حماس»، ما سيمثّل أزمة جديدة أكبر من تلك التي تعيشها السلطة.

إلى ذلك، ثمّة توجُّه لدى عدد كبير من كوادر «فتح» في غزة لدعم قائمة البرغوثي، ومنحها الثقة على حساب القائمة «الرسمية»، اعتراضاً منهم على سياسة التضييق على كوادر التنظيم وقطع الرواتب والفصل الكيدي التي انتهجتها القيادة الحالية.

مرشحون من "فتح" يعلنون الانسحاب من قائمتها والحركة

أمد . 2021/4/1

أعلن أحد مرشحي حركة فتح "م7" للانتخابات التشريعية في قطاع غزة د.رياض الأشطل، انسحابه من حركة فتح بشكل كامل.

وجاء ذلك في منشور كتبه الأسطل عبر صفحته الشخصية على فيسبوك، حيثُ قال أنا رياض محمود الأسطل أعلن انسحابي من الترشح في قائمة حركة فتح للتشريعي 2021م؛ وذلك احتجاجا على الاختيار اللامسؤول الذي تجاهل حجم الناخبين في محافظة خانيونس.

وقال، إنّ "تجاهل رأي القاعدة الجماهيرية، ورأي التقارير المرفوعة، السلوك الذي لا يمثل روح حركة فتح أجبرني على هذه الخطوة، وألف مبارك للحركة على اختياراتها الموفقة جدا . . جدا . . جدا".

وقدم الشكر، لكل من دعم ترشيحي في القائمة بأي صورة من الصور .

وفي منشور لاحق أكد الأسطل، عن اعتذاره للقوائم التي رفض الانضمام إليها، قائلاً: "الرجوع للحق خير من التمادي في الباطل . . ونظرا لأن هناك أكثر من خمس قوائم محترمة عرضت على الانضمام لها في مواقع متقدمة من قوائم مرشحيها. . ولكنني رفضت ذلك العرض لأسباب تتعلق بقناعات سابقة اكتشفت أنها في غير محلها، فإنني أعتذر لكل هذه القوائم ، وأتمنى لها مزيدا من التقدم والتوفيق !".

وفي السياق ذاته، أعلن الأستاذ الدكتور محمد صلاح أبو حميدة عبر صفحته على فيسبوك، انسحابه من الترشح ضمن قائمة حركة فتح "م7" عبر صفحته على فيسبوك، أعلن انسحابي من قائمة حركة فتح المرشحة لانتخابات المجلس التشريعي ٢٠٢١ لأسباب أحتفظ بها لنفسي

مع شكري وتقديري".

---

36 قائمة سجلت رسميا لخوض الانتخابات الفلسطينية (أسماء)

عربي 21 . 2021/4/1

اللجنة قالت إنها ستقوم بدراسة كافة الطلبات المقدمة خلال الخمسة أيام القادمة وفق القانون– لجنة الانتخابات

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عن انتهاء فترة استقبال طلبات ترشيح القوائم الخاصة بخوض انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

ومع انتهاء فترة تسجيل القوائم الانتخابية، أكد مدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزي بغزة، جميل الخالدي، في تصريح خاص لـ"عربي21"، أن إجمالي ما استقبلته لجنة الانتخابات خلال الأيام الماضية 36 قائمة انتخابية، من أجل المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المقررة في 22 مايو/ أيار 2021.

وعن تفاصيل عملية تسجيل القوائم للانتخابات، أكد المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية هشام كحيل، أنه "لن يتم استقبال أي طلب للترشح بعد الساعة 12 ليلا من يوم الأربعاء"، أي منتصف ليلة الأربعاء–الخميس.

وأوضح في تصريح خاص لـ"عربي21"، أن "اللجنة ستقوم بدراسة كافة الطلبات المقدمة خلال الخمسة أيام القادمة وفق القانون، ومن ثم نصدر القرار بشأن بقبول القوائم".

وعن الطعون في بعض القوائم، ذكر كحيل أنه "في يوم 6 نيسان/ أبريل 2021 عندما تنتهي اللجنة من عملها، وتصدر قرارها بخصوص كل الطلبات، وتقوم بنشر تلك الطلبات لمدة 3 أيامن وهذا يسمى نشر أولي، حيث يتاح للجمهور الاطلاع على تلك القوائم والمرشحين، وعندها يحق لأي مواطن أن يعترض على قائمة أو مرشح أو عدد من المرشحين في قائمة ما أو في قوائم مختلفة، وتقدم للجنة الانتخابات التي بدورها تنظر في هذه الاعتراضات وتصدر قرارها".

ونبه إلى أنه "في حال لم يعجب المعترض رد اللجنة، يمكنه التوجه إلى محكمة قضايا الانتخابات للطعن على قرار اللجنة، وعندها تصدر المحكمة قرارها ويصبح نفاذا".

وعن مدى استيفاء القوائم المتقدمة للشروط المطلوبة، أفاد المدير التنفيذي بأنه "يوجد نقص في بعض القوائم التي تقدمت بطلباتها في المدة القانونية، ومن ثم تستكمل باقي المتطلبات، ولكن ما بعد 12 ليلا اليوم، لا يمكن إصلاح أي شيء".

ولفت إلى أن اللجنة توجه الكتب والرسائل إلى بعض القوائم التي تمارس بعض الأعمال الدعائية من أجل التوقف عن ذلك، و"ننبهم أن هذه مخالفة".

ويتضح من متابعة "عربي21" أن من أبرز القوائم؛ قائمة "القدس موعدنا" التابعة لحركة "حماس"، وقائمة "حركة فتح" لحركة "فتح"، و"الحرية" المدعومة من قبل القيادي المفصول من "فتح" ناصر القدوة والأسير مروان البرغوثي، وقائمة "المستقبل" للقيادي المفصول من "فتح" محمد دحلان.

إضافة إلى "نبض الشعب" التابعة للجبهة الشعبية، في حين اختارت الجبهة الديمقراطية اسم "التغيير الديمقراطي"، وقائمة "اليسار الموحد" التي تضم حزب الشعب والعديد من الأطر الأخرى، إضافة إلى العديد من القوائم المرفقة أدناه

جدير بالذكر، أن حركة الجهاد الإسلامي أكدت عدم مشاركتها في انتخابات التشريعي، كما أعلنت حركة الأحرار "مقاطعتها" للانتخابات التشريعية.

وفي سياق متصل، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أنها قبلت رسميا ترشح 13 قائمة، وجرى إبلاغهم رسميا بقرار الاعتماد، وهي مستمرة في دراسة باقي الطلبات.

وسبق أن نبهت لجنة الانتخابات المركزية، أن باب الترشح لانتخابات المجلس التشريعي 2021، سيبقى مفتوحا حتى منتصف هذه الليلة (الأربعاء–الخميس) لتلقي طلبات الترشح في المقر العام للجنة في البيرة، والمقر الإقليمي في غزة.

ومن المقرر أن تجري انتخابات المجلس التشريعي في 22 أيار/ مايو المقبل، والانتخابات الرئاسية في 31 تموز/ يوليو 2021، على أن تستكمل المرحلة الثالثة الخاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني، وتعد نتائج انتخابات التشريعي هي المرحلة الأولى في تشكيل المجلس يوم 31 آب/ أغسطس 2021.

القوائم الانتخابية المتقدمة

قوائم قبلت طلبات ترشحها رسمياً

قائمة "فلسطين للجميع"

قائمة "التغيير الديمقراطي"

قائمة "كرامتي الشبابية المستقلة"

قائمة "الوفاء والبناء"

قائمة "طفح الكيل"

قائمة المبادرة الوطنية الفلسطينية (للتغيير وانهاء الانقسام)

قائمة "وطن للمستقلين"

قائمة "فلسطين تجمعنا"

قائمة "العودة".

قائمة "عدالة"

قائمة "العهد للوطن"

قائمة "الحراك الفلسطيني الموحد"

قائمة "نهضة وطن"

قوائم طلبات ترشحها تحت الدراسة

قائمة "القدس موعدنا"

قائمة "المستقبل"

قائمة "نبض الشعب"

قائمة "الفجر الجديد"

قائمة "صوت الناس"

قائمة "معا قادرون"

قائمة "كتلة فلسطين الموحدة"

قائمة "تجمع المستقلين"

قائمة "حلم"

قائمة "اليسار الموحد"

قائمة "كفاءة"

قائمة "حركة فتح"

قائمة "المستقبل الفلسطيني"

قائمة "الحرية"

قائمة "تجمع الكل الفلسطيني"

قائمة "فلسطين أولا"

قائمة "الحرية والكرامة"

عباس "يوبخ" رئيس "الشاباك" لطلبه عدم مشاركة "حماس" بالانتخابات

الأناضول . 2021/3/31

قالت قناة "كان" الإسرائيلية، مساء الأربعاء، إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس "وبخ" رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) نداف أرغمان، عندما طلب منه الأخير عدم إجراء الانتخابات البرلمانية بمشاركة حركة "حماس".

ولم تحدد القناة الرسمية الإسرائيلية موعد لقاء عباس وأرغمان، لكنها قالت إنه "جرى في رام الله وسط الضفة الغربية"، كما لم يتسن الحصول على تعقيب فوري من السلطة الفلسطينية حول ما أوردته القناة.

وقال عباس لأرغمان خلال اللقاء، بحسب المصدر ذاته: "أنا لا أعمل لديك، سأقرر ما إن كانت ستجرى انتخابات ومع من".

وفي 19 من الشهر الجاري، نقلت القناة ذاتها عن مصادر فلسطينية لم تسمها، إن الرئيس الفلسطيني التقى (مؤخرا) برئيس "الشاباك" في رام الله، لبحث إقامة الانتخابات البرلمانية ومشاركة "حماس" فيها.

ووفق مرسوم رئاسي سابق، ستجرى الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل خلال العام الجاري: تشريعية (برلمانية) في 22 مايو/ أيار، ورئاسية في 31 يوليو/ تموز، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس/ آب.

إدارة بايدن تتراجع وتؤكد أنها تعتبر الضفة الغربية أرضا محتلة

وكالات أنباء . 2021/4/1

أكدت وزارة الخارجية الأميركية أن إدارة الرئيس جو بايدن، تعتبر بالفعل الضفّة الغربية أرضاً "محتلّة" من قبل إسرائيل، وذلك غداة تقرير أصدرته الوزارة، أمس الأربعاء، وامتنعت فيه عن استخدام هذا المصطلح.

وقال المتحدّث باسم الوزارة نيد برايس للصحافيين "هذه حقيقة تاريخية أن إسرائيل احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان بعد حرب 1967".

وفي تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان امتنعت وزارة الخارجية الأميركية عن وصف الضفة الغربية صراحة بـ"الأرض المحتلة" من قبل إسرائيل، لتحذو بذلك حذو إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، التي تخلت عن هذا التوصيف في تقاريرها السابقة.

لكن برايس أكد أن التقرير "يستخدم بالفعل مصطلح احتلال في سياق الوضع الراهن للضفة الغربية"، مشددا على أن "هذا هو الموقف القديم للحكومات السابقة، الديموقراطية والجمهورية على حد سواء، على مدى عدة عقود".

وشدد برايس على أن هذه الفقرة التوضيحية لا تعكس تغييرا في الموقف من جانب إدارة بايدن التي وخلافا لسابقتها تدافع علانية عن حل الدولتين.

وكانت ليزا بيترسون، المسؤولة عن حقوق الإنسان في وزارة الخارجية، قالت للصحافيين ردا على سؤال عن السبب الذي دفع بالوزارة إلى عدم العودة إلى الصيغة التي كانت معتمدة قبل 2018، إن الدبلوماسيين الأميركيين فضّلوا الالتزام بالمحددات الجغرافية فحسب.

وقالت بيترسون إن "هذا الأمر يتماشى مع ممارساتنا العامة. ونعتقد أيضا أنه أوضح وأكثر فائدة للقراء الذين يسعون للحصول على معلومات عن حقوق الإنسان في هذه المناطق".

وحتى تسلم ترامب السلطة في 2017 دأبت وزارة الخارجية الأميركية في التقرير الذي تعده سنويا حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم على تخصيص فصل لـ"إسرائيل والأراضي المحتلة"، لكن هذا العنوان تغير في 2018 إلى "إسرائيل والضفة الغربية وغزة"، وهي نفس العبارة التي وردت في التقرير الصادر الأربعاء.

لكن وزارة الخارجية الأميركية حرصت في تقريرها على تضمينه فقرة تشرح فيها أن الكلمات المستخدمة لتوصيف إسرائيل والأراضي الفلسطينية "لا تعكس موقفا بشأن أيّ من قضايا الوضع النهائي التي سيتم التفاوض بشأنها من قبل أطراف النزاع، ولا سيما حدود السيادة الإسرائيلية في القدس أو الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقبلية".

وأضافت أن "هذا الجزء من التقرير يغطي إسرائيل، وكذلك مرتفعات الجولان وأراضي القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل خلال حرب حزيران/يونيو 1967".

«الانسداد» الأميركي ـ الروسي ينعش اقتراح «خطوة ـ خطوة» في سوريا

الشرق الأوسط ـ 2021/4/1

أعاد المؤتمر الدولي للمانحين في بروكسل، سوريا إلى رأس الأجندة الدولية والإقليمية بعد تراجع الاهتمام بها منذ تسلم إدارة الرئيس جو بايدن التي لا تزال في طور المراجعة السياسية بمشاركة المؤسسات الأميركية المختلفة.

في الوقت نفسه، كشف هذا «الاهتمام المؤقت» في الذكرى العاشرة لبدء الأزمة، استمرار الجدار وعدم بلورة تفاهم دولي – إقليمي بسبب تفاقم التوتر بين أميركا وروسيا وانعكاساته المختلفة في ملفات عدة بينها سوريا، المكان الوحيد الذي يقف فيها جيشا البلدين وجها إلى وجه تنظم العلاقة بينهما تفاهمات عسكرية لمنع الصدام، ما أعاد طرح مقاربة «خطوة – خطوة» بين موسكو واشنطن.

– ما هو المشهد من موسكو؟

تدعم موسكو دمشق في خطتها السياسية والمضي قدما في ملفي الانتخابات الرئاسية والإصلاح الدستوري. حسب المعلومات، فإن مجلس الشعب (البرلمان) السوري سيبدأ في 19 الشهر الجاري جلسة برلمانية، يرجح أن تطلق فيها عملية الإعداد للانتخابات الرئاسية، بموجب الدستور الحالي للعام 2012، ونص على أن «يدعو رئيس مجلس الشعب لانتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن ستين يوماً ولا تزيد على تسعين يوماً»، علما بأن ولاية الرئيس بشار الأسد تنتهي في 17 يوليو (تموز) المقبل.

كما تضمنت الشروط بأن «لا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان طالب الترشيح حاصلاً على تأييد خطي لترشيحه من 35 عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب، ولا يجوز لعضو مجلس الشعب أن يمنح تأييده إلا لمرشح واحد»، حسب الدستور. وزاد: «إذا لم تتوافر الشروط المطلوبة للترشيح سوى بمرشح واحد خلال المهلة المحددة، فيتوجب على رئيس مجلس الشعب الدعوة إلى فتح باب الترشيح مجدداً وفق الشروط ذاتها».

وإلى الآن، لم تظهر مؤشرات لظهور مرشح جديد ولم يعلن رسمياً برنامج الانتخابات ومواعيدها، علما بأن الانتخابات السابقة في 2014، وهي الأولى التي تجري بموجب دستور 2012 شهدت مشاركة مرشحين اثنين، وكانت الأولى التي لم تجر بصيغة الاستفتاء على مرشح واحد منذ عقود.

وتدعم روسيا هذا الاتجاه، وتقول إنه لا علاقة بين الانتخابات الرئاسية المقبلة والإصلاح الدستوري برعاية الأمم المتحدة بموجب القرار 2254، وجدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف هذا الاتجاه في خطابه يوم أمس. كما كرر الموقف من ضرورة عدم وجود سقف زمني لعمل اللجنة الدستورية في جنيف. وأقصى ما كان ذهب إليه في جلسات خاصة، أنه في حال حصل إصلاح دستوري يمكن الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة بعد الانتخابات المقبلة. وقد توافق دمشق على هذا لأنه يعطي غطاء في الدستور لولاية جديدة أو أكثر للأسد.

في غضون ذلك، يواصل المبعوث الأممي غير بيدرسن اتصالاته مع رئيسي وفد الحكومة أحمد الكزبري و«هيئة التفاوض» المعارضة هادي البحرة للوصول إلى اتفاق خطي حول آلية عمل اللجنة وكيفية البدء بصوغ الإصلاح الدستوري، خصوصاً بعدما تسلم الكزبري «توجيهات» للبدء بعملية «صوغ الدستور». وتتضمن الاتصالات الأممية مع الكزبري والبحرة تفاصيل الاتفاق على آلية العمل وإمكانية عقد جلسة جديدة للجنة الدستورية قبل الانتخابات الرئاسية مع مراعاة قدوم شهر رمضان بحدود 13 الشهر الجاري وانعقاد جلسة مجلس الشعب في 19 منه.

وتواصل موسكو هجماتها الدبلوماسية باتجاهات عدة، وتحث دولاً عربية وأوروبية على المساهمة في إعمار سوريا و«التطبيع» مع دمشق بعد استقرار العمليات العسكرية فيها وقرب الانتخابات الرئاسية. كما تواصل عنادها في مجلس الأمن باتجاه عدم التمديد للقرار 2533 الخاص بتقديم المساعدات الإنسانية «عبر الحدود»

الذي تنتهي ولايته في 11 يوليو المقبل. وهي تضغط على الدول المانحة لتقديم المساعدات من دمشق والمؤسسات الأممية المقيمة فيها.

– ما هي «المأساة» من واشنطن؟

أول إطلالة لوزير الخارجية الأميركي الجديد أنطوني بلينكن في الملف السوري، كانت من بوابتين: الأولى، ترؤسه اجتماع مجلس الأمن الخاص بـ«المأساة الإنسانية». الثانية، رئاسة مؤتمر وزاري مصغر للتحالف الدولي ضد «داعش». أما بالنسبة إلى مؤتمر بروكسل للمانحين، فإنه فضل إيفاد المندوبة الأميركية ليندا توماس غرينفيلد.

في مجلس الأمن، واجه بلينكن الجانب الروسي بأنه دعا إلى فتح ثلاثة معابر حدودية في باب الهوى وباب السلامة مع تركيا واليعربية مع العراق والعودة إلى الوضع الذي كان سائدا في بداية العام الماضي قبل تمديد القرار الدولي. وقال: «13.4 مليون شخص – اثنان من كل ثلاثة سوريين – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. إن ستين في المائة من السوريين معرضون لخطر الجوع». وزاد: «الطريقة الأكثر فاعلية ونجاعة لتوصيل أكبر قدر من المساعدة لمعظم الناس في الشمال الغربي والشمال الشرقي هي عبر المعابر الحدودية. ومع ذلك، سمح مجلس الأمن بانتهاء الترخيص لمعبرين حدوديين، هما: باب السلام في الشمال الغربي، والذي كان يُستخدم لإيصال المساعدات إلى ما يقرب من 4 ملايين سوري. ومعبر اليعربية في الشمال الشرقي، والذي قدم مساعدات لـ1.3 مليون سوري».

وشكل مجلس الأمن، منصة للصدام الأميركي – الروسي حول «تسييس المساعدات» و«السيادة السورية». وقال بلينكن: «السيادة لم يكن القصد منها أبداً ضمان حق أي حكومة في تجويع الناس، أو حرمانهم من الأدوية المنقذة للأرواح، أو قصف المستشفيات، أو ارتكاب أي انتهاك آخر لحقوق الإنسان ضد المواطنين»، ذلك في رد على نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فرشينين من أن المساعدة العابرة للحدود «تنتهك مبادئ القانون الدولي، لأن الحكومة القائمة لا تناسب الغرب»، وقوله إن عدم دعوة الحكومة السورية إلى مؤتمر بروكسل «تعد إضافي على سيادتها»، وانتقاده «التسييس المتزايد للمساعدات الإنسانية».

هذا الجدل الغربي – الروسي انتقل من نيويورك إلى بروكسل، وطال المساعدات والتمويل والسيادة وعدم دعوة دمشق. لكن المفاجأة السارة، كانت حجم التعهدات المعلنة في ختام مؤتمر المانحين الذي شارك فيه 79 وفداً (52 دولة) و«تأكيد التزام المجتمع الدولي سياسياً وإنسانياً ومالياً نحو الشعب السوري».

حسب الأرقام الرسمية، فإن التعهدات هي: 4.4 مليار دولار (3.6 مليار يورو) لعام 2021 وتعهدات متعددة الأعوام بملياري دولار (1.7 مليار يورو) لعام 2022 وما بعده. إضافة إلى تقديم مؤسسات مالية دولية ومانحين دوليين 7 مليارات (5.9 مليار يورو) كقروض ميسّرة.

لا تمانع موسكو ودمشق في ذلك لأنه يسهم في «تخفيف العبء» رغم الانتقادات العلنية. لكن المفاجأة غير السارة، قناعة المشاركين وبيان الرئاسة المشتركة من مفوض الشؤون الخارجية والأمنية الأوروبي جوزيف بوريل والمبعوث الأممي غير بيدرسن أن «التقدّم نحو حل سياسي لا يزال بعيد المنال بعد عقد من الصراع» وأن الاشتباكات على خطوط التماس مستمرة رغم «الهدوء الهش» ووقف النار منذ أكثر من سنة.

– ما شروط «التطبيع» و«الإعمار»؟

أيضا، أظهر المؤتمر الخلاف الروسي – الغربي حول الانتخابات الرئاسية السورية واستمرار التزام شروط «التطبيع» و«الإعمار»، إذ أشارت الرئاسة المشتركة إلى أن الحل يكمن في تنفيذ القرار 2254 و«إكمال عملية صياغة دستور جديد، تمهيداً لانتخابات حرّة وعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها السوريون الموجودون في الشتات»، ما يعني عدم الاعتراف بالانتخابات المقبلة. وكان بوريل قال لـ«الشرق الأوسط» إن هذه الانتخابات «لن تؤدي إلى التطبيع مع النظام السوري» وإن هذه الرسالة بعثت إلى دول في المنطقة، التي كانت تسلمت «رسالة» مختلفة من الجانب الروسي، تحث على المساهمة بإعمار سوريا لـ«الحفاظ على الدولة وإضعاف إيران».

وإذ أعرب مؤتمر بروكسل واجتماع مناهضة «داعش» عن القلق من ظهور «داعش» في البادية السورية، مناطق سيطرة الحكومة براً والطائرات الروسية جواً، في بداية العام الجاري، فإن الرسالة المشتركة، هي أن «اجتثاث الإرهاب على نحو دائم في سوريا يتطلب تسوية سياسية حقيقية تعالج أسباب الصراع الجذرية»، في وقت «تسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية» جراء عوامل عدة، بينها الفساد والعقوبات.

أما بالنسبة إلى إعمار سوريا، فإن الشرط الأوروبي غير السار لروسيا، لا يزال قائماً، إذ أفادت وثيقة المؤتمر بأن «الدول المانحة والاتحاد الأوروبي يؤكدان أن إعادة الإعمار (في سوريا) والدعم الدولي لتنفيذها سيكونان ممكنين فقط لدى سريان حلّ سياسي موثوق وراسخ ينسجم مع القرار 2254 وبيان جنيف... وحكومة سورية ديمقراطية وجامعة (...) ومحاورين (سوريين) موثوقين وشرعيين وضمانات فيما يتعلّق بتمويل المحاسبة». وأكد أيضا: «سوريا لا تفي حالياً بأي من هذه الشروط».

وأمام الفجوة الكبيرة بين موقفي روسيا وحلفائها من جهة وأميركا وشركائها الأوروبيين والإقليميين من جهة ثانية، أعيد طرح تفعيل مقاربة «خطوة مقابل خطوة» بين واشنطن وموسكو التي كانت اختبرت مرات عدة إلى صيف العام الماضي عبر محادثات سرية بينهما في فيينا. يتضمن العرض القديم – الجديد، استعداد الغرب لتقديم «حوافز» بينها رفع أو تخفيف أو عدم فرض العقوبات وفك العزلة على دمشق مقابل إقدام موسكو على «خطوات إيجابية» في مجال العملية السياسية ودور إيران في سوريا.

بيدرسن كان من أكثر المتحمسين لهذا الاقتراح خصوصاً مع تفاقم التوتر بين موسكو – بوتين وواشنطن – بايدن، لكن الجديد أن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس دعم هذا الاتجاه مع أنه كان غير مقتنع به في ضوء «خيبات» برلين من الحوار السابق بين المستشارة أنجيلا ميركل والرئيس فلاديمير بوتين عن سوريا.

حسن نصر الله: وضع نتنياهو صعب ويعكس عمق أزمة القيادة غير المسبوقة في إسرائيل

كل العرب . 2021/4/1

قال زعيم حزب الله، حسن نصر الله، إن وضع نتنياهو صعب في ظل ال انتخابات ؛ بسبب احتمالية عدم قدرته على تشكيل حكومة.وأضاف نصر الله أن الانتخابات تعكس عمق أزمة القيادة غير المسبوقة في إسرائيل، والتي تشمل فقدان ثقة الجمهور وانقسامًا صعبًا في القيادة.

وقال: " هذا أساس ضعيف لبعض الكيانات التي تعتمد عليها". وحول موضوع الحرب مع إسرائيل يزعم نصرالله أن إسرائيل ترفع صوتها من القلق من تعاظم محور المقاومة الذي ينتمي اليه حزب الله.وأقر نصرالله أن محور المقاومة آخذ في التعاظم بالفعل رغم مروره بسنوات صعبة في جميع المجالات؛ لذا فإن قلق إسرائيل منطقي. وقال نصر الله أن "إسرائيل قلقة وتهدد بالحرب وهي تخشى الحرب".

بعبارتين، تناول الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، الملف اللبناني وموضوع تشكيل الحكومة. فقال نصر الله إنّ "الكل يعلم أنّ البلد استنفذ حاله ووقته، وآن الأوان لوضع كل شيء جانباً والذهاب لمعالجة حقيقية للوضع في البلد". وأضاف أنه في ملف تشكيل الحكومة "ثمة تعقيدات، ولكننا لسنا في موقع اليأس. وهناك جهود جادة وجماعية من أكثر من طرف للتعاون في محاولة لتذليل بقية العقبات والمسألة بحاجة لجهد ودعاء". نصر الله، وفي كلمة له خلال الحفل التأبيني الذي أقامه "تجمّع العلماء المسلمين" للشيخ الراحل القاضي أحمد الزين، استعرض دور هؤلاء العلماء وأهميتهم في محور المقاومة.

"عبرنا أسوأ المراحل"

وأكد نصر الله في كلمته أنّ "محور المقاومة ليس في حالة ركود، وعبر خلال السنوات العشر الماضية أسوأ المراحل"، وأضاف أنّ هذا المحور "يقابل التهديدات بالمزيد من العمل وتراكم القوة والقدرات التي ستحسم المسقبل". وحول التهديدات الإسرائيلية، قال إنّ "إسرائيل، في الأسابيع والأشهر الماضية، لديها الصوت العالي والقلق من تطور محور المقاومة، والمقاومة تعمل على تطوير وتراكم قدراتها، الإسرائيلي يهدّد بالحرب ويخشى الحرب وذلك بسبب قدرات المقاومة".

ملف اليمن

وتطرّق نصر الله إلى الملف اليمني، فأشار إلى أن "ثمة حرباً إعلامية جديدة على المظلومين في اليمن والقول إن السعودية تريد وقف الحرب وأنصار الله يرفضون، فالإعلام المضلّل يحاول القول إنّ أنصار الله يرفضون وقف الحرب لأنهم يربطون مسألة مستقبل اليمن بالملف النووي ال إيران ي. وهذا فيه ظلم وخداع كبير". فدعا المسؤولين السعوديين إلى "عدم تضييع الوقت، وإذا كنتم جادين في وقف الحرب اذهبوا إلى وقف الحرب ورفع الحصار وفتح الباب أمام اليمنيين ليتحاوروا في ما بينهم". وأضاف أن ما هو معروض على "الأخوة اليمنيين ليس وقف حرب بل وقف إطلاق النار واستمرار بقية أشكال الحرب على اليمن، فيبقى الحصار. وهذا خداع كبير لا ينطلي على السيد عبد الملك وأنصار الله".

صفقة القرن وأولوية أميركا

وتناول نصر الله "يوم الأرض" فأشار إلى أنّ "الصمود الفلسطيني هو الأمل"، مضيفاً أنه "لم نعد نسمع بصفقة القرن لأنها سقطت وماتت بصمود الشعب الفلسطيني، سقطت لأن الضلع الأول فيها أي ترامب، قد سقط، ولأنّ الضلع الثاني وضعه صعب، أي نتانياهو ، وقد يسقط، ولو بقي ففي الحد الأدنى تبرز الأزمة الاسرائيلية لنا

أزمة القيادة والثقة في هذا الكيان الذي بُني على وهم". واعتبر نصر الله أنّ "أولوية أميركا اليوم ليست منطقتنا بل ملفات أخرى مثل الصين وجزء كبير من استحقاقاتها داخلية". ورأى أنّ "أميركا لم تعد تلك التي كانت سابقاً، وهي تسير نحو الأفول وهي في مرحلة نزول وهبوط. وإسرائيل أيضاً كما سيدتها أميركا في القوس النزولي وفي مسار الأفول. ومسار محور المقاومة في المنطقة هو مسار تصاعدي". فدعا الجميع "دولاً وشعوباً وأنظمة وحركات، تعالوا لا ننتظر أميركا ولا تطورات دولية، تعالوا لحوارات بين دول وشعوب المنطقة لنعالج مشاكلها وأزماتها واليوم أفضل لكم من ما بعد".

الشيخ أحمد الزين

وكان نصر الله قد بدأ كلمته بتعديد مزايا وأدوار لعبها الشيخ أحمد الزين، مشيراً إلى أنه "واجه المشروع الاسرائيلي والأميركي في المنطقة وهو اعتبر ان المعيار هو قضية فلسطين والمواجهة مع العدو وكان ضد أي تصفية لهذه القضية أو تسوية على حساب الشعب الفلسطيني". وأضاف أنه "عندما انتصرت الثورة الإسلامية في إيران واقتلعت الشاه عميل أميركا والحليف الاستراتيجي لاسرائيل، الشيخ أحمد الزين كان من الجيل الأول المسارع في موقف تأييد الثورة إلى حد إعلان البيعة للامام الخميني". ولفت إلى أنّ الزين "في موضوع سوريا تحمل والعلماء الكثير من الأذى لأن ما حدث في سوريا كان كبيراً وخطيراً، والمرحلة الاصعب في حياة الشيخ الزين هي العقد الأخير".

وختم كلامه بالإشارة إلى أنه "عندما نتحدث عن الشيخ أحمد الزين نتحدث عن رمز كبير من رموز الوحدة الاسلامية والتقريب بين المسلمين. ولذلك فإن هذا الخط هو أمانة بأيدي علماء الأمة. وسماحته ترك مؤسسات على رأسها تجمع العلماء المسلمين".

نتنياهو يدعو ساعر وبينيت إلى "حكومة يمينية مستقرة"

عرب 48 . 2021/3/31

دعا رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كل من رئيس حزب "يمينا"، نفتالي بينيت، ورئيس حزب "تيكفا حداشا"، غدعون ساعر، إلى "وضع الخلافات جانبا"، والانضمام إلى "حكومة يمينية مستقرة" تحت قيادته، وذلك في مؤتمر صحافي عقده مساء اليوم، الأربعاء، اعتبر خلاله أن "الشعب قال كلمته. اليمين حصل على أغلبية واضحة".

وطالب نتنياهو بينيت وساعر إلى "ترك رواسب الماضي وراءنا"، وتشكيل حكومة يمينية مسقرة تحكم لسنوات طويلة، معتبرا أنه "بعد إجراء انتخابات في ثلاث مرات متتالية وجاءت نتائجها غير حاسمة، أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة حصول اليمين على أغلبية واضحة تتيح تشكيل حكومة يمينية وقيادة إسرائيل إلى إنجازات هائلة".

واعتبر نتنياهو أن "أي حكومة تشكل غير هذه الحكومة (يقصد حكومة من الليكود والأحزاب الحريدية والصهيونية الدينية والفاشية و"يمينا" و"تيكفا حداشا") هي حكومة يسارية غير مستقرة، ستشكل على الرغم من الأيديولوجيا التي عبرت عنها غالبية الجمهور الإسرائيلي؛ حكومة كهذه ستدمر الإنجازات التي حققناها وستسقط سريعا".

نتنياهو يعرض على بينيت الاندماج في الليكود

يأتي ذلك فيما عرض نتنياهو على بينيت الاندماج في حزب الليكود وترشيح 7 ممثلين عن "يمينا" في المواقع الـ37 الأولى على قائمة مرشحي الليكود خلال الدورتين المقبلتين للكنيست؛ مقابل التوصية على تكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة.

ووفقا للقناة فإن عرض نتنياهو يشمل منح "يمينا" حقائب وزارية هامة في الحكومة المقبلة، ودمج "يمينا" في مؤسسات الليكود بنسبة تعادل نسبة 7-37 (نحو 19%) ما يعني انخراط نحو 20 ألف عضو في "يمينا" في المؤسسات التابعة لليكود، بما في ذلك مركز الليكود والمناصب المهمة في الحزب.

وأشارت القناة إلى أن بينيت والشخصية الثانية في "يمينا"، الوزيرة السابقة، أييليت شاكيد، كانا قد حاولا الإنضمام إلى الليكود في العام 2013، إلا أن جهودهما آلت إلى الفشل بعد أن اعترض نتنياهو طريقهما لرفضه وجود شخصيات قوية ومنافسين محتملين له في صفوف الليكود.

وذكرت القناة أن نتنياهو يهدف بهذه الخطوة إلى قطع الطريق على المعسكر المناوئ الذي يحاول إقناع بينيت إلى الانضمام إلى جهودهم لإنهاء حكم نتنياهو، وذلك يبدأ أولا بالتوصية على رئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد، لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، ومنع نقل التفويض إلى نتنياهو.

وفي رد "يمينا" على التقرير، جاء أن "بينيت يهتم بالمواطنين وليس بالمواقع المضمونة (على قائمة الليكود). وسيواصل بينيت بذل كل جهد ممكن لتشكيل حكومة جيدة ومستقرة تنقذ اسرائيل من الفوضى".

جاء ذلك في حين ذكرت القناة أن لبيد بعث برسائل إلى بينيت مفادها أنه (لبيد) يوافق على التوصل إلى اتفاق تناوب مع بينيت على منصب رئاسة الحكومة وتشكيل حكومة تنهي حكم نتنياهو، وذلك بشرط الحصول على ضمانات تؤكد عدم عودة بينيت إلى أحضان نتنياهو بعد الحصول على توصيات ما بات يوصف بـ"معسكر التغيير".

من جانبه، رفض ساعر الدعوة التي أطلقها نتنياهو خلال المؤتمر الصحافي الذي كسر خلاله صمته حيث كان قد امتنع عن التطرق للخارطة السياسية ابعد التأكد من أن نتائج الانتخابات جاءت دون حسم رغم هيمنة الأحزاب اليمينية على مقاعد الكنيست.

وقال ساعر في تغريدة على "تويتر": "في نفس اليوم الذي يقوم فيه هو ومقربون منه مجددا بنشر نظريات مؤامرة كاذبة ضدي وضد الرئيس (الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين)، نتنياهو يدعوني للانضمام إليه". وأضاف ساعر: "جوابي: سأفي بالتزاماتي تجاه الناخبين. لن أنضم أو أدعم الحكومة التي يقودها نتنياهو. استمرار ولاية نتنياهو، الذي يفضل مصلحته الشخصية على مصلحة الدولة، يضر بإسرائيل".

دعوة إسرائيلية لتحرك عالمي في مواجهة التعاون الإيراني الصيني

العربي الجديد . 2021/3/31

دعا مركز تفكير إسرائيلي كبير إلى تعاون عالمي لإحباط التداعيات المحتملة لتوقيع الصين وإيران على وثيقة "التعاون المشترك" بينهما.

وحث "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي صناع القرار في تل أبيب على تحركات دبلوماسية لدى الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج وجنوب شرق آسيا لاستنفارها لمواجهة تبعات التعاون الصيني الإيراني.

وضمن جملة التوصيات التي قدمها لحكومة تل أبيب بشأن مواجهة التعاون الصيني الإيراني، شدد المركز على وجوب تكثيف جمع المعلومات الاستخبارية بشكل ممنهج عن طابع العلاقة الصينية الإيرانية، ودورها في توليد مصادر تهديد لإسرائيل.

وفي تقدير موقف أعده رئيس دائرة التخطيط الإستراتيجي في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً أساف أوحيون، دعا المركز إلى الشروع في حوار على مستوى عالٍ مع الصين أولاً، والتعبير "بكل حدة ومثابرة وعلى كل المستويات عن قلق إسرائيل من التهديدات التي تمثلها إيران"، مشدداً على وجوب توظيف القنوات الأكاديمية ومراكز التفكير في الصين والتي تُعدّ "مركباً أساسياً من بنية وتنظيم الحزب (الشيوعي) والدولة".

ورأى أوحيون، الذي يرأس قسم الدراسات الصينية في المركز، أن وثيقة "التعاون المشترك" بين بكين وطهران تستدعي من تل أبيب التحرك لدى الدول الخليجية لإقناعها بوجوب العمل بشكل مشترك لدى كل من الولايات المتحدة والصين بهدف المساعدة في تقليص التهديدات التي تمثلها إيران، والحرص على إبعادها عن امتلاك سلاح نووي.

وأشار مركز التفكير الإسرائيلي إلى أهمية الحرص على إجراء "حوار إستراتيجي دائم" مع الولايات المتحدة حول العلاقات الصينية الإيرانية، سواء على الصعيد السياسي، الاستخباري، الأمني والاقتصادي والتقني.

وأشار إلى أن العمل على "مأسسة الحوار الدائم مع كبار مسؤولي الإدارة الأميركية"، بات ضرورياً، سيما مع أولئك المسؤولين عن إدارة ملف العلاقات مع آسيا والهند في "مجلس الأمن القومي والخارجية والبنتاغون"، بالإضافة إلى تكثيف التواصل مع المسؤولين الأميركيين المسؤولين عن إدارة السياسة إزاء الشرق الأوسط، والذين تجري معهم تل أبيب حوارات بشكل دائم.

واعتبر المركز أن وثيقة "التعاون المشترك" تستدعي من الجيش الإسرائيلي إجراء حوار مع قيادة المنطقة الوسطى، وقيادة "الهند والمحيط الهادئ" في الجيش الأميركي، حول سبل مواجهة التهديدات المشتركة، سيما التهديدات التي تنطوي عليها "الصواريخ والقذائف والتهديدات البحرية، الطائرات من دون طيار، "السايبر"، وتطوير ردودٍ على هذه التهديدات بشكل مشترك"، مع وجوب إشراك أطراف إقليمية في هذا الحوار بشكل يناسب دورها.

وملمحاً إلى ضرورة الاستعانة بدول في جنوب شرق آسيا في علاقة صراع وتنافس مع الصين، دعا المركز إلى "إجراء حوار إستراتيجي مع دول تطلّ على المحيطين الهادي والهندي وذات مصلحة"، إلى جانب بريطانيا والدول التي تقود الاتحاد الأوروبي.

وبحسب المركز، فإن وثيقة "التعاون المشترك" تفرض على إسرائيل إعداد "مخطط توجيهي" يمكن الرجوع إليه في تقدير المخاطر التي يمكن أن تسفر عنها العلاقة الإسرائيلية الصينية.

وأوضح التقدير أن كلاً من الأجهزة الاستخبارية والمؤسسات المخولة بالتخطيط الإستراتيجي والسياسي في تل أبيب باتت مطالبة بدراسة التداعيات الإستراتيجية الأمنية الناجمة عن الدور الصيني في المنطقة.

وفي ما تمثل دعوة لدراسة تحرك لفرض عقوبات إسرائيلية على الصين بعد الاتفاق مع إيران، استذكر المركز أن الكنيست الإسرائيلي سنّ في 2012 قانوناً ينظم فرض عقوبات على دولة أو طرف يقدم مساعدات يمكن أن تعين إيران على تطوير برنامجها النووي، مستدركاً أن هذا التوجه يتطلب الموازنة بين العوائد الإيجابية والأثمان التي يمكن أن تدفعها إسرائيل مقابل ذلك.

وفي ما تمثل دعوة صريحة لإعادة النظر في الاستثمارات الصينية في إسرائيل، نصح المركز بضمان عدم ربط إسرائيل إستراتيجياً واقتصادياً بقوة عالمية وحيدة "عبر التخلص من المركزية وضمان تعدد الأسواق الخارجية ومصادر وسلسلة الإمدادات الحيوية".

يشار إلى أنه بالإضافة إلى الولايات المتحدة، فإن الكثير من الأوساط الأمنية والدبلوماسية في إسرائيل حذرت في السابق من المخاطر الناجمة عن الاستثمارات الصينية في القطاعات الحيوية، سيما مشاريع البنى التحتية، وعلى وجه الخصوص قطاع الموانئ.

الاتفاق الصيني الإيراني بين الترحيب والرفض.. هل تتحقق أهدافه؟

الجزيرة نت . 2021/4/1

مرت 6 سنوات من انتظار إيران قطف ثمار الاتفاق النووي الموقع عام 2015 مع الغرب، إلا أن جل حصادها حتى الآن لم يكن سوى عقوبات اقتصادية أميركية قاسية، وعدم إيفاء الدول الموقعة على الاتفاق بعهودها تجاه طهران.

وفي محاولة لردم الفجوات، توجهت إيران من غرب العالم إلى شرقه، حيث وقعت مذكرة تفاهم مدتها 25 عاما مع الصين، آملة –هذه المرة– تحقيق ازدهار اقتصادي لم تفلح في تحقيقه مع الغرب.

وتشمل هذه المذكرة –التي تم عرض إطارها الأولي منذ يناير/كانون الثاني 2016– التعاون في مجال النفط والطاقة وتطوير البنى التحتية، والمجالات الأمنية، والاستثمار الصناعي، وكذلك تعزيز القدرة اللوجيستية للموانئ الإيرانية.

وبعد توقيع المذكرة، انقسمت شرائح المجتمع الإيراني، وكذلك المحللون السياسيون والاقتصاديون إلى مجموعتين: مؤيدة ومعارضة لهذه الخطوة. ولعل عدم نشر تفاصيل ومحتويات مذكرة الشراكة هو القاسم المشترك في تصريحات كلا الطرفين.

مؤيدو المذكرة

اتفق مؤيدو مذكرة التفاهم على أن فائدتها تكمن في مساعدة إيران في الحفاظ على مشاركتها الاقتصادية الدولية خلال فترة العقوبات الأميركية الشاملة، كما أنها قد تحث الغرب على العودة إلى الاتفاق النووي وإعادة التعامل التجاري معها.

ويعتقدون أيضا أن الارتفاع المتوقع لإنتاج النفط والغاز الإيراني –وبالتالي زيادة واردات الصين– يعد أحد أهم ميزات العقد الصيني مع إيران، إلى جانب أن الغياب الغربي وحاجة إيران للتكنولوجيا في هذا المجال سيؤديان إلى تطوير منشآت النفط والغاز الإيرانية.

وأشار مؤيدو الاتفاق إلى جانب إيجابي آخر لا يجب الإغفال عنه، وهو مشاركة الصين في تطوير البنى التحتية الحيوية لإيران، والتي تبلغ قيمتها نحو 400 مليار دولار، والتي تتماشى مع مبادرة الصين لعبور طريق الحرير من إيران، والتي ستشكل انفراجا كبيرا في ظل شح الاستثمار الخارجي الذي عانت منه إيران على مدى سنوات بسبب العقوبات.

إيران ليست للبيع

من جهة أخرى، لم يلق هذه الاتفاق ترحيبا واسعا لدى العديد من المواطنين الذين تجمعوا في بعض المناطق، منها مقابل البرلمان الإيراني؛ احتجاجا على الاتفاقية، كما عبروا عن امتعاضهم من المذكرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ضمن وسم #ایران_فروشی_نیست (إيران ليست للبيع).

ويعتقد الدكتور حسين راغفر المحلل الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد بجامعة الزهرا أن الصينيين لا يفكرون إلا في مصالحهم الخاصة، وفي العديد من البلدان –بما في ذلك أميركا اللاتينية وسريلانكا وكذلك أفريقيا وباكستان– كانت الصين تمارس الأسلوب نفسه في التعاقد، وهو "التعاقد على حساب البلد"، وحتى في إيران نفسها تخلت عن العديد من المشاريع، بما في ذلك مشاريع النفط والغاز وإنشاء الطرق، وغادروا إيران.

وأضاف راغفر –في حديثه للجزيرة نت– أن التوقيع على الاتفاقية جاء على نحو مفاجئ، وذلك بسبب الضغوط الأميركية والاجتماع بين وزيري الخارجية الأميركي والصيني الأسبوع الماضي، حيث استخدمت الصين ورقة إيران للضغط على الولايات المتحدة.

ومن أبرز الانتقادات التي طالت المذكرة من قبل المحتجين رفض الحكومة نشر تفاصيل الاتفاق، وفي هذا الصدد رد بعض المسؤولين بأن هذه المذكرة غير ملزمة، وهي مجرد خارطة طريق، وسيتم نشر التفاصيل بالتزامن مع توقيع الاتفاقية، وأشار آخرون إلى أن العقوبات الأميركية تمثل حاجزا أمام نشر التفاصيل، في حين رمى البعض الكرة باتجاه الصين بأنها غير موافقة على نشر التفاصيل.

وفي هذا السياق، قال الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي بهمن آرمان "إنه نظرا لوجود العقوبات الأميركية، وكذلك انسحاب الشركات الصينية من إيران بسببها، فضلا عن عدم قبول إيران اتفاقيات مجموعة العمل المالي

"إف إيه تي إف" (Financial Action Task Force -FATF)) لا يبدو أن المذكرة ستحقق أهدافها، في حين لا تزال عائدات بيع النفط الإيراني للصين (تقدر بنحو 22 مليار دولار) محجوبة، ولم تتم إعادتها إلى إيران.

الدول العربية والمنطقة

وأضاف آرمان للجزيرة نت أن التطور الاقتصادي لإيران يوفر فرصا استثمارية جيدة للدول المجاورة، وأعربت العديد من الشركات الخاصة من دول الخليج عن اهتمامها بالاستثمار في صناعة المواد الغذائية الإيرانية، كما تمتلك الآن شركة سعودية (صافولا) أعلى حصة في أكبر منتج للزيت النباتي الخام في إيران.

وقال آرمان إن نسبة صادرات النفط الإيرانية إلى الصين لن ترتفع عن حد معين، وذلك بسبب نقص التكنولوجيا في منشآت إيران النفطية، ومن جهة أخرى تحاول دول الخليج خفض مبيعاتها من النفط الخام لتقوم بحلول عام 2025 ببيع المزيد من المنتجات المكررة، لذلك لا يوجد مكان للقلق عند دول الخليج من هذه الاتفاقية.

وحسب المذكرة، فإن الصين وإيران تنظران إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لبناء محطات الكهرباء وإنشاء خط سكك حديدية دولية، وكذلك إعادة إعمار دول المنطقة، بما في ذلك العراق وسوريا وأفغانستان وباكستان.

وفي ظل عدم معرفة تفاصيل هذه المذكرة وعدم وجود إلزام لكلتا الدولتين للإيفاء بوعودهما، وكذلك إزالة العقبات أمام الاتفاقية، بما في ذلك رفع العقوبات الأميركية، وحضور الشركات الصينية إلى إيران، وانضمام إيران إلى مجموعة العمل المالي "إف إيه تي إف" لإجراء التبادلات المالية الدولية؛ يبدو أن اقتصاد إيران لن يحقق أي قفزة نوعية. وحسب رئيس غرفة التجارة الإيرانية الصينية مجيد رضا حريري، فإن تدوين تفاصيل هذه الوثيقة سيستغرق أكثر من عامين.

هل ستتفتّت حركة فتح؟ أو ما الذي سيبقى من فتح؟

د. جورج جقمان ـ وكالة وطن للأنباء ـ 2021/3/30

ينشأ هذا السؤال مع كل دورة انتخابات للمجلس التشريعي. حدث هذا مع الانتخابات النيابة عام 1996 وانتخابات العام 2006 والانتخابات المقرر عقدها في أيار/مايو من العام الحالي. ففي انتخابات العام 1996 للمجلس التشريعي تنافس أعضاء من فتح مع بعضهم البعض اضافة للتنافس مع مرشحين آخرين. وأدى هذا بطبيعة الحال إلى تفتت الأصوات، لكن هذا لم يترك أثرا كبيرا على النتائج نظرا لعدم مشاركة حركة حماس والجبهة الشعبية فيها فحصلت فتح على أغلبية من المقاعد. وكان الرئيس الراحل ياسر عرفات يدرك ما سيحصل من ناحية النتائج فترك الأمر دون تدخل.

لكن تجربة فتح في انتخابات العام 2006 للمجلس التشريعي اختلفت خاصة في نصف المقاعد المخصصة في حينه للنظام الأغلبي وليس للتمثيل النسبي، اي للترشح الفردي وليس "للقوائم" كما يسمى التمثيل النسبي أحيانا. وكان هذا مدركا قبل الانتخابات، أن أعضاء فتح سيتنافسون فيما بينهم إضافة للتنافس مع مرشحين آخرين في نصف المقاعد المخصصة للنظام الأغلبي وأن هذا سيكون لصالح حماس. وهذا ما تم وزدادت حصة حماس في هذا النصف من المقاعد. ولهذا السبب أصر ممثلو فتح في مفاوضات القاهرة المتعددة عبر السنوات على تبني نظام التمثيل النسبي الكامل نظرا لأن أداء فتح فيه في انتخابات العام 2006 كانت أفضل من نتائج النصف الآخر من المقاعد. ولهذا السبب قام الرئيس أبو مازن بتعديل قانون الإنتخابات بعد ذلك ليكون نسبي بالكامل. ومن المقرر أن تجري الانتخابات في أيار بناء على هذا النظام المعدل.

لكن هذا غير كاف ليمنع تفتت الحركة إن تم ترشح قوائم محسوبة على فتح غير تلك التي تريدها قيادة الحركة. ورأينا كيف تم إصدار مجموعة من القرارات الرئاسية تمنع ترشح من هم دون عمر الثامنة والعشرين، وشروط أخرى تطلب الإستقالة من الوظيفة العامة لغرض الترشح إضافة لوظائف أخرى، وأيضا قبول الإستقالة التي يمكن أن لا تقبل، أي تمنع الترشح، إضافة لشروط اخرى جميعها تسعى لوضع عراقيل أمام ترشح قوائم أخرى من الحركة. ورأينا أيضا كيف قام البعض بإطلاق التهديدات والإعلان أن تجربة العام 2006 لن تتكرر. وتم فصل الدكتور ناصر القدوة من الحركة كما هو معروف.

لكن كل هذا لن يمنع الحركة من التفتت في ظروف محددة، أو على الأقل بقاء حالة الاغتراب الواسعة في بعض الأوساط داخلها، أو التنابذ بين المحاور، لسبب مدرك داخل الحركة منذ سنوات، أي غياب المأسسة ووجود نظام مقر ومقبول للجميع داخلها يوفر أساسا لشرعية القرار المؤسساتي ويوفر انضباطا حزبيا الأمر الذي يفتقد في مناسبات مثل الإنتخابات. وقد بينت انتخابات العام 2006 أن وجود خصم أو منافس لها غير كاف لتوحيد الحركة بسبب غياب هذا العنصر الهام لشرعية القرار الداخلي للحركة، الامر الذي سيبقى إمكانية التفتت قائمة في المستقبل أيضا.

هذا كله مدرك عند قيادات الحركة. وكانت هناك محاولات لإصلاح الوضع في العام 2005 وفي العام 2008 عندما كان أحمد قريع / ابو علاء مفوض التعبئة والتنظيم واستعدادا للمؤتمر السادس للحركة الذي عقد في

مدينة بيت لحم في أواسط شهر أب من العام 2009. أما المحاولة التي جرت في العام 2005 واستعدادا للإنتخابات النيابية القادمة فكانت أول محاولة في تاريخ الحركة لحصر العضوية، أي من هم أعضاء في حركة فتح، وتأسيس قاعدة بيانات يتم الرجوع لها لأغراض الحركة الداخلية بما في ذلك إيجاد نوع من الإنضباط الحزبي المفقود حتى الآن. وتم تعيين لجنة تحت الإشراف المباشر لعثمان أبو غربية مع عدد من قدماء الحركة لمتابعة حصر العضوية، وربما الأهم، الأقدمية في الحركة لأنها أحد الأسس الأحقية في عدد من النواحي بما في ذلك الترشح للمجلس التشريعي ضمن قائمة فتح.

وفي كلا المحاولتين، في العام 2005 وفي العام 2008 في عهد أبو علاء فشلت هذه المحاولات لسببين: الأول، عدم قبول الكثيرين داخل الحركة أن يتساوى في الاقتراع، وخاصة في الترشح، المنتسب الجديد مع المخضرم، بوجود إشكالية أساسية تتعلق بمعايير الأقدمية، لتكرر "الدخول" و"الخروج" من الحركة، عبر السنوات لكثيرين، دون وجود معايير واضحة لذلك، يمكن من خلالها احتساب سنوات العضوية. أما السبب الثاني الذي هو ربما الأهم، أن البنية الداخلية للحركة، والتي ما زالت قائمة حتى الآن، هي العلاقات الزبائنية كنظام معتمد فعلا الذي يؤدي إلى حلقات أو محاور ارتباط متحالف بعضها او متنافس مع محاور ارتباط اخرى. لكن جميعها تستمد دورها بما في ذلك أية منافع تتأتى بفعل الموقع والدور، في نهاية الأمر، من قمة هرم السلطة داخل الحركة. وقد كان الرئيس الراحل أبو عمار بشخصه الصمغ الاصدق للحركة خاصة بعد استشهاد أبو إياد وأبو جهاد وآخرين من الرعيل الأول المؤسس، أي ليس البنية المؤسساتية لفتح. هذا هو نظام "الأبوات" الذي عرف خلال سنوات المنظمة في الخارج قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، وانتقال النظام الزبائني للسلطة الفلسطينية نفسها وأن كان مع تغيير جوهري في التحالفات، أو محاور الارتباط المكونة لبنية الحركة. وقد شكل إنشاء السلطة الفلسطينية وانتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لحكم شعب على أرضه ظرفا وتحديات جديدة لفتح. فبعد ان كان أحد عناصر قوتها، الذي انعكس في كونها كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، غياب إديولوجية محددة لها سوى مسعى تحرير فلسطين واستعادة الأرض، أضحى الأمر مختلفا عند تولي مسؤوليات حكم شعب على ارضه فيه مصالح عينية متنوعة وتراتبية طبقية لا يمكن لحزب واحد ان يمثلها جميعا. هذا إضافة إلى نقل النظام الزبائني إلى بنية السلطة الفلسطينية نفسها مما أدى إلى اعتبار الجمهور، في أكثر من استطلاع رأي، أن نوعا محددا من الفساد هو الأكثر انتشارا في السلطة الفلسطينية، أي الواسطة والمحسوبية، وهما مكونان اساسيين في أي نظام زبائني بحكم التعريف.

غير ما هو أهم من ناحية الأثر على الحركة هو التغيير الذي حصل للتحالفات ومحاور الإرتباط الداخلية للحركة التي اندمج فيها عناصر جديدة مشكلة من عائدين ومقيمين، ومجموعات مصالح متنوعة، ورأس مال محلي و"عائد" أتى ليجني ربحا ممن هم تحت الإحتلال و"بناء الدولة". إضافة، ناب فتح ما ناب باقي الأحزاب، أي ظاهرة مغتربي الأحزاب، ظاهرة متعددة الأسباب، أحدها أفول "المشروع الوطني"، أو حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له وتحول السلطة الفلسطينية إلى بلدية كبرى تدير شؤون المدنيين الفلسطينيين وتنسق "أمنيا" مع إسرائيل. هذا بالرغم من إدمان السلطة على الخطاب الدولاني حفاظا على ماء الوجه، إلى درجة أنه عندما

تم حل المجلس اتشريعى من قبل الرئيس أبو مازن قال البعض في نوع من الهذيان السياسي، أن حل المجلس يشكل خطوة نحو الدولة!

والواقع هو ان حزبا جديدا حل محل حركة فتح اسمه "حزب السلطة". لقد استحوذ حزب السلطة على اسم الحركة ولم يتمكن أحد من مغتربي فتح التنافس على الإسم. لم تتفتت فتح ولكنها تبدلت وتغيرت ولم تعد فتح التي كانت. لم ولن يندثر اسم فتح بسبب تاريخها، وبسبب أنها حزب ياسر عرفات. لكن السؤال المستقبلي هو: من سيستحوذ على اسم فتح بعد مرحلة أبو مازن عندما لن يعود من الممكن الإحتفاظ بحل الدولتين على أنه المشروع الوطني لأن إسرائيل قضت عليه، وعند نشوء مشروع وطني متجدد لا قدرة لحزب السلطة على قيادته.

قائمة "فتح" للانتخابات الفلسطينية في ولادتها العسيرة

عدلي صادق . العرب . 2021/3/31

مع صدور هذا العدد من "العرب" يكون نفد الأجل المحدد لكي تقدم حركة فتح بقيادة رئيس السلطة محمود عباس قائمتها لانتخابات المجلس التشريعي. فإن لم تتمخض المشاورات الضارية عن قائمة حتى مساء 30 مارس، سيصبح منحنى الانتخابات في بدايات نزوله، بحكم أن عباس سيضطر إلى طلب مهلة من لجنة الانتخابات المركزية، بينما الطلب يُعد بحكم تبعية اللجنة فعليا لسلطته، بمثابة تعليمات.

كان كل ما يتسرب عن نقاشات "مركزية" الرئيس الفلسطيني يُفيد بأن خيارات أعضاء هذه اللجنة قد تصادمت، وسُدت أمامها فرص وضع بصماتهم على القائمة، وفي الحالين، ظهور القائمة أو طلب مد المهلة، سيكون الأمر منطويا على خلافات حادة، إذ سيعتبر أعضاء "المركزية" أنفسهم قد نالوا ما ظلوا يعانون منه من فقدان التأثير، حتى في المفصل الوحيد الذي توقعوا فيه أن يُمنحوا هامشا، وأن رئيس السلطة يفرض رأيه دون أدنى اعتبار لآرائهم إن كانت لهم آراء. وفي حال طلب المهلة، سيكون هؤلاء الأعضاء، ومعهم الجمهور الفلسطيني، أكثر تشككا في إجراء الانتخابات، وعندئذ سيكون التعليل الوحيد الذي سيحاول عباس تسويقه هو القول إن المؤشرات تدل على أن أطرافا راديكالية يمكن أن تتقدم على حساب حركة فتح التي لم يستطع توحيدها وفقا لخياراته.

واللافت أن مداولات "اللجنة المركزية" قد أنتجت حسب التسريبات عجز هذه الحركة عن التوافق على رأس القائمة. فهو يريد طرح أسماء موصولة بحساباته الشخصية، وهو رجل معزول أصلا عن المجتمع الفلسطيني، بينما أعضاء المركزية، الموجودون وسط المجتمع، يعرفون حساسية الناخب وآراءه في الناس، وبالتالي يريدون تحاشي إسقاط القائمة بجريرة الأسماء التي يريدها عباس. وفي كل الأحوال سيكون أعضاء "المركزية" قد واجهوا نتائج طواعيتهم له واستنكافهم طوال أكثر من عشر سنوات، عن الاعتراض على أي شيء خاطئ يقرره، ويؤثر سلبا على مكانة حركة "فتح" وعلى منظمة التحرير من خلال اختياراته للسفراء، التي لا يُستمزج فيها رأي أحد، بخلاف ما يجري في كل كيانات العالم الملتزمة بقواعد التنسيب وقرارات الابتعاث. فلم يتبق حتى للمقربين منه شيء يمكن أن يبادروا إليه، والمكلفون بالعمل ينقلون رسائل ويأتونه بالأجوبة، وهو الذي يقرر.

هذا الوضع يعرفه أعضاء "اللجنة المركزية" مثلما يعرفه الناخبون، وفي مناسبة هذه الانتخابات، كانوا مضطرين إلى مقاومة التفرد، لكي يستطيعوا تسويق القائمة ورص الصفوف، وتفويت الفرصة على حزب أصولي، لم يكن له وجود في مرحلة النضال الوطني، ولم يظهر على مسرح السياسة إلا عندما توافرت له جغرافيا فلسطينية، وإن كانت ضيقة ومحاصرة، تتيح له أن يحكم، وأن تتأسس له جغرافيا سياسية، لن تكون القوى الوطنية، بسبب طبائع حكم عباس، قادرة على زحزحته عن الحكم فيها، بنتائج الانتخابات، في حال ربح الطيف الوطني.

وبدا أن تأخر "حماس" في الإعلان عن قائمتها يرتبط بتأخر حركة "فتح" على هذا الصعيد، إما من باب التغطية على التأخر الأول، أو انتظار الأسماء في القائمة الفتحاوية، لفهم حسابات المنافسة الانتخابية ووضع توقعات موضوعية بشأنها. أما بخصوص قائمة تيار فتح الإصلاحي، فإن سجال فتح الداخلي لم يشغله عن إطلاق حملة ضارية على التيار قبل أن تظهر قائمته. ويتوقع هذا التيار أن تبدأ بعد أيام عملية اللعب بالحقوق الدستورية لمرشحي التيار، تحت عنوان "عوائق قانونية" لكي يصار في هذه الحملة استخدام تعبيرات القانون الذي أدار عباس

ظهره إليه على مر السنوات. وفي هذه الأثناء، لم يتخل أمين سر "مركزية" عباس عن محاولاته الاستفادة من "حماس" والزعم أن فتح تتوافق معها وأن الأمور بعد الانتخابات ستكون "مبشرة" بالتشارك معها في الحكم.

خلو وفاض الرجل من أي براهين تستند إلى خطوات عملية على الأرض اضطره إلى الاستمرار في إطلاق عبارات بلا معنى. ففي تصريح له، قال بالحرف "إن فتح وحماس توصلتا إلى اتفاق على وثيقة سياسية مقبولة دوليا، تُعبد الطريق أمام حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، يشارك فيها الجميع، ويكون شخوصها قادرين على الحركة والاشتباك؛ شراكة ترتكز إلى برنامج سياسي وإلى مفهوم لحل الصراع والمقاومة وإلى مفهوم للسلطة والدولة الواحدة ذات السلاح الواحد وقبول وحدانية منظمة التحرير".

وحيال مثل هذه التصريحات العجيبة، لم يجد الفلسطينيون سوى السخرية من هكذا عناصر، يُفترض أنها تعلمت السياسة، لكنها تثبت في كل يوم أنها في مرحلة التهجئة للحروف الأولى من معنى الدولة أو النظام السياسي. جبريل الرجوب يتحدث عن تشكيل حكومة من الحركتين، مع تطمين الفصائل الأخرى على نصيبها من المشاركة. وهنا يمكن للمواطن الفلسطيني أن يتجاوز عن كون الطرفين على ثقة بالفوز ولم يتبق لهما إلا الاتفاق على شكل الحكومة، وهذا ما دعا إلى صياغة الوثيقة، لكن السؤال الذي راود الكثيرين: كيف ستمارس هذه الحكومة الحركة والاشتباك؟

بخصوص الحركة، ظل هؤلاء يتحركون طوال ثلث القرن ولم يقيدهم أحد، وكانوا يستطيعون التصالح وبناء النظام السياسي وخدمة شعبهم ولم يفعلوا. أما الاشتباك فإن الشعب الفلسطيني في حاجة لأن يشرح له الرجوب معناه. والرجل يقول إن "الوثيقة" تُعبّد الطريق أمام حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، يشارك فيها الجميع وترتكز إلى رزمة من المفاهيم؛ مفهوم لحل الصراع، وواحد للمقاومة، وآخر للسلطة والدولة الواحدة ذات السلاح الواحد، مع الاتفاق على أن يكون أبومازن هو زعيم الشعب الفلسطيني!

ولم يوضح "أمين سر حركة فتح" القصد من كلمة "حل" وهي اسم الفعل "يحل" لكي يعرف المتابعون ما إذا كان الأمر يتعلق بكل من الصراع والمقاومة على حدة، أم يكون الحل متكاملا لكليهما؟

إن "وثيقة" جبريل . العاروري التي أعلن عنها الأول تضمن لحكومة ما بعد الانتخابات القدرة على الحركة والاشتباك، مثلما ضمنت وثيقة عباس . بيلين في العام 1995 الدولة المستقلة، والاستغناء عن وكالة "أنروا" تحديدا. فـ"الوثيقة" الجديدة بُشرى خير، تزدان بجعل عباس زعيم الشعب الفلسطيني إلى الأبد، دون أن يتأسس نسق سياسي، يملأ الشاغر، في حال رحيل الزعيم الزاحف إلى سن التسعين!

ولم تكلف وسائل الإعلام القطرية التي نشرت التصريح نفسها تقصي معنى الاشتباك. وتركت الأمور عرضة للتخمين الذي يلامس الخداع. وهذا ما يناسب عقليات الممسكين بمقاليد الأمور في السلطة الفلسطينية، الذين أنتجوا الانقسام وتسببوا في ترهل النظام السياسي وتجويفه من المؤسسات، وتكريس التفرد، وإغفال البُعد الاجتماعي للسياسة، وتعميم الضحالة في فهم معنى العمل الوطني العام. فلم يدرك هؤلاء بعد أن البلاءات التي تخنق حياة الناس لا يمكن معالجتها بفذلكة الكلام، والتمحك بالوثائق، وانتحال الفوز قبل أن تقول الصناديق كلمتها، مع انتحال الوصاية على الناس.

تأجيل الانتخابات بميزان الربح والخسارة

نبيل عمرو . القدس دوت كوم . 2021/3/31

فجأة ودون مقدمات كافية، كثر الحديث عن تأجيل الانتخابات تحت شعار ان لم تجر في القدس فلن تجري على الاطلاق، وعلينا ان لا ننكر ان هنالك جيشا منتشراً في كل ارجاء الوطن والمجتمع والسلطة والمنظمة لا يريد الانتخابات أصلا، ليس لانه يرى حكمة في التخلي عنها لمصلحة بقاء الوضع الراهن الذي يشكو منه الشعب الفلسطيني كله، وانما لأنهم غير مستعدين لخوض معركة الانتخابات والفوز بها ما ينقلهم من موقع النفوذ المضمون الى الهوامش.

حتى الان لم تصدر عن الجهة الأساسية صاحبة القرار بهذا الشأن وأعني بها الرئيس الذي اصدر المراسيم وقطع شوطا طويلا نحو اجراء الانتخابات بالفعل، لم يصدر قرار بالتأجيل وهذا ما يجعل الحديث حول هذا الموضوع مجرد رغبات او اجتهادات لم تتخذ بعد صفة القرار العملي، واذا كان الشعار المفضل للتأجيل هو مسألة الانتخاب في القدس فإن الوقت ما يزال امامنا كي نخوض معركة من شقين الأول طلب دعم دولي فعال للضغط على إسرائيل كي تقبل ما قبلت به في المرتين السابقتين أي ان تنتخب القدس كما حدث وهذا فيه إمكانية معقولة حتى الان ، اما الشق الثاني فهو اذا ما أغلقت الأبواب من قبل إسرائيل واتخذت قرارا بتعطيل الانتخابات في القدس والتراجع عن ما قبلت به في المرتين السابقتين ، فإن امام الفلسطينيين خيار إيجاد البدائل التي تكرس القدس كعاصمة منشودة للفلسطينيين وتكرس المقدسيين كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني لهم ما له وعليهم ما عليه، وقد يكون من البدائل ان تخاض الانتخابات في القدس بصيغة التحدي الميداني أي ان نملأ مدينتنا بصناديق الاقتراع لكي يرى العالم ان اهل القدس يريدون انتخابات يقررون من خلالها من هي وما هي قيادتهم الفعلية، وتظهر إسرائيل التي لن تتوانى عن قمع هذه العملية بأنها تقاتل الشعب الفلسطيني لمنعه من ممارسة ابسط حقوقه وأكثرها بديهية، وفي كل الحالات ستكون رسالتنا للعالم كله حضارية وذات صدقية فعلية، لأن القدس ليست لنا اذا ما رغبت إسرائيل في ذلك بل هي لنا في الأساس شعبها شعبنا وقضيتها قضيتنا ومصيرها مصيرنا، وهذا ما يمكن ان نوجهه كرسالة باسمها واسمنا الى العالم كله.

نعود الى حكاية التأجيل وسبق لي على صفحات هذه الجريدة وفي كل منبر اعلامي اتيحت لي فرصة الظهور عليه، ان حذرت من التأجيل لأن الذين يشمتون بنا ويتربصون بنا سيفسرون الامر على انه عجز عن أداء احد مقومات اثبات الحضور على الأرض واثبات الاحقية في القدس وفي الدولة.

كثيرون سيستغلون الفرصة ليقولو ها هم الفلسطينيون لا يستطيعون فعل شيء الا اذا سمحت إسرائيل به، وهذه مسألة تمس الحياة الفلسطينية والحاضر الفلسطيني والمستقبل الفلسطيني في الصميم.

الانتخابات بالنسبة للفلسطينيين تحديدا وتخصيصا هي ليست مجرد ترتيبات لتجديد النظام السياسي على أهمية ذلك، بل هي اثبات جدارة بحمل الأعباء الثقيلة التي تؤدي الى تحقيق الأهداف الوطنية رغم كل الصعوبات والصعوبة الاسرائيلية ليست قليلة الا ان الشعب الفلسطيني لن يرضخ لها برغم التفوق الظاهر في كل نواحي القوة المادية لمصلحة الخصم الإسرائيلي.

انصح صانع القرار عندنا وجميع الاخوة ذوي الصلة بهذا الموضوع الحيوي ان يخوضوا بجدية ومواظبة معركة الضغط الدولي على إسرائيل كي لا تعيق سير الانتخابات لا في القدس ولا في أي مكان وبعد ذلك ان تتحول الانتخابات الفلسطينية من مادة وفاق او اختلاف مع إسرائيل الى مادة تحد وهي تستحق ذلك.

املنا وعملنا يجب ان يتجه في الشهور القليلة المتبقية على الانتخابات العامة ثم الرئاسية ثم منظمة التحرير ان نوفر ما يجعل من هذه الانتخابات حقيقة قوية وعميقة وغير قابلة لا للتأجيل ولا للإلغاء وهذا ما ينبغي ان ينصرف الجهد نحوه في الفترة الضيقة التي تفصلنا عن هذا الاستحقاق الوطني والحضاري والديموقراطي.

القدس في قلب الحقوق الفلسطينية وفي قلب الحاضر والمستقبل الفلسطيني وعلى العقل الفلسطيني ان يبدع الوسائل الخلاقة لتأكيد ذلك.

آفاق الحراك الشبابي في 48

نداء نصار . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . 2021/3/28

جاءت مظاهرات الغضب في أم الفحم ضد العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة مع عصابات الإجرام، بعد سنوات طويلة لم يشهد فيها الداخل الفلسطيني حشدا شعبياً بهذا الزخم، منذ المظاهرات ضد مخطط بيغن- برافر الممتدة حتى ديسمبر/كانون الأول 2013. حيث بين حراك أم الفحم اليوم عن قدرته المتجاوزة هذه المرة للمحدودات الذاتية والموضوعية؛ دون تجارب أخرى سابقة؛ على استنهاض شعبيّ محليّ متنوع وواسع، لم يكن ليلتئم خارج هذا " الحشد " الموجه حصرا نحو الخارج؛ الشرطة؛ لتقاعسها بل تواطؤها مع منظمات الجريمة، وما تمثله من دور أوسع تمارسه المؤسسة الإسرائيلية بحقنا كفلسطينيين في هذه البلاد.

عرت هذه التجربة اللافتة والممتدة على مدار أسابيع، يقودها الحراك الشبابي الفحماويّ، بؤس المحاولات الفاشلة التي أرادت سحق المجتمع بحجة مصلحته، والتي ظنت أن القفز عن الهوية الوطنية وتقويض المنجزات الوطنية من شأنها؛ مصحوبة بالفهلوية السياسية؛ أن تحمي المجتمع من شبح الجريمة، وأن تحقق بمسميات أخرى أوسع " منجزات يومية مدنية ". علاوة على ذلك، أبرز الحراك أفضليته عن النموذج الآخر الذي يتكئ على هموم الناس عبر إعادة إضعافهم وتصويرهم كرعية جاهزة لقبول أثمان سياسية مفرطة، يقدمها وكلاء أمام السلطة للحد من ظاهرة صنعتها هي، في حين يمثل الحراك بأصالته نموذجا آخر يجترح القوة والمقدرة والجمعيّ المشترك من أوسط هذه الهموم. ومذكرا بدور كنا نتوخاه من قيادة الحركة الوطنية، عبر التماس الخوف والغضب لدى الناس، وتسييس هذه المشاعر والحاجات، وتنظيمها وتوجيهها نحو المؤسسة، بما يخدم المصلحة المباشرة المتمثلة بمجابهة الجريمة والمطالب العينية من جهة، والمصلحة المجتمعية المتصلة في إعادة بناء ما تقوض من مجتمع، عبر ما يُمكنه هذا " الحشد " من فرص في إعادة تعريف المشترك وشعور المقدرة والفاعلية لدى الناس.

استعاد شباب أم الفحم تعريف السياسة التي نريد، سياسة نديرها نحن مدفوعين بقوة وحصانة مستمدة من الناس، ولا نكون ضمنها عاملاً سالباً مفرغ الإرادة والشروط. سياسة لا انفصام ضمنها بين اليومي والوطني، وأعادوا ممارسة متلازمة تسعى السلطة الى إعادة توضيحها حين تقمعنا وترفع أيديها عن أرواحنا التي تُزهق كفلسطينيين، موضحين بذلك أن تواطؤ الشرطة مع عصابات الجريمة ليست سقطة سياسات عابرة، وإنما ممارسة منهجية تعكس طابع علاقة ممتدة مع الدولة.

لم ترفع المظاهرات في أم الفحم شعار تحرير فلسطين، بل وضعتها عنواناً وسياقا تفهم عبرها الممارسات الواقعة بحقنا، دون أن يحد ذلك من تحديد مطالب وخطوات عمل عينية- إقالة قائد شرطة أم الفحم، تجميد عمل الشرطة الجماهيرية، جمع السلاح غير المرخص، وغيرها. موضحة بذلك أن " التأثير " في السياسة ممكن ووارد وليس منوطاً حتماً بالشعبوية والفهلوية، إذا ما شهدنا ردود فعل المؤسسة إزاء الحراك الجاري، وقارناها على سبيل المثال لا الحصر، مع الإهانة الجمعيّة الحاصلة في كل مرة نمارس فيها لعبة "العربي الجيد " من جديد.

لم تنضج الحالة في أم الفحم لتصل الى التصاعد الذي هي عليه الآن، بفعل قرار سياسي من أية هيئة عليا، بل بفعل معطيات وتجارب محليّة، أولها حالة الاحتقان والغضب الشعبيّ جراء حالات القتل الحاصلة، واخرها مقتل الشاب محمد ناصر إغبارية، وقمع الشرطة للمظاهرات الخارجة ضد العنف والجريمة وحالة الفراغ واليتم السياسيّ التي نعانيها كمجتمع. ومع ذلك، إن هذه المعطيات المحليّة وإن لم تكن حصرية لأم الفحم بالذات- اذ تعاني العديد من البلدات العربية الأخرى

واقعا مشابهاً إن لم يكن أشد وطأة–، ليست ضمانا حتمياً لخط مسار شعبيّ جماهيري على النحو الحاصل في أم الفحم. وهنا، يستوجب القول من باب الواقعية والإنصاف، إن النموذج الجاري لا يدور بمعزل عن الحالة السياسية العامة وما تولده من ثقافة وديناميكيات سياسية مرادفة، ولا يشكل حالة فرز عنها، بل إنه يدور ضمنها، فهو ليس نقيضها المجرد والمطلق، بل واحد من مخرجات التفاعل معها. وبذلك فان المحصلة النهائية ليست تحصيل حاصل حتميّا لواقع نعانيه بالضرورة، بل أيضا وبالأساس لعمل تنظيمي محليّ ولكيفية التعاطي مع الكثير من التفصيلات، التي قد تكون هي بالذات المحك الذي قد يحدد امكانية الخلاص من جرف التجاذبات والتوترات المرشحة للحصول من عدمه، وبالتالي من نجاح وتوسع التحركات الشعبية ومدى تأثيرها.

هذا الارتكاز على أهمية العمل التنظيمي المحليّ وكيفيته، منطلق بالأساس من ادعاء عدم طهرانية التحركات الشعبيّة تحديداً الشبابيّة منها، التي كثيرا ما يجري التعامل معها على أنها فضيلة لذاتها، وفرزها على أنها البقعة المثالية الأخرى المغايرة لما نعيه ونرفضه في العمل السياسيّ التقليدي والمؤسسي. هذا التعاطي المجرد المدفوع بفرط الإحباطات والأحلام، يتجاهل أن الأفراد والمجموعات الفاعلة في التحركات الشعبية والشبابية في حالة تفاعل دائم مع المعطيات السياسية المحيطة، فهم جزء منها بفرض هوياتهم الفرديّة أو التنظيمية، في غياب برنامج ومشروع سياسي ناظم، تظل هذه الهويات في حالة تفاعل ونقاش وتجاذب مع المجريات، فلا تكون الأمور محسومة أو مغلفة بل قيد الصياغة الدائمة، وتظل من مسؤولية المجموعة والأفراد المنظمين (في حال وجدوا) محاولة توسيع رقعة المشترك والمتفق وتحييد الفردانية والخلافات في كل لحظة من جديد. هنا، يجدر السؤال حول مشاركة النساء مثلا، دور الخطاب الديني، مدى الاتصال والانفصال عن المؤسسة، التي ستظل أسئلة خلافية وحية تراود التحرك، وقد تحدد استمراريته من عدمها، إلا أنها في هذه المرة إن لم يتم قمعها مسبقاً لصالح خلق " المشترك "، ستحظى بفرصة نقاش وتعاط أفضل في سياق نضالي أرجح لأن يكون منزوع الانتهازية.

من هذا الباب، ورداً على سؤال جاهزية فلسطينيي الداخل لحراك شبابي قطري قاطع للأحزاب ضد العنف والجريمة. فان غياب المد النضالي والثوري على المستوى الفلسطينيّ والعام، يعيق من إمكانية نشوء حراك شبابيّ قطري على شاكلة ما شهدناه في حراك برافر على سبيل المثال، من ضمنه بسبب ترهل الأذرع الشبابيّة المنبثقة عن الأحزاب والحركات السياسية، أفول دورها الجماهيري لصالح العمل البرلماني الذي ابتلع المشهد السياسيّ بالمجمل، تحديداً منذ تشكيل القائمة المشتركة عام 2015، كما بسبب الهوة التي ولدتها السجالات على أثر الثورات العربية. هكذا، ينحصر ثقل إمكانيات التحرك بالبعد المحلي بشكل أكبر، ويبقى ضمنه السؤال معلقاً في مدى الانفجار المحليّ من تفاقم الجريمة من جهة، ومدى القدرة التنظيمية المحليّة على دفع وحمل وحفظ استمرارية الحركات الناشئة، وهو سؤال لا يمكن فكه بالكامل عن الوضع السياسي والتنظيمي المترهل العام. إن هذه الحالة، بترددداتها المختلفة، إن لم تلتئم لحراك قطري سياسي شامل، وطالما حافظت إسرائيل على إمساك العصا من الوسط، مستخدمة سياسات الاحتواء والتنفيس عبر وكلائها

في المجتمع، فإنها وعلى الرغم من ذلك ستظل تطرح نفسها بما تحمله من دلالات سياسية تعيد إنتاج الوعي الوطني والمقدرة الجماعية، إزاء الخطاب والمشاريع الأخرى التي تريد مقايضة الهوية بالحقوق. على ذلك، تبقى التجارب الحراكية الشعبية ضد العنف والجريمة، تجارب ناجحة فيما لو لم نحملها ثقلاً لم تدّعه، ولو أدركنا أنها الحاضنة وليست البديل لمسارات عمل أخرى مهنية علينا خوضها، ولو كففنا عن التعامل معها بمنطق خلاصيّ تام.

فقاعة النّخبة والسّلطة السّياسيّة

فادي عميره . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . 2021/3/28

يسود العالم إحساسٌ بانفصال البنى الفوقيّة، من نخب سياسيّة ومؤسّسات السّلطة ومنظومة الدّولة إجمالًا، عن واقع المجتمع؛ نلمسه في انشغالها بأمور كثيرًا ما تكون بعيدة عن تمثيل وإدارة شؤون المجتمع ومصالحه، كانشغالها في صراعات الهيمنة والنّفوذ. كما يظهر في عجزها الواضح عن فهم المجتمع وحركته وتشخيص مشاكله، وبالتّالي عن إيجاد الحلول لها، ما يؤدّي إلى العديد من الأزمات كالتي نراها اليوم في كلّ مكانٍ تقريبًا.

رغم أنّ ظاهرة الانفصال هذه تنتشر في العالم، إلّا أنّها أكثر وضوحًا في الدّول الأقل ديمقراطيّة كمنطقتنا التي تمر بتغيّرات جذريّة بدأت منذ عقد. حيث يتعامل النّاس مع السّياسة كأنّها مجال منعزل عن حياتهم اليوميّة وظروف معيشتهم، كما أنّه من الواضح أنّ هناك أزمة تمثيل سياسيّ وانهيار شامل تقريبًا للثّقة بين النّاس والنّخب، ما يجعلهم ينظرون في أقوالهم وقراراتهم ونواياهم بعين يملأها الشّك. يمكن ملاحظة هذه الأزمة في الكثير من الأمثلة، منها تونس التي تعاني من شلل في العمليّة الديمقراطيّة بعد الثّورة، حيث فقد المجتمع هناك ثقته بكلّ الأحزاب السّياسيّة وصوّت لقيس سعيّد، وهو شخصيّة مستقلّة بعيدة عن الوسط السّياسي. من الأمثلة أيضًا، ضعف مشاركة الأردنيّين في الانتخابات النّيابيّة، بالرّغم من حاجتهم إلى تغيير حقيقيّ في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الصّعبة؛ كذلك انتفاضة اللبنانيّين على كلّ الطّبقة السّياسيّة، وفشل المعارضة السّوريّة في التّعبير عن الشّارع... كما نجده في فلسطين، فقد وصلت المؤسّسات والنّخب السّياسيّة إلى حالة بائسة من تراجع وفساد وتنافس على سلطة مفصّلة لخدمة الاحتلال دون أرضٍ وسيادة، ما أدخل هذه القيادات في حالة من الاغتراب عن هموم الشّعب وأغرقها في الأوهام. لم يعد الفلسطينيّون والفلسطينيّات يثقون في من يدّعون تمثيلهم، وخصوصًا فلسطينيّي الشّتات الذين لا إطار يمثّلهم ويعبّر عنهم. هي إذن أزمة حقيقيّة، لكن ما هي أسبابها ونتائجها؟

من الواضح لمن يراقب ويتأمّل العالم، أنّ أسباب الأزمة تعود لخللٍ متأصّلٍ في المنظومة الاجتماعيّة السّائدة، وجوهر هذا الخلل يكمن في هرميّة المنظومة، التي تجعل منها كيانًا جامدًا وثقيل الحركة، يخشى التّغيير الذي قد يهزّ أركانه. لذلك، شاغل السّلطة الأساسي هو فرض "الاستقرار"، أي شلّ حركة المجتمع ومقاومة التّغيير. وبما أنّ التّغيير هو قانونٌ ثابت يحكم الكون، نرى تناقض المنظومة الهرميّة مع أحد أهمّ قوانين الطّبيعة: الحركة والتّغيّر الدّائم في كلّ شيء. بالإضافة لذلك، توفّر هذه الهرميّة مكتسباتٍ وامتيازات لمن يعتلي سلّمها، وتخضع فيها القرارات العامة لآراء فرد أو مجموعة صغيرة، جاعلةً منها بيئةً خصبة للفساد والاستبداد. هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الخلل هو ما يفسّر حاجة السّلطة لامتلاك أدوات القمع وممارستها له، إذ لا يمكن لكيانٍ معطّل أن يكون ويهيمن دون إكراه.

لا شكّ بأن الانتفاضات في منطقتنا أتت نتيجةَ ضيق الأوضاع الحياتيّة والحقوقيّة إلى حدّ لم يعد يُطاق. لكن ما كان للشّعب أن ينتفض لو أنه لمس إمكانيّة إحداث تغييرٍ ما من داخل النّظم، أي اعتمادًا على إصلاحات النّخب السّياسيّة، أو لو كانت الأحزاب السّياسيّة قادرة على تحقيق هذا التّغيير؛ انعدام الثّقة هذا دفع شعوب

المنطقة إلى التّمرّد على النّظام السّياسي متجاوزةً الأحزاب والنّخب. كما أنّ لأزمة الثّقة والتّمثيل هذه نتائج أخرى، كصعود الشّعبويّة في العالم، والتي هي بجوهرها رفض الشّارع للمنظومة السّياسيّة ونخبها وتعبيرٌ عن تمرّده عليها. لا بدّ أيضًا من ملاحظة تنامي دور المجتمع المدني، الذي هو بحقيقته تنظيم مجتمعيّ يقوم بدور الدّولة المُفترض نظريًّا في الاهتمام بشؤون المجتمع. أي أنّ المجتمع يحلُّ محلَّ الدّولة التي تعجز عن القيام بمهامها، فيسحب من مؤسّساتها مبرّر وجودها وبالتّالي شرعيّتها. إنّ ظهور وتنامي دور المجتمع المدني هو أحد مظاهر التحوّل الجذري في منظومتنا الاجتماعيّة، وهذا موضوع آخر لا مجال له هنا.

أزمة السّلطة والنّخبة السّياسيّة عميقة، ونحن الآن في وضع كارثي لا يمكن له أن يستمرّ من دون خسائر هائلة. الخروج من هذه الأزمة يفرض علينا القيام بمراجعة شاملة لمفهوم وممارسة السّلطة والقيادة، وكل البُنى والعلاقات الاجتماعيّة. دون ذلك، وفي ظل التّحوّلات التي تمرّ في منطقتنا، فإنّنا سنَعْلَق في دوّامةِ هدمٍ وإعادة إنتاج للمشكلات نفسها. الجيل الشّاب في فلسطين والمنطقة يواجه تحدّيا حقيقيا في صراعه مع المافيات الحاكمة، ولا طريق أمامه سوى إعادة تنظيم نضاله وبناء مشروعه التّحرّري، بعيدًا عن النّخب السّياسيّة المريضة التي تقهقرت وانعزلت في فقاعاتها.

نكبة الشيخ جراح: كيف تستخدم إسرائيل "القانون" لتطهير القدس الشرقية عرقيا

رمزي بارود *– (كاونتربنش) 2021/3/26

في 19 آذار (مارس)، استشهد المواطن الفلسطيني عاطف يوسف حنيشة برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال احتجاج يُقام أسبوعيا ضد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني في بيت دجن، بالقرب من نابلس في شمال الضفة الغربية.

وعلى الرغم من كونه مأساويا كما هو، يبدو الخبر أعلاه مادة روتينية في فلسطين المحتلة، حيث يشكل إطلاق النار على المتظاهرين العزل وقتلهم جزءا من الواقع اليومي. لكن هذا ليس صحيحا. فمنذ أن أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني، بنيامين نتنياهو، في أيلول (سبتمبر) 2019، عن نيته ضم ما يقرب من ثلث الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة بشكل رسمي وغير قانوني، أصبحت التوترات عالية وظلت كذلك.

وليس مقتل حنيشة سوى غيض من فيض. ثمة معركة هائلة تجري بالفعل في القدس الشرقية المحتلة والضفة الغربية. من جهة، يقوم الجنود الإسرائيليون وجرافات الجيش والمستوطنون اليهود المسلحون غير الشرعيين بتنفيذ مهام يومية لإجلاء العائلات الفلسطينية، وتشريد المزارعين، وحرق البساتين، وهدم المنازل ومصادرة الأراضي. ومن جهة أخرى، يرد المدنيون الفلسطينيون، الذين غالبا ما يكونون غير منظمين وغير محميين وبلا قيادة، بالمقاومة والرفض.

وتقع الحدود الإقليمية لهذه المعركة إلى حد كبير في القدس الشرقية المحتلة وفي ما يسمى بـ"المنطقة ج" من الضفة الغربية –ما يقرب من 60 في المائة من المساحة الإجمالية للضفة الغربية المحتلة– التي تخضع لسيطرة عسكرية إسرائيلية كاملة ومباشرة. ولا يوجد مكان آخر يعرض صورة مصغرة مثالية لهذه الحرب غير المتكافئة مثل تلك التي يعرضها حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة.

في 10 آذار (مارس)، أصدرت 14 منظمة فلسطينية وعربية "نداء عاجلا مشتركا إلى مكتب الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة بشأن عمليات الإخلاء القسري في القدس الشرقية"، والذي يطالب بوقف عمليات الإخلاء التي تقوم بها إسرائيل في المنطقة. وكانت قرارات المحاكم الإسرائيلية المتتالية قد مهدت الطريق للجيش والشرطة الإسرائيليين لإجلاء 15 عائلة فلسطينية –37 منزلا تضم حوالي 195 فردا– في منطقتي "كرم الجاعوني" في حي الشيخ جراح وحي بطن الهوى في بلدة سلوان.

وليست عمليات الإخلاء الوشيكة هذه هي الأولى ولن تكون الأخيرة. وقد احتلت إسرائيل القدس الشرقية الفلسطينية في حزيران (يونيو) 1967 وضمتها رسميا، وإن كان ذلك بشكل غير قانوني، في العام 1980. ومنذ ذلك الحين، رفضت الحكومة الإسرائيلية بشدة الانتقادات الدولية للاحتلال الإسرائيلي، واصفة القدس بأنها "العاصمة الأبدية وغير المقسمة لإسرائيل".

ولضمان أن يكون ضمها للمدينة نهائيا لا عودة فيه، وافقت الحكومة الإسرائيلية على "الخطة الهيكلية الرئيسية للعام 2000"، وهي خطة ضخمة أعدتها ونفذتها إسرائيل لإعادة ترتيب حدود المدينة بطريقة تضمن تحقيق الأغلبية الديموغرافية الدائمة لليهود الإسرائيليين فيها على حساب سكان المدينة الأصليين. ولم تكن "الخطة

الرئيسية" هذه أكثر من مخطط لحملة تطهير عرقي ترعاها الدولة، والتي شهدت تدمير آلاف المنازل الفلسطينية والإخلاء اللاحق للعديد من العائلات الفلسطينية.

بينما تعرض عناوين الأخبار أحيانا عمليات الإخلاء المعتادة للعائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح وسلوان وأجزاء أخرى من القدس الشرقية كما لو أنها مسألة تنطوي على مطالبات متعارضة من قبل السكان الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، فإن القصة، في الواقع، هي تمثيل أوسع لتاريخ فلسطين الحديث.

في الحقيقة، لا تفعل العائلات البريئة التي تواجه الآن "خطر الإخلاء القسري الوشيك" سوى أن تعيد عيش كابوس النكبة الذي عاشه أجدادها –التطهير العرقي لفلسطين التاريخية في العام 1948.

بعد عامين من تجريد السكان الأصليين لفلسطين التاريخية من منازلهم وأراضيهم وتطهيرهم عرقيا جملة وتفصيلا، سنت إسرائيل ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" للعام 1950.

وببساطة، قام ذلك القانون، الذي ليست له بطبيعة الحال أي شرعية قانونية أو أخلاقية، بمنح ممتلكات الفلسطينيين الذين تم إجلاؤهم أو فروا من الحرب لدولة الاحتلال لتتصرف بها كما يحلو لها. وبما أنه لم يُسمح لهؤلاء الفلسطينيين "الغائبين" بممارسة حقهم في العودة، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، فإن ذلك القانون الإسرائيلي كان بمثابة سرقة بالجملة تجيزها وترعاها الدولة. وكان القانون يهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق هدفين: الأول، ضمان عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين أو محاولة المطالبة بممتلكاتهم المسروقة في فلسطين؛ وثانيا، منح إسرائيل غطاء قانونيا لمصادرة أراضي الفلسطينيين ومنازلهم بشكل دائم.

ثم استلزم الاحتلال العسكري الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين التاريخية في العام 1967، من منظور استعماري إسرائيلي، سن قوانين جديدة من شأنها أن تسمح للدولة والمشروع الاستيطاني غير القانوني بالاستيلاء على المزيد من الممتلكات الفلسطينية. وحدث هذا في العام 1970 في شكل "قانون أنظمة القضاء والإدارة" الإسرائيلي. ووفقا للإطار القانوني الجديد، سُمح لليهود الإسرائيليين فقط بالاستيلاء على الأراضي والممتلكات المفقودة في المناطق الفلسطينية.

والآن، تجري الكثير من عمليات الإخلاء في القدس الشرقية في سياق هذه الحجج القانونية الثلاث المترابطة والغريبة: "قانون أملاك الغائبين"، و"قانون أنظمة القضاء والإدارة"، و"الخطة الهيكلية الرئيسية" للعام 2000. وإذا ما أخذت معاً، فسوف يتمكن المرء بسهولة من فهم أبعاد المخطط الاستعماري الإسرائيلي في القدس الشرقية، حيث يعمل الأفراد الإسرائيليون، بالتنسيق مع منظمات المستوطنين، معًا لتحقيق رؤية "الدولة".

في ندائها المشترك، تصف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كيف أن تدفق أوامر الإخلاء الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية ينتهي إلى بناء المستوطنات اليهودية غير الشرعية في المناطق الفلسطينية. وعادة ما يتم نقل الممتلكات الفلسطينية المصادرة إلى فرع داخل وزارة العدل الإسرائيلية يسمى "الحارس العام الإسرائيلي". ويحتفظ الأخير بهذه الممتلكات إلى أن يطالب بها يهود إسرائيليون، وفقًا لقانون العام 1970. وبمجرد أن تقر المحاكم الإسرائيلية المطالبات القانونية للأفراد اليهود الإسرائيليين بالأراضي الفلسطينية المصادرة، غالبًا ما يقوم هؤلاء الأفراد بنقل حقوق الملكية أو الإدارة إلى منظمات المستوطنين. وفي أي وقت من الأوقات، تستخدم هذه

المنظمات الممتلكات التي تمت حيازتها حديثا لتوسيع المستوطنات القائمة أو للشروع في بناء مستوطنات جديدة.

وبينما تدعي الدولة الإسرائيلية أنها تلعب دورا محايدا في هذا المخطط، فإنها تمارس في الواقع دور الميسر الأساسي للعملية برمتها. وتتجلى النتيجة النهائية في المشهد الذي يمكن التنبؤ به دائمًا، حيث يُرفَع علم إسرائيلي بطريقة انتصارية فوق منزل فلسطيني، بينما يتم تخصيص خيمة من الأمم المتحدة وبضع بطانيات لعائلة فلسطينية.

مع أن البعض يمكن أن يقللوا من شأن الصورة أعلاه باعتبارها حدثا روتينيا آخر شائعا في خبرة الاحتلال، فإن الوضع في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية أصبح شديد التقلب في الحقيقة. ويشعر الفلسطينيون هناك بأنه لم يعد لديهم ما يخسرونه، في حين أصبحت حكومة نتنياهو أكثر عدوانية من أي وقت مضى. وليس مقتل عاطف حنيشة وأمثاله من الشهداء سوى البداية في تلك المواجهة الوشيكة واسعة النطاق.

---

* صحفي ومحرر موقع "ذا بالستاين كرونيكل". وهو مؤلف لخمسة كتب. آخر كتاب له هو "هذي السلاسل سوف تُكسر: قصص فلسطينية عن النضال والتحدي في السجون الإسرائيلية"، (مطبعة كلاريتي، أتلانتا). وهو زميل بحث أول غير مقيم في مركز الإسلام والشؤون العالمية (CIGA)، بجامعة الزعيم في اسطنبول.

* نشر هذا المقال تحت عنوان: The Nakba of Sheikh Jarrah: How Israel Uses 'the Law' to Ethnically Cleanse East Jerusalem

التواصل: ما بين تهمة المستعمِر والتحرر الوطني

أمير مرشي . اتجاه . 2021/2/3

في عصرٍ تزداد فيه سياسات السلطات الاستعمارية الرامية إلى تفكيك أواصر الشعب الفلسطيني وحصره داخل المعازل المتفرّقة، ما زالت قياداتنا السياسية التقليدية تتمسّك بمشاريع مرهونة للتقسيمات الجغرافية القانونية–السياسية التي حدّدها لنا الاستعمار، ممّا يعزّز من صلب قضبان زنازيننا الجماعية المختلفة. غير أن التحرّكات المختلفة التي يقودها الشباب عبر الحدود الاستعمارية تعكس حالة تباين حادة.

في نهاية شهر كانون الثاني أطلقت الحملة الإلكترونية "#متواصلون"، وذلك على خلفية حملة الاعتقالات التي تشنّها قوّات الاحتلال، التي تستهدف فلسطينيات/ين في الداخل والقدس والضفة الغربية، على أساس تهمة "التواصل غير المشروع" مع أبناء وبنات شعبنا الفلسطيني، أو مع لاجئين أو عربًا في الوطن العربي الأوسع. لقيت هذه الحملة استجابةً واسعةً على منصّات التواصل الاجتماعي، إذ عبّرت عن تمسّك الجيل الفلسطيني الشاب في جميع أماكن تواجده بالامتداد الجغرافي الطبيعي لوطنه وشعبه، ورفضه لسياسات التجزئة الاستعمارية.

إن الـ"تواصل" لا يحتاج أن يكون فعلًا سياسيًّا; أيّ أنّ "التواصل" هو فعلٌ طبيعي، كما ذكرت معظم المنشورات التي تفاعلت مع الحملة. فكيف لنا أن لا نتواصل ونحن، في طبيعة الأمر، شعبٌ واحد؟ ولكن في الوقت ذاته التواصل هو فعلٌ سياسي في جوهره. وإن تمعنّا في فعل الـ"تواصل" داخل سياق الحاضر الفلسطيني، سنلحظ أمرين، أولًا، لقد مرّ الوطن والشعب الفلسطيني في صيرورة تاريخية فكّكت ذاته الجماعية جغرافيًّا وسياسيًّا، ساهمت في ذلك المشاريع الوطنية المجزَّئة والمجزِّئة، وما زالت تحصر فعلها في قطعة معيّنة من الأرض، أو على عدّة قطع مجزّئة وليس كلّها، أو باسم حقوق فئات معيّنة من الشعب وليس كلّه. ثانيًا، نشوء الإرادة لدى الجيل الشاب تحديدًا، في ظل غياب أي مشروع وطني جامع، لتخطّي السقف المنخفض لدى القيادة التقليدية، والتشبيك مع أرجاء الوطن "متعديًّا" لحدود الاستعمار ومتبنّيًا ممارسة تتراكم وتتحوّل شيئًا فشيئاً إلى نهجٍ ورؤية مستقبلية وطنية، ووفقها، يتحتّم على أي مشروع تحرّري وطني ذو مصداقية أن يلزم حدوده التنظيمية وأهدافه الوطنية وفق امتداد أرض الوطن والشعب.

كيف يصبح التواصل تهمة؟

بالنسبة لسؤال: لماذا يتم تشتيتنا، اقتلاعنا، وقتلنا؟ فالإجابة تكمن في الطبيعة الاقتصادية السياسية للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية التي تأسّست على مبدأ "مراكمة الأرض"، (وولف، 2012) وبذلك اقتطاع كل حياة تنمو عليها وتدميرها واستبدالها، التي بدورها تعتمد على السردية الأيديولوجية الصهيونية، أن هذه الأرض (كل الأرض) هي الملكية الحصرية والتاريخية للمستوطن اليهودي، وأن كل شعبٍ سبقه، عرضة للتطهير. أما بالنسبة لسؤال كيف يتم تشتيتنا، اقتلاعنا، وقتلنا؟ التقسيم والمحو، والتقسيم من أجل المحو. تنتج المستعمرة آليات إنهاء/ محو وجودنا على الأرض وفصل علاقتنا معها. استهداف وجودنا متعدّد الأشكال، ويتضمّن طردنا من وطننا، وسجن من يبقى منّا داخله في سجونٍ كبيرة وصغيرة. يرافق منظومة الحبس الجماعي هذه بعدٌ هامٌ جدًّا، يجب تحديده وتمييزه في المستعمرة الصهيونية ونواياها لفكّ وحدة الوطن، سأحاول تفصيلها هنا، نحو إعادة تعريف ما يُسمّى بالـ"الفصل العنصري" في فلسطين.

منذ انطلاقة الحركة الصهيونية، بدأ القادة الصهاينة مثل فلاديمير جابوتنسكي، في التنظير لسبل إخضاع الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني، فهو كان متأكدًا أن هذا الشعب لن يقبل طوعًا بمشروع بناء دولة يهودية على أرضه، فكتب: "يقاوم كل السكّان الأصليين في العالم المستعمرين طالما أن لديهم أدنى أمل في أن يتمكّنوا من التخلّص من

خطر الاستعمار" (جابوتنسكي، 1923). رفضْ الفلسطينيين للمشروع الصهيوني أمرٌ لا مفرّ منه، ولذلك حدّد جابوتنسكي استراتيجية سياسية عسكرية لضمان نجاح الطموحات الاستعمارية على الرغم من المقاومة الحتمية لها: "يجب أن يتوقّف الاستعمار الصهيوني أو يستمرّ بغضّ النظر عن السكّان الأصليّين. ممّا يعني أنه لا يمكن المضي قدمًا والتطوّر إلا تحت حماية سلطة مستقلّة عن السكّان الأصليّين – خلف جدار حديدي لا يمكن للسكّان الأصليّين اختراقه" (جابوتنسكي، 1923). أي لكي تتحقّق المساعي الصهيونية كان عليها أن تتمسّك منذ ولادتها بقوّة عسكرية تسحق مقاومة ومساعي الشعب الفلسطيني السياسية في وطنه، هو جدارٌ حديديّ يسلّح الحلم الاستعماري الصهيوني عبر سحق الشعب الأصلاني سياسيًّا وعسكريًّا ومعنويًّا، وفي النهاية دفعه إلى تذويت الهزيمة وحتميّتها في المعركة ضدّ الاستعمار.

منذ ذلك الحين، تمظهر "الجدار الحديدي" في العديد من الأشكال، منها الجدران الإسمنتية العالية، وسلاسل المستوطنات المتتالية، التي عملت على تفكيك وطننا وهندسته من جديد وفق مخطّطات جيوسياسية تقوم على تقطيع المدى الاجتماعي الفلسطيني، وصولًا إلى محوه. سياسة التجزئة هذه مستمرّة منذ بداية العملية الاستعمارية الاستيطانية، وفي حين عزّزت من التواصل السكني الاستيطاني قامت في تقطيع التواصل السكني الفلسطيني. فمثلًا، بعد نكبة 1948 وإقامة "إسرائيل" شكّلت المستوطنات أداة تفرقة في الجليل الأعلى لفلسطين على حدود لبنان لفكّ التواصل الجغرافي والحدّ من قدرة قرى الجليل التي نجت النكبة من استيعاب اللاجئين العائدين إليها. وفي العقد الذي تبع استكمال استعمار فلسطين عام 1967، وضع أريئيل شارون، وزير الزارعة في حينه، مخطّطات الاستيطان في الضفّة الغربية، التي حدّدت موقع المستوطنات على امتداد غور الأردن، لفصل الضفّة الغربية عن الضفّة الشرقية وفق مخطّط "ألون"، وفي مناطق شمال غرب الضفّة الغربية المحتلّة لفصلها عن قرى عربية في الداخل (مثل قرى المثلّث)، وعلى المرتفعات الجبليّة والمواقع المطلّة على الطرق الرئيسية لفصل المستوطنات وشوارعها الالتفافية التواصل ما بين القرى والمدن الفلسطينية في الضفّة عن بعضها البعض. (Aronson, 1997 Weizman, 2017)

هذه هي العمليّات التي مارسها الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين ليمارس من خلالها الفصل العنصري، أو ما يسمّى بـ"الأبارتهايد". ويجب علينا أن نفهم التقاطع والاختلاف مع منظومات الفصل العنصري المختلفة مثل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. فالجدران في فلسطين لا "تحافظ على طهارة الأبيض" وحسب، بل هي جدران تفكّك الوحدة الجغرافية الفلسطينية، تخترقها وتمزّقها. وكما تفسّر ناعومي كلاين: "كانت البانتوستانات في جنوب أفريقيا في الأساس معسكرات عمل، وهي طريقة لإبقاء العمّال الأفارقة تحت المراقبة والرقابة المشدّدة حتى يعملوا بثمن بخس في المناجم. ما أنشأته "إسرائيل" هو نظام مصمّم للقيام بالعكس: لمنع العمّال من العمل، شبكة من أقفاص الحجز الصغيرة لملايين الأشخاص الذين تم تصنيفهم على أنهم فائضون في الإنسانية (surplus humanity)". (Klein, 2008 p. 442)

يسعى المستوطن إلى تملّك الأرض (كل الأرض)، ولذلك فهو يتواجد على الناحيتين من الجدار، ويسعى بذاته إلى تفكيك الذات الجماعية الفلسطينية. أي أنّ الهدف من ذلك، كما يكتب الأسير الفلسطيني وليد دقّة، "ليس الفصل العنصري بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما العنصرية هي أداة لتحقيق الهدف الأساسي الذي هو إعادة صهر الوعي الفلسطيني بما يتّسق ومشروع الدولة العبرية". (دقّة، 2010) يأخذ "الجدار الحديدي" شكلًا محدّدًا قد تبنّاه القادة الصهاينة في عصرنا، وهو ذات النهج الذي حمله وزير الحرب الأسبق، موشيه يعلون، والذي قاد الحملة العسكرية خلال الانتفاضة الثانية وهدفه "صهر الوعي الفلسطيني"، الذي يتجلّى في نهجٍ استعماري شامل يهدف إلى شلّ القدرات الشعبية النضالية ودفع الشعب الفلسطيني إلى تذويت الهزيمة وعدم جدوى المقاومة، والقبول بالأمر الواقع. يحصل ذلك حين يتصدّي الاستعمار

للمقاومة عبر صدم المجتمع الفلسطيني بالمزيد من العنف الاستعماري المفرط، وإلحاق ذلك بالمزيد من العزل والتفرقة، حيث يتم تثبيت أنظمة السيطرة والاحتجاز من جهة، وتحطيم البنى التحتية المعنوية والجغرافية التي "تجسّد مقولة الشعب الواحد في الحياة اليومية" من جهةٍ أخرى. (دقّة، ٢٠١٠)

إذًا نظام الـ"فصل العنصري" يهدف إلى تسهيل العمليّة الاستعمارية لسرقة الأرض الفلسطينية، من خلال خنق، إخضاع وهزيمة التجمّعات الفلسطينية المقلّصة والمتفرّقة. النتيجة هي تجمعات فلسطينية مختلفة مصهورة الوعي، تناضل وفق الحدود الجديدة دائمة التجدّد، وتجنّد مقوّماتها الجماعية لتحصّل مطالب وحقوق محدودة لا تهدّد السيادة الصهيونية والفوقية اليهودية على الأرض (كل الأرض).

لماذا نتواصل؟

شهدت السنوات الأخيرة عددًا من الحملات والحراكات المتنوّعة التي هدفت بطريقةٍ أو بأخرى إلى تحدّي الحدود الاستعمارية و"لم شمل" الفلسطينيين. وقد بدأ الشباب تحديدًا، شيئًا فشيئًا، يرى التواصل عبر الحدود أولوية في أي عمل سياسي فلسطيني جماعي، في وقت ما زالت المؤسسات والمنظمات السياسية الوطنية تعمل في غالبيتها وفق الحدود الاستعمارية، وهي لا تدعي ولا تستطيع أن تدّعي أنها تمثل المصلحة الوطنية الجامعة، التي تمثّل مجموع الشعب الفلسطيني.

نشاط "متواصلون" تبلور في سياق الفراغ السياسي الذي أشرنا له، ولكن أيضًا في سياق تتراكم فيه المبادرات الفلسطينية لتوحيد الصفوف اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا عبر الحدود. تتميّز هذه التحركات ببعدٍ سياسي هام يعيد تعريف جغرافيّة العمل الوطني الفلسطيني على أساس الحدود الوطنية الكاملة والامتداد الشعبي الكامل. عبر رصد تراكم تلك التحركات، ولو سطحيًّا، أعتقد أنّه يمكننا إعادة تخيّل الآفق السياسي المحصور في حدود الاستعمار.

أرسى الفراغ السياسي على المستوى الرسمي هم "لم الشمل" الفلسطيني على بعض المؤسسات الثقافية والحقوقية (مثل "بلدنا"، "بديل"، "القوس")، التي عملت على تقوية العلاقات بين الشباب الفلسطيني، تحديدًا في الضفة المحتلة وفلسطين المحتلة 48. بحكم طبيعتها كمؤسسات خاضعة للقانون المحلّي وفق ذات التقسيمات، قد تبقى آفاق هذه المبادرات محدودة، ولكن رغم قلّتها ومحدوديتها، يمكننا القول أن هذه المؤسسات عملت بشكلٍ أو بآخر على تنشيط الشبكة الفلسطينية الاجتماعية.

أيضًا الحركات الطلابية الفلسطينية تعاملت مع مفهوم العمل الوحدوي بجديّة. فقد شهدنا مبادرات ومشاريع ونشاطات طلابية جمعت ما بين بعض الكوادر الطلابية الفلسطينية المتواجدة في الداخل، والضفّة وغزّة والشتات، عبر حدود الوطن الداخلية والخارجية. ورغم بعدها عن إيجاد حركة طلابية فلسطينية جامعة ومُمأسسة وذات قوة تمثيلية وموحّدة تؤثر على أرض الواقع، إلاّ أنه في السنوات الاخيرة شهدنا تحدّيًا لهذه الظروف، حيث اجتمعت الكتل الطلابية الفلسطينية الحزبية منها وغير الحزبية في فلسطين المحتلة 48، والضفة المحتلة وغزة والشتات، واشتركت في صيانة مشاريع، نشاطات وفعاليات مختلفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، التي استهدفت الجمهور الطلابي في جميع أماكن تواجده، ونتج عنها مثلًا صفحة فيسبوك "صوت طلبة فلسطين". ورغم حساسية هذا العمل المشترك، وسيولته وعفويته، فقد استطاع تصعيد التناقضات والاختلافات إلى السطح وتفعيل نقاشات داخلية نحو التفكير في الموارد المشتركة المتوفرة، وإمكانية تخيّل مستقبل ما يجمعنا تحت حراك طلابي فلسطيني ما.

أمّا الحراك النسوي" طالعات"، الذي نشأ في نهاية 2019، هدف إلى رفع سقف النضال الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، ولكنّه أيضًا استطاع أن يشكّل نموذجًا ناجحًا من حيث رفع السقف التنظيمي للعمل الوطني، إذ تجاوز

الحراك التقسيمات الاستعمارية وعمل على التنسيق الجماعي مع الفلسطينيات من فلسطين المحتلة 48 والضفة المحتلة وغزة والشتات. بل إن المساحات المختلفة التي شهدت صعود واستمرارية هذا الحراك، ترك فيها أثرًا عزز هويّة المكان والانتماء الجماعي للفلسطينيات والفلسطينيين. فإن كنت تمشي اليوم في زقاق مخيم عين الحلوة، أو حيفا، أو رفح، أو رام الله، أو عمان، قد تصادف ذات المنشورات الصفراء وشعارها "وطن حر نساء حرة". هذا النوع من الحراكات يحاول بناء نهج جديد من العمل الوطني، يبدأ من "إعادة تعريف التحرر الوطني في فلسطين" (أسعد، 2019) أي إعادة ترتيب الأولويات القيميّة واعادة رسم الحدود الجغرافية التي تشكّل الخطاب والعمل الوطني الفلسطيني، من أجل إشراك جميع بنات وأبناء الوطن في عمليّة التحرير والتحرّر.

نحو مستقبل ما

تتموضع التجربة الفلسطينية الجامعة والجدليّة داخل المسافة الواقعة ما بين الاقتلاع والتجذّر، التمزّق والحياكة، التشتيت ولم الشمل، الموت والوجود، الحضور والغياب، الإحباط والامل، صهر الوعي وصقل الذات. فإذا كان الاستعمار يجنّد جميع موارده الامنية والتعليمية والثقافية والسياسية بهدفِ تفكيكنا، يكمن تفكيك الاستعمار في عمليّة إعادة بناء الذات الفلسطينية المفككة.

هذه الحراكات تعاني من العديد من المحدوديات، مثل لحظيتها وعدم استمراريتها وانحصارها على فئات طبقيّة وثقافية معيّنة من المجتمع، وعدم قدرتها على التواصل مع الفئات المحليّة المهمشّة. ولكن وإن نظرنا الى الحاضر من وجهة نظر المستقبل، يمكننا رؤية هذه التحرّكات كسوابق صغيرة وهامشية لمستقبل مختلف يتمّ بنائه في الحاضر. لعل هذا يفتح فسحة أفق لمستقبل يكون فيه الشعب وتوصله مع ذاته وأرضه هو الذي يجسّد الوطن، وليس حدود دولة الاستعمار. أي أن قضيتنا هي قضية شعب مسلوب من أرضه ووطنه يحاول بنائهااسترجاعه وهو ليس قضية دولة وليس مشروع جزء من دولة على جزء من الوطن.

يمكننا القول أن "التواصل"، كفعل وممارسة ومشروع، يشكل خطوةً في عملية تفكيك الاستعمار والتحرر الوطني. بل إنه جزء من معركة وطنية، يشارك فيها جميع الفلسطينيات والفلسطينيين ومحيطهم العربي، على جبهة بناء الوطن، وحياكة أواصله الاجتماعية والثقافية، وتنشئة مقوماته السياسية والنضالية. علينا أن نبدأ من هنا، لمحاربة المنظومة ولكن أيضًا من أجل لم شمل أجزاء ذاتنا الجماعية في طريقنا إلى تحرير الذات. سيادتنا تكمن في وجودنا كشعب، وعلى أي مشروع تحرري أن يستثمر القوة الكامنة في الشعب والعلاقات الطبيعية التي تجمعه، والتي في داخلها تكمن لُحمة تذّوب الجدران الحديدية. أمام منظومة قطع الأواصل سنبقى وسنتواصل.

الهوامش:

باتريك وولف. "الكولونيالية الاستيطانية واستئصال/ محو السكان"، ترجمة: داليا طه، مجلة الدراسات الاستعمارية ، العدد 2:1 (2012).

Geoffrey Aronson, "Settlement Monitor" Journal of Palestine Studies Vol. 27, No. 1 (Autumn, 1997), pp. 126-135.

Naomi Klein. (2008). The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. London: Penguin.

WEIZMAN, E. (2017). ""Fortifications: The Architecture of Ariel Sharon" in HOLLOW LAND: of Occupation. VERSO Books.

Vladimir Ze'ev Jabotisnky (November 4, 1923) "The Iron Wall"' https://www.jewishvirtuallibrary.org/quot-the-iron-wall-quot

وليد دقة. "صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب"، (تقديم: عزمي بشارة). الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات. بيروت، 2010.

سهير أسعد. "طالعات.. نضالنا لاستعادة السياسة "منهم""، متراس، نشر في: 29 أيول 2019، شوهد في: 21 شباط 2021، في: https://metras.co/%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d9%86%d8%b6%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7-%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d9%85%d9%86%d9%87%d9%85/

المُطبّعون الجدد: (4) الاختراق الصهيوني الأكبر

محمود عبد الهادي . الجزيرة نت . 2021/3/30

خطأ فادح جدا أن ننظر إلى موجة التطبيع الثالثة مع الكيان الصهيوني على أنها مجرد اتفاقيات سلام، تحكمها المصالح المتبادلة بينه وبين الدول العربية الموقعة معه، فهذه الموجة مؤشر خطير على حجم الاختراق الذي حققته الحركة الصهيونية في المنطقة العربية على مدى ربع القرن الماضي، لتحقيق مشروعها القديم في العالم العربي، فكيف حدث الاختراق؟ وما هو هذا المشروع؟ وما ركائزه وآلياته؟ ووفق أي شروط تتم مراحله؟ وما فرص نجاحه؟ وما التحديات التي تواجهه؟ وما النتائج المترتبة عليه؟

الأمة المأزومة التي تلهث طيلة الوقت وراء لقمة العيش وحبة الدواء وقلم الرصاص، المهزومة ماديا ونفسيا ومعنويا، الممزقة في صراعاتها الداخلية والبينية، هي أمة لا مكان لها أو اعتبار أو سيادة أمام الإرادات الفوقية المهيمنة، لا عند تخطيط المشروعات، ولا عند إعداد الاتفاقيات وصياغة الشروط والأحكام وفرض الإملاءات.

مشروع الحلم الكبير

لم تمنع الحروب العديدة بين الكيان الصهيوني والدول العربية من استمراره في تجديد الحلم بإقامة الشرق الأوسط الجديد، الذي يكون فيه الدولة المركزية المتحكمة في حركة المصالح المتبادلة بينها وبين شركائها في الإقليم، فمنذ السنوات الأولى لنشأة الكيان الصهيوني وقادته منشغلون في إستراتيجيات ضمان أمن دولته، فمن إستراتيجية التفوق العسكري النوعي، إلى إستراتيجية الردع الجغرافي، التي نُفذت في حرب النكسة عام 1967، إلى إستراتيجية الأمن من الخارج، إلى إستراتيجية الشرق الأوسط الجديد، التي بشر بها رئيس الكيان الصهيوني الأسبق شيمون بيريز في عام النكسة، متحدثا عن علاقة اقتصادية بين الكيان الصهيوني والدول العربية، ولم يلبث أن أصدر الكيان الصهيوني عام 1968 كتيبا بعنوان "الشرق الأوسط عام 2000" يتحدث فيه عن الشرق الأوسط الاقتصادي، الذي يكون فيه الكيان الصهيوني الدولة المركزية، وتوالت بعد ذلك عدة دراسات شارك فيها باحثون من الكيان الصهيوني مع آخرين من الولايات المتحدة، تدور حول الفكرة نفسها.

وعادت الفكرة لتطرح من جديد وبقوة، في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، مباشرة بعد نجاح الولايات المتحدة وقوات التحالف في تحرير الكويت، وقد وضعت المخططات اللازمة لذلك بين الشركاء الدوليين، وتشكلت العديد من اللجان المتخصصة في الدفاع والأمن والاقتصاد والطرق والاتصالات؛ إلا أنها سرعان ما توقفت بفعل تصاعد العمليات الفلسطينية داخل الكيان الصهيوني، والتداعيات الإقليمية والدولية، التي أعقبت الهجمات على برجي التجارة العالميين بنيويورك في سبتمبر/أيلول 2001.

في أعقاب مؤتمر مدريد، أصدر شيمون بيريز كتابه الشهير (الشرق الأوسط الجديد) عام 1993، مستغلا أجواء المفاوضات السرية التي كانت تدور منذ فترة، في العاصمة النرويجية أوسلو، بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بعد الفشل الكبير الذي منيت به اتفاقية أوسلو، والبرود الذي غلّف اتفاقيتي السلام بين الكيان الصهيوني وكل من مصر والأردن، مرّت المنطقة العربية بأحداث ما يُعرف بـ(الربيع العربي)، وما تبعه من تفكيك كبير في

البنية العربية أفقيا ورأسيا، فوجد الكيان الصهيوني الفرصة الذهبية لمواصلة الاختراق، وليعمل وحده –وبكل هدوء– على إعادة تشكيل المنطقة العربية بالطريقة التي تناسبه، لاستكمال مشروع حلمه القديم الجديد، فعلى مدى سنوات الفوضى الدرامية العارمة، التي أعقبت (الربيع العربي) لم تتوقف الاتصالات والتحركات واللقاءات والمؤتمرات بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية، حتى فوجئنا العام الماضي بموجة التطبيع الثالثة بصورة أكثر احترافا وإتقانا، وأكثر اختراقا للنظام العربي في كافة مجالاته.

سياق حدوث الاختراق

كان السياق العام الذي ساد المنطقة العربية على مدى العقد الماضي مناسبا جدا ليضرب الكيان الصهيوني ضربته الكبرى، التي طالما انتظرها لتحقيق حلمه القديم، فقد كان هذا السياق استثنائيا بصورة غير مسبوقة على الصعيد العربي، حتى في أحلك أوقاته على مدى قرن من الزمان، ويمكننا الوقوف سريعا على أبرز الكوارث التي لوّنت هذا السياق:

* انهيار النظام العربي على مستوى جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

* انفلات النظام السياسي في العديد من الدول العربية (سوريا والعراق واليمن وليبيا والسودان ولبنان).

* بروز محاور إقليمية جديدة زادت الاضطراب السياسي سوءاً (محور قطر تركيا، ومحور السعودية والإمارات ومصر، ومحور العراق واليمن وسوريا وإيران).

* انفجار الصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية (العراق وسوريا واليمن وليبيا) بصورة كارثية.

* الحصار على قطر، وما ترتب عليه من خسائر سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية.

* هيمنة الأنظمة الوراثية والجيش على السلطة السياسية في الدول العربية، وغياب أي دور حقيقي للشعوب والقوى السياسية والمدنية، في القضايا المصيرية الكبرى.

* هيمنة الشمولية الفاشية على أنظمة الحكم في معظم الدول العربية الوراثية والعسكرية، وازدياد معدل البطش والقمع والاستبداد.

* فشل المحاولات المتواضعة لإقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية، التي رافقت ثورات ما يعرف بـ"الربيع العربي".

* انهيار الاقتصاد في معظم الدول العربية، حتى النفطية منها.

* ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات التضخم، وهكذا نجد السياق العربي الراهن، خاصة في العقد الأخير، مشحونا بالأزمات والصراعات والكوارث والدمار والمآسي والأوجاع، والأمة المأزومة التي تلهث طيلة الوقت وراء لقمة العيش وحبة الدواء وقلم الرصاص، المهزومة ماديا ونفسيا ومعنويا، الممزقة في صراعاتها الداخلية والبينية، هي أمة لا تعرف كيف تطعم جياعها، ولا كيف تخفف ألم مرضاها، ولا كيف تنظف دماء ضحاياها من أبنائها، ولا كيف تغلق سجونها، وليس لها مكان أو اعتبار أو سيادة، أمام الإرادات الفوقية المهيمنة، لا عند تخطيط المشروعات، ولا عند إعداد الاتفاقيات وصياغة الشروط والأحكام وفرض الإملاءات.

مرتكزات تنفيذ المشروع ووسائله

لذلك كانت الفرصة مواتية جدا وبصورة تاريخية، أمام الكيان الصهيوني ليستغل هذا السياق العربي، ويعمل على إحياء مشروعه، معتمدا على عدد من المرتكزات، ومستعينا بجملة من الوسائل والآليات التي تحقق له قدرا عاليا من السيطرة والتفوق.

لقد اعتمد الكيان الصهيوني على 4 مرتكزات أساسية هي:

1. الشريك الأميركي

بحيث تتم كافة الاتفاقيات بضغط ومباركة ودعم وشرعية الولايات المتحدة، بعيدا عن الأمم المتحدة وقراراتها التاريخية الخاصة بالقضية الفلسطينية المقيدة للطموح الصهيوني، والمعرقلة لمسيرة تنفيذ المشروع، وكذلك بعيدا عن المجتمع الدولي ولجانه الرباعية والخماسية والسداسية.

2. الأيديولوجيا الجديدة

التي تحل مكان أيديولوجيات الإسلام السياسي السائدة في المنطقة العربية منذ قرن من الزمان، والتي لا تعترف بالكيان الصهيوني، وتعتبر وجوده خطرا على المجتمع المسلم وأبنائه، وتمثل هذه الأيديولوجيا الجديدة السقف الذي تستظل به الدول الموقّعة على الاتفاقيات الثنائية، وتنشأ على مبادئها وقيمها الأجيال القادمة، وهذا ما تم إعداده على مدى 3 عقود، من الدراسات والمؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية، وصولا إلى ما يعرف بـ"اتفاقيات إبراهام"، التي تعتبر شرطا أساسيا لكل الدول التي سيشملها المشروع.

3. العدو البديل

خلق العدو البديل الذي يعطي البراءة للكيان الصهيوني، ويفتح أمامه باب التعاون مع دول المنطقة للقضاء على العدو الجديد. وقد نجح الكيان الصهيوني في إيجاد المبررات القوية، التي تقنع دول المنطقة أن العدو الحقيقي الذي يهدد عروشها ويزعزع استقرارها، ليس هو الكيان الصهيوني، وإنما العدو الخارجي متمثلا في إيران، والعدو الداخلي متمثلا في حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان المسلمون، مستشهدا بالنفوذ الإيراني في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن على وجه الخصوص، وبدور الإخوان المسلمين في ثورات الربيع العربي، وأبدى الكيان الصهيوني استعدادا جديا للتعاون العسكري والأمني مع دول المنطقة ضد إيران العدو المشترك لها جميعها، والدفاع عنها في كل ما تقوم به من انتهاكات ضد الإخوان المسلمين.

4. المصالح الاقتصادية

ربط الدول المشتركة مع الكيان الصهيوني في هذا المشروع بمصالح اقتصادية إستراتيجية عملاقة في الطاقة والصناعة والتكنولوجيا والاتصالات والزراعة والسياحة والطرق، وغيرها من المجالات، ومشروعات اقتصادية لا تستطيع الدول العربية الشريكة فيها، الفكاك منها أو التضحية بها.

آليات تنفيذ المشروع ووسائله

إضافة إلى المرتكزات السابقة، لجأ الكيان الصهيوني إلى العديد من الآليات والوسائل التي تسهل عليه عملية الاختراق، وإقناع الأطراف العربية المستهدفة بالدخول في المشروع، ومن ذلك على سبيل المثال:

1. إظهار جوانب التفوق النوعي السياسي العسكري والأمني والاقتصادي والتكنولوجي، الذي تفتقده الدول العربية.

2. إبراز المصالح التي ستجنيها الدول العربية الشمولية من دخولها في مشروع الكيان الصهيوني.
3. المحافظة على سرية المحادثات الثنائية بين الكيان الصهيوني والدول العربية التي يستهدف إدخالها في المشروع.
4. استغلال أزمات الدول العربية، وإظهار القدرة العالية والنية الصادقة لمساعدتها في التغلب عليها.
5. تقديم نماذج لأعمال ومشروعات وصفقات مضمونة النجاح سياسيا وأمنيا وتكنولوجيا.
6. ترسيخ مفهوم الشراكة بين الكيان الصهيوني والدول العربية في مشروع الشرق الأوسط الجديد على قاعدة مصالح متبادلة ضخمة، بعيدا عن مصطلحات المعارك والحروب وما يترتب عليها من عداوات وثارات، خاصة مع الدول العربية الطموحة للقيام بأدوار قيادية في المنطقة.هذه الركائز والوسائل كانت تعتمد على توفير جملة من الشروط اللازمة لضمان نجاح المشروع في خطواته التنفيذية الكاملة، فما هذه الشروط؟ وهل تحققت؟ وهل تحققها سيمكن المشروع من التغلب على التحديات التي تواجهه؟ (يتبع)

هل تذهب إسرائيل إلى انتخابات خامسة؟

إبراهيم غرايبة . الاتحاد . 2021/3/31

ذهب الناخبون الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع للمرة الرابعة في سنتين، وتظل النتيجة غير حاسمة أو راجحة لحزب أو ائتلاف سياسي، فالإسرائيليون فقدوا الأغلبية بعدما فقدوا الإجماع. وأنشأت حالة الانقسام السياسي والاجتماعي مأزقاً سياسياً، بل ودستورياً كذلك، إذ يستحيل أن تتشكل حكومة من غير أغلبية نيابية، وفي الوقت نفسه يصعب وربما يتعذر على حزب سياسي أن يشكل أغلبية.

ومن الطريف أن تكون «القائمة العربية الموحدة» التي حصلت على 4 مقاعد نيابية، وهي تستند إلى جماعة إسلامية تشكلت عام 1996 وتحظى منذ ذلك العام بتأييد بين الفلسطينيين في إسرائيل، وكانت توصل إلى الكنيست في كل انتخابات نائبين على الأقل، ستكون هي المجموعة التي ترجح أي الائتلافين يمكن أن يشكل الحكومة، ائتلاف اليمين والجماعات الدينية بقيادة نتنياهو، أو ائتلاف الوسط واليسار بقيادة يائير لابيد! وهكذا تصف الصحافة الإسرائيلية عضو الكنيست الإسرائيلي منصور عباس ورئيس الكتلة العربية الموحدة بأنه صانع الملوك، بمعنى أنه سيقرر بانحيازه إلى أحد الائتلافين مَن يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي القادم. لقد صار واضحاً اليوم في إسرائيل أن الكتلة العربية هي مفتاح التقدم أو الاستعصاء، فبدون الاعتراف بها وتقبّلها في الخريطة السياسية والمشاركة الكاملة، فإن إسرائيل تواجه العجز.

لكن المشهد ليس بهذه البساطة، إذ تعارض جماعات سياسية محسوبة على الوسط السياسي أن يستند ائتلاف سياسي إلى دعم النوب العرب. وفي الحقيقة فلعل مَن يعطل الحياة السياسية في إسرائيل ويصيبها بالشلل هو يوعاز هندل وشريكه جدعو ساعر، حيث يرأس هندل كتلة «الأمل الجديد» التي حصلت على 6 مقاعد في الانتخابات الأخيرة. وفي المقابل فإن اليمين بقيادة نتنياهو يبدي مرونة وتقبلاً تجاه العرب أكثر من هندل الوسطي الليبرالي!

عند كتابة هذا المقال، تبدي قراءة النتائج أن كلاً من الائتلافين الرئيسيين يملك الفرصة نفسها لتشكيل الحكومة، إذ يمكن لكتلة التغيير التي تعبّر عن الوسط السياسي بالتحالف مع اليسار والقائمتين العربيتين أن تجمع 65 صوتاً وتحقق شرط الأغلبية في مقاعد الكنيست. ويمكن أن تستقطب كتلة أو قائمة أخرى. وبالطبع، فإن اليمين بقيادة نتنياهو يملك الفرصة نفسها، وخاصة إذا اجتذب القائمة العربية الموحدة.

والحال أن الانتخابات الإسرائيلية تمنح العالم دروساً مهمةً، وتصلح مختبراً لفهم الحاضر والمستقبل في العالم. ففي حالة التنوع والاختلاف التي يمضي إليها العالم، وفي صعود ورسوخ الهويات الفرعية، يواجه العالم كلُّه، وليس فقط إسرائيل، استحقاقين سياسيين واجتماعيين لم يعد ممكناً تجاوزهما أو تجاهلهما، وهما إدارة التنوع والاختلاف بأقصى درجات التقبل والتسامح، ومواجهة الأيديولوجيات والتشكلات القومية والأصولية، إذ هما اليوم العقبة الكبرى أمام التقدم السياسي والاجتماعي. فلا يمكن في ظل التنوع والاختلاف السائد، وصعود الثقافة العالمية والاعتماد المتبادل بين الأمم أن تظل الهويات والأيديولوجيات القومية والأصولية متصدِّرةً. لقد تحول التنوع والاختلاف والتسامح إلى مورد اقتصادي وسياسي تدير به الأمم شؤونها ومواردها، ويمكّنها أيضاً من

المشاركة العالمية، وليس لديها سوى ذلك لوقف العنف والتطرف والكراهية، ولتسيير وتسهيل المعرفة والتجارة والتبادل الاقتصادي والتفاهم الثقافي على المستوى الداخلي للدول أو بين الأمم.

وقد شهد العالم تجربة حية وواضحة، تجلى خلالها كيف يؤدي الواقع العالمي الجديد إلى انتشار الوباء وكيف يؤدي أيضاً إلى مواجهته، فالوباء كالعنف والإرهاب والأزمات المالية والاقتصادية.. هو من الأعراض والظواهر الحتمية للعولمة، وليس من حل في المقابل سوى التعاون العالمي والتسامح والاعتدال وتقبل التنوع والاختلاف، ليكون في مقدور الأمم جميعها أن تفعّل القاعدة الأساسية المبرِّرة لوجودها وغايتها، ألا وهي تحسين الحياة.

انتخابات الكنيست الـ24 ومأزق تشكيل حكومة مستقرّة في إسرائيل

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2021/3/30

تَوجَّه الناخب الإسرائيلي للمرة الرابعة، في أقل من عامين، إلى صناديق الاقتراع للانتخابات البرلمانية، وذلك في 23 آذار/ مارس 2021. ورغم حصول الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة على أغلبية كبيرة في الكنيست في هذه الانتخابات، فإنّ المعسكر اليميني المتطرف الذي يقوده بنيامين نتنياهو فشل للمرة الرابعة في الحصول على أغلبية تمكِّنه من تشكيل حكومة. فقد حصل هذا المعسكر، الذي يشمل إلى جانب حزب الليكود، أحزاب "شاس" الديني الحريدي الشرقي، و"يهدوت هتوراه" الديني الحريدي الغربي، و"الصهيونية الدينية" الفاشي، على 52 مقعدًا في الكنيست، من مجموع المقاعد البالغ عددها 120 مقعدًا، في حين حصلت الأحزاب المناوئة لنتنياهو على 57 مقعدًا، وهي حزب "يوجد مستقبل" بقيادة يئير لبيد، وحزب "أزرق أبيض" بقيادة بيني غانتس، وحزب "العمل" بقيادة ميراف ميخائيلي، وحزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور ليبرمان، وحزب "أمل جديد" بقيادة غدعون ساعر، وحزب "ميرتس"، والقائمة العربية المشتركة. أما الأحزاب التي لم تصنّف بعد ضد نتنياهو أو معه، فهي: حزب "يمينا" المتطرف بقيادة نفتالي بنيت الذي حصل على 7 مقاعد في هذه الانتخابات، والقائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية الجنوبية) بقيادة منصور عباس، وحصل على 4 مقاعد. وكان حزب "يمينا" أعلن في أثناء حملته الانتخابية أنه لا ينتمي إلى معسكر نتنياهو، وأنّ رئيسه نفتالي بنيت ينافس على رئاسة الحكومة، وأنه سيقرر موقفه بشأن تشكيل الحكومة في أعقاب المفاوضات التي سيجريها مع الأحزاب المختلفة. أما الحركة الإسلامية الجنوبية التي انشقت عن القائمة العربية المشتركة عشية هذه الانتخابات، فأعلنت هي أيضًا أنها لا ترفض التحالف مع أيٍّ من المعسكرين، وأنها ستقرر موقفها وفق المفاوضات التي ستجريها مع الطرفين.

السمات الأساسية للانتخابات

اتسمت هذه الانتخابات بسمات أساسية، أبرزها:

* مثّلت شخصية نتنياهو، المتهم في ثلاث قضايا فساد، موضوعًا رئيسًا في هذه الانتخابات.

* ازدادت قوة الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة في هذه الانتخابات بصورة ملحوظة؛ إذ حصلت على 72 مقعدًا، في مقابل تضاؤل قوة ما يسمى اليسار الصهيوني (ميرتس وحزب العمل) الذي حصل على 13 مقعدًا فقط.

* انشقّ غدعون ساعر، أحد أبرز قياديّي حزب الليكود والمحسوب على جناحه اليميني، عشية هذه الانتخابات، عن الحزب، وتم تأسيس حزب "أمل جديد" الذي حصل على 6 مقاعد. وبذلك، أضحى حزبان يمينيان متطرفان، أحدهما بقيادة ساعر والآخر بقيادة ليبرمان، يرفضان الدخول في ائتلاف حكومي يقوده نتنياهو، لأسباب متعلقة بشخصه فحسب.

* نجحت جميع الأحزاب التي كانت قريبة من العتبة الانتخابية التي تسمّى في إسرائيل "نسبة الحسم"، والتي تبلغ 3.25 في المئة من مجموع أصوات الناخبين، في الحصول على تمثيل في الكنيست، وذلك بفضل السياسة التي اتبعها نتنياهو ولبيد ليمنعا سقوط أيّ حزب من معسكر كليهما؛ لأنهما أدركا أنّ سقوط أيّ حزب من معسكر أيٍّ منهما سيؤثر في فرص تشكيل ائتلاف.

* غيّر نتنياهو دعايته الانتخابية تجاه العرب في هذه الانتخابات نتيجة إدراكه أنّ الأحزاب العربية كانت عاملًا مهمًا في فشل معسكره في الحصول على أغلبية في الكنيست في الانتخابات السابقة، وأنّ تحريضه العنصري على الناخبين العرب وأحزابهم السياسية أدى إلى استفزاز هؤلاء الناخبين وزيادة مشاركتهم في الانتخابات والتصويت لفائدة الأحزاب العربية بنسبة مرتفعة. لذلك هادن نتنياهو هؤلاء الناخبين في حملته الانتخابية وزار الكثير من البلدات العربية. وساهم ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، في تخفيض نسبة المشاركين العرب في هذه الانتخابات.

* انخفضت نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات انخفاضًا ملحوظًا؛ فرغم زيادة عدد من يحق لهم الاقتراع فيها بنحو 124 ألف ناخب، فإنّ عدد المشاركين كان أقل من الانتخابات السابقة[1]. وقد بلغت نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات 67.4 في المئة في مقابل 71.52 في المئة في الانتخابات السابقة التي جرت في آذار/ مارس 2020. ويرجع ذلك كما هو واضح إلى تكرار الانتخابات أربع مرات خلال عامين.

* انخفضت نسبة مشاركة العرب في هذه الانتخابات انخفاضًا ملحوظًا؛ إذ بلغت نحو 46 في المئة، مقابل 65 في المئة في الانتخابات السابقة. وقد تأثرت الأحزاب العربية التي خاضت هذه الانتخابات في قائمتين تأثرًا كبيرًا بانخفاض نسبة تصويت العرب فيها. ويعود ذلك إلى التعب من تتالي الجولات الانتخابية، وأيضًا، إلى فقدان الحماس بعد الانقسام الذي حصل في القائمة المشتركة، وفقدان وضوح الموقف الوطني بعد إعلان هذه القائمة دعم ترشيح غانتس لرئاسة الحكومة ضد نتنياهو عقب الانتخابات السابقة، وما تلا ذلك من استعداد بعض القوى التي انشقت عن المشتركة لدعم نتنياهو نفسه بشروط، ما دام مبدأ دعم قوى صهيونية يمينية أصبح مقبولًا.

الاصطفافات الانتخابية والنتائج

خاض قسم كبير من الأحزاب الإسرائيلية هذه الانتخابات في قوائم انتخابية مختلفة عن انتخابات الكنيست السابقة. فقد تفككت قائمة حزب "أزرق أبيض" إلى مركباتها الأولية على إثر دخول بيني غانتس الائتلاف الحكومي الذي شكّله نتنياهو في السنة الماضية. وتفككت أيضًا قائمة حزب العمل–ميرتس–غيشر، والقائمة العربية المشتركة التي شملت أربعة أحزاب، وقائمة "يمينا" التي كانت تتشكّل من ثلاثة أحزاب يمينية فاشيّة. إلى جانب ذلك، ظهر عشية هذه الانتخابات حزب "أمل جديد" اليميني المتطرف.

وقد خاضت الأحزاب الإسرائيلية هذه الانتخابات بقوائمها نفسها التي خاضت بها الانتخابات السابقة عامة، ولم تجر انتخابات داخلية لقوائمها الانتخابية باستثناء ثلاثة أحزاب، هي حزب العمل وحزب ميرتس وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، أحدثت تغييرات في قوائمها الانتخابية على إثر الانتخابات الداخلية التي أجرتها.

خاض حزب الليكود هذه الانتخابات بقائمته الانتخابية نفسها التي خاض بها انتخابات الكنيست السابقة، باستثناء بعض التغييرات التي أجراها على قائمته بعد انشقاق ساعر، وكذلك على إثر قيام نتنياهو بتحصين بعض الأماكن لأعضاء في الكنيست، مثل النائبة أورلي ليفي أباكسيس رئيسة حزب غيشر التي انضمت إلى حزب الليكود، وأوفير سوفير من حزب الصهيونية الدينية الفاشي، الذي حصّن له مكانًا في قائمة الليكود؛ من أجل تشجيع حزب الصهيونية الدينية الذي يقوده بتسلئيل سموتريتش لقبول إبرام تحالف مع حزبَين فاشيَّين آخرين من أتباع كهانا، هما حزب عوتسماه يهوديت وحزب نوعم.

لقد سعى نتنياهو إلى زيادة قوة معسكره في هذه الانتخابات مستفيدًا من الحملة التي قادها لتطعيم الغالبية العظمى من الإسرائيليين البالغين ضد وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19)، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعديد من

الدول العربية، وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتَين في ظل التطبيع، وتهميش القضية الفلسطينية وحتى قضية السلام اللتين لم تعودا مواضيعَ مركزية في الانتخابات، وتفكيك قائمة "أزرق أبيض" والقائمة العربية المشتركة، ومساعدة أحزاب اليمين اليهودي الفاشي على الوحدة في قائمة انتخابية واحدة مكّنتها من اجتياز عتبة الحسم والحصول على تمثيل برلماني. مع ذلك، تراجعت قوة حزب الليكود الانتخابية بصورة كبيرة مقارنة بقوّته الانتخابية في الانتخابات السابقة. فقد حصل في هذه الانتخابات على مليون و66 ألف صوت، في حين حصل في الانتخابات السابقة على مليون و352 ألف صوت؛ أي إنّ الليكود خسر نحو 288 ألف صوت، فتراجع عدد المقاعد التي حصل عليها في هذه الانتخابات إلى 30 مقعدًا مقابل 36 مقعدًا سابقًا. ويعود ذلك إلى عدة أسباب؛ أهمها انخفاض نسبة التصويت في المدن والبلدات التي تعدّ معاقل للحزب، وتصويت بعض أنصار الليكود لحزب "أمل جديد".

وحصل حزب شاس الديني الحريدي الشرقي في هذه الانتخابات على 9 مقاعد، كان قد حصل عليها في الانتخابات السابقة. وحافظ حزب يهدوت هتوراه الديني الحريدي الغربي على 7 مقاعد، والتي حصل عليها أيضًا في الانتخابات السابقة.

وفي سياق استعداده لخوض هذه الانتخابات، غيّر سموتريتش اسم حزبه من حزب الاتحاد الوطني- تكوماه إلى حزب الصهيونية الدينية، في محاولة منه لكسب أتباع تيار الصهيونية الدينية، مدّعيًا أنّ حزبه هو الذي يمثّل هذا التيار التاريخي، لا سيما بعد اندثار حزب البيت اليهودي الذي كان يمثّل هذا التيار. وقد انسحب سموتريتش عشية هذه الانتخابات بتشجيع علني من نتنياهو، من قائمة "يمينا"، وخاض انتخابات الكنيست بقائمة مشتركة مع حزبين فاشيَين آخرين (عوتسماه يهوديت ونوعم)، تحت رعاية نتنياهو. وقد حصلت قائمة حزب الصهيونية الدينية على 6 مقاعد، منها 4 لحزب الصهيونية الدينية، ومقعد لرئيس حزب عوتسماه يهوديت، ومقعد آخر لرئيس حزب نوعم.

أمّا حزب "يمينا" فقد قرر، عشية هذه الانتخابات، أن يفضّ تحالفه مع سموتريتش ويخوض الانتخابات منفردًا. وقد جاء هذا القرار في سياق سعي نفتالي بنيت لتوسيع قاعدة حزبه الشعبية وكسب شرائح جديدة من اليمين الديني والعلماني على حدٍّ سواء. وقد أعلن بنيت منذ بدء حملته الانتخابية أنه يتنافس على رئاسة الحكومة، لا سيما أنّ استطلاعات الرأي العام في تلك الفترة كانت تتوقع له الحصول على نحو 20 مقعدًا. بيد أنّ هذا العدد المرتفع الذي كانت تتوقعه استطلاعات الرأي العام سرعان ما انخفض بعد الإعلان عن تأسيس حزب "أمل جديد". وقد حصل حزب "يمينا" على 7 مقاعد في هذه الانتخابات، مقابل 3 مقاعد حصل عليها في الانتخابات السابقة أثناء تحالفه مع أحزاب اليمين الفاشي.

في ضوء انهيار قائمة "أزرق أبيض"، عندما انضمّ بيني غانتس إلى الائتلاف الحكومي الذي شكّله نتنياهو في السنة الماضية، خاض حزب "يوجد مستقبل" بقيادة يئير لبيد هذه الانتخابات منفردًا ومن دون عقد تحالفات حزبية. ففي عشية هذه الانتخابات، أنهى هذا الحزب تحالفه مع حزب "تيلم" الذي كان يقوده الجنرال موشيه يعلون، والذي قرر عدم المشاركة في الانتخابات لاقتناعه بأنّ حزبه لا يمكنه اجتياز عتبة الحسم. وقد حصل حزب "يوجد مستقبل" على 17 مقعدًا في هذه الانتخابات، مقارنة بـ 15 مقعدًا حصل عليها في انتخابات الكنيست السابقة، عندما خاضها في قائمة "أزرق أبيض" التحالفية. أما حزب "أزرق أبيض" الذي يقوده غانتس فقد حصل على 8 مقاعد في هذه الانتخابات، بخلاف جميع استطلاعات الرأي العام التي توقعت له الحصول على 4 أو5 مقاعد فقط.

وخاض حزب "إسرائيل بيتنا" هذه الانتخابات بقائمته نفسها التي خاضت الانتخابات السابقة، وحصل على 7 مقاعد، وهو عدد المقاعد نفسه الذي حصل عليه في الانتخابات السابقة، والتي جاء معظمها من أصوات الناخبين الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفياتي سابقًا.

استقال جدعون ساعر عشية هذه الانتخابات من حزب الليكود بسبب خلافه مع نتنياهو. وأسّس حزبًا جديدًا أطلق عليه "أمل جديد"، كما أسلفنا. وسرعان ما انضم إلى هذا الحزب النائبان يوعز هندل وتسفي هاوزر اللذان كانا في قائمة "أزرق أبيض" في الانتخابات السابقة، وانشقّا عنها. واستقطب ساعر أيضًا النائبة عن الليكود ورئيسة حزب "كلنا" يفعات شاشا بيطون والوزير زئيف إلكين القيادي في حزب الليكود والذي كان مقرّبًا من نتنياهو. وقد حصل حزب "أمل جديد" على 6 مقاعد جاءت أغلبيتها من قاعدة حزب الليكود.

أما حزب العمل فقد دبّت الحياة فيه مجددًا بعد انتخاب ميراف ميخائيلي رئيسة له خلفًا لعمير بيرتس في كانون الثاني/ يناير 2021. وقد حصل الحزب على 7 مقاعد مقابل 3 مقاعد في الانتخابات السابقة. أما حزب ميرتس فقد اجتاز هو أيضًا عتبة الحسم وحصل على 6 مقاعد بعدما كانت استطلاعات الرأي العام تشير إلى إمكانية عدم اجتيازه عتبة الحسم.

وشهدت القائمة العربية المشتركة التي كانت تضم أربعة أحزاب، وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة الإسلامية الجنوبية وحزب التجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير، انقسامًا على إثر انسحاب الحركة الإسلامية الجنوبية منها. وبعد هذا الانقسام، خاضت الأحزاب العربية هذه الانتخابات بقائمتين هما القائمة العربية المشتركة والقائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية الجنوبية). وقد فشلت هاتان القائمتان في استنهاض الناخبين العرب وذلك في ضوء مهادنة نتنياهو هؤلاء الناخبين لفظيًا، وانقسام القائمة المشتركة، وتراجع قوة الأحزاب العربية كتنظيمات أو مؤسسات بعد التركيز على القائمة المشتركة، وتوسع الفجوة بين التوقعات المبالغ فيها من النواب بشأن معالجة المشكلات التي يعانيها العرب الفلسطينيون في داخل الخط الأخضر قياسًا بوزنهم وقدرتهم على التأثير في صنع القرار داخل الدولة اليهودية، وهي القضايا التي يركزون عليها مع انحسار الأجواء والأجندات الوطنية وعدم اتخاذ موقف حاسم من اليمين الإسرائيلي، ولا سيما بعد أن تبنّت قيادة القائمة العربية الموحدة موقفًا يعرب عن الاستعداد لدعم أيٍّ من المعسكرين الصهيونيَين لرئاسة الحكومة، مدّعيةً أنه ما دام دعم ائتلاف بقيادة غانتس لرئاسة الحكومة كان واردًا، فلماذا يُقصَى احتمال دعم ائتلاف بقيادة نتنياهو؟ تبتعد هذه النقاشات تمامًا عن صيغة الموازنة بين المكوّن الوطني والمكوّن المدني في واقع فلسطينيّي الداخل (المواطنون العرب في إسرائيل)، ولا يمكن أن يقود إلى وحدة صفّ وطنية واستراتيجية عملٍ تلائِم واقعَهم وتطلعاتِهم وتحافظ على هويتهم الوطنية والصراع مع الصهيونية. كما أنّ استمرار مثل هذه التوجهات قد يؤدي إلى تدهور أكبر. وفي هذه الأجواء، سجّلت نسبة مشاركة العرب في هذه الانتخابات انخفاضًا غير مسبوق. وأحرزت القائمة المشتركة 6 مقاعد بحصولها على 212 ألف صوت، وحصلت القائمة العربية الموحدة على 4 مقاعد بحصولها على 167 ألف صوت. وبذلك خسرت الأحزاب العربية في هذه الانتخابات 5 مقاعد برلمانية مقارنة بالانتخابات السابقة؛ إذ بلغ مجموع الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العربية في هذه الانتخابات 379 ألف، صوت مقابل 581 ألف صوت في الانتخابات السابقة.

خاتمة

لم تُخرِج الانتخابات الأخيرة إسرائيل من المأزق؛ بسبب إصرار نتنياهو على التمسك بالحكم رغم توجيه لائحة اتهام ضده في ثلاث قضايا فساد، ومحاولاته المستمرة للحصول على أغلبية في الكنيست تمكّنه من سنّ قوانين تمنع محاكمته، ورفض المعسكر المناوئ له المشاركة في حكومة يشكّلها، إضافة إلى عنصرية غالبية المجتمع الإسرائيلي ونخبه السياسية التي ما زال كثير منها يرفض حتى الآن تشكيل حكومة ائتلافية تستند إلى دعم أحزاب عربية.

تبدو السيناريوهات العديدة الممكنة لتشكيل حكومة ائتلافية صعبة، لكنها غير مستحيلة، ويحمل كلّ منها بداخله عوامل فشله. فسيناريو أن يقوم نتنياهو بتشكيل حكومة ائتلافية تستند إلى معسكره وإلى حزب "يمينا" بقيادة نفتالي بنيت والقائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية الجنوبية)، فيه الكثير من التناقضات التي قد تتفجر في أيّ لحظة من لحظات المفاوضات. وتكمن الصعوبة حاليًا في إقناع حزب الصهيونية الدينية الفاشي وإقناع بنيت بقبول تشكيل حكومة لا تستند إلى أغلبية يهودية خالصة وتحتاج إلى دعم الحركة الإسلامية. أما بالنسبة إلى الحزب العربي الذي يمكن أن يدعم حكومة كهذه، فما المقابل الذي يمكن أن يقدّمه نتنياهو كي يقبل دعم مثل هذه الحكومة التي يشارك فيها فاشيون يعتزون بعنصريتهم ضد المواطنين العرب في الداخل على نحوٍ خاص؟ أضف إلى ذلك، أنّ نتنياهو هو نفسه الذي قاد في العقد الأخير عملية سنّ القوانين العنصرية ضد العرب في داخل الخط الأخضر، لا سيما قانون القومية، وهو نفسه الذي أخرج الحركة الإسلامية الشمالية خارج القانون، وتحت حكمه وبتشجيع منه ومن حكومته ازداد في العقد الأخير اقتحام المستوطنين المسجد الأقصى، بغرض اقتسامه أو تهويده، وهو الذي زاد من وتيرة الاستيطان في القدس والضفة الغربية المحتلة، وحكومته هي التي ما انفكت ترفض مكافحة عصابات الإجرام التي تنشط بين العرب الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، وتقوم ضمنيًا بتشجيعها من خلال غضّ الشرطة الإسرائيلية النظر عن نشاطاتها.

أما سيناريو أن يقوم يئير لبيد بتشكيل حكومة ائتلافية تستند إلى دعم القائمة العربية المشتركة والقائمة العربية الموحدة، فإنه مستبعد أيضًا، بسبب معارضة أعضاء كنيست يهود في هذا المعسكر دعم حكومة ائتلافية تستند إلى أصوات الأحزاب العربية. ويبدو أنّ سيناريو تشكيل حكومة ائتلافية بين "معسكر لبيد" وبين نفتالي بنيت، بحيث يتناوبان على رئاستها، مرجح أكثر من السيناريوهات الأخرى. بيد أنّ هذا السيناريو، إذا جرى تحقيقه، يحتوي على كثير من التناقضات التي من الصعب التعايش معها فترة طويلة. وقد يتم الاتفاق على تشكيل مثل هذا الائتلاف فترة زمنية محدودة، يتم فيها إنهاء حكم نتنياهو والاستعداد لإجراء انتخابات جديدة. وأما إذا فشلت جميع المساعي في تشكيل حكومة، وهو أمر مستبعد أيضًا، فلا مناصَ عندها من إجراء انتخابات جديدة.

---

[1] جرى الاستناد إلى تقارير لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية للكنيست الـ 24 في جميع المعطيات المتعلقة بهذه الانتخابات. شوهد في 2021/3/30، في: https://bit.ly/3fpnUmX

ملاحظات اولية على الانتخابات الاسرائيلية وتداعياتها... انتصار تاريخي لليمين...اجهاض المشتركة وتجذر الأسرلة المشوهة

أسعد غانم . ملتقى فلسطين . 2021/3/30

مقدمة

قبل عقدين ونيف، كان الكثيرون في العالم العربي عموما والفلسطينيين من بينهم، بالإضافة الى جهات دولية وازنة، ينتظرون كل انتخابات اسرائيلية بفارغ الصبر والترقب، لكي يتأكدوا من نجاح "معسكر السلام" او من يقابله في الساحة الاسرائيلية، حتى ان بعض وسائل الاعلام العربية صرفت موارد هائلة لتراقب وتفهم ما يجري في اسرائيل، وتحول بعض الساسة وبعض الاكاديميين الفلسطينيين في اسرائيل الى نجوم اعلامية عربية، كل ذلك جرى لان الوضع العربي عموما، والفلسطيني بشكل خاص، كان –ولا زال– في حالة تردي وشعور عميق بالضعف، لدرجة ان ما كان يمكن ان ينقذهم ويغذي اوهام السلام واقامة الدولة الفلسطينية، هو الجانب الاسرائيلي المستعد لتسوية "منصفة" مع الفلسطينيين، وقابل ان يتعامل ايجابيا مع المبادرة العربية (بيروت 2002).

الآن قلّ الاهتمام كثيراً بما يحدث اسرائيليا، على الاقل لدى العرب غير الفلسطينيين، ليأسهم من إمكانيات التغيير في اسرائيل، فقد جرت التطورات في إسرائيل بعكس الرغبة العربية والفلسطينية، وقد انزاح المجتمع الإسرائيلي/اليهودي بشكل مضطرد نحو اليمين المعادي للسلام مع الفلسطينيين، والمنادي بتحويل اسرائيل الى دولة يهودية اكثر ومسيطرة اكثر وعنيفة اكثر في تعاملها مع الشعب الفلسطيني، وجوارها العربي عموما. فإسرائيل التي وقعت اتفاقيات اوسلو مع الفلسطينيين اختفت نهائيا، وحزب العمل وميرتس تحولا من 56 مقعد في الكنيست عام 1992، الى 14 مقعد بعد عقدين ونصف، وخطابهم السياسي تلعثم وتراجع وتحول الى مجرد تيار جانبي، وقليل الاهمية في السياق الاسرائيلي العام. الامثلة على صعود اليمين والتحول الجذري في اسرائيل كثيرة وتمثل تصويريا سلسلة متصلة من الصعود مقابل الانتكاسات المتواصلة لمن يقف ضده. طبعا يمكن الاشارة هنا الى المحطات الهامة الرئيسية مثل تغلب نتنياهو عام 1996 على السياسي المخضرم، وصاحب السمعة العالمية، شمعون بيرس، تلاه صعود شارون للحكم عام 2001 وحربه ضد الشعب الفلسطيني، وحصار الرئيس الفلسطيني، وتخريب المدن الفلسطينية تباعا واحكام السيطرة على مناطق ج، والقدس، واقامة جدار الفصل، وتوج انجازاته في حربه على الشعب الفلسطيني بالانسحاب من غزة، في اطار تقدم رؤيته بالنسبة لإحكام السيطرة على "باقي ارض اسرائيل" وتهويدها بالكامل. استمر نهج شارون، وتحت مسميات مختلفة، حتى عام 2009، عندما عاد بنيامين نتنياهو الى سدة الحكم، وبدا مجددا في تنفيذ مشروعه السياسي والشخصي في احكام السيطرة على فلسطين التاريخية، وتأليب الرأي العام الدولي ضد المقاومة الفلسطينية بصفتها إرهابية، وتحاول "رمي اليهود للبحر"، والاهم هو مشروع نتنياهو الاسرائيلي الداخلي والمتمثل في احداث تغييرات جوهرية باتجاه ترسيخ وقوننة الطابع اليهودي للدولة، والذي تكلل في قانون الدولة القومية، والسيطرة على الحيز العام من خلال استحداث ادوات اعلامية جديدة والسيطرة على القديمة منها، وتغييرات جذرية في الاجهزة البيروقراطية، وعلى راسها الجهاز القضائي وحصاره، وتفضيل انواع معينة من الانتاج الثقافي والتحكم بالجامعات والمؤسسات العلمية، وتفضيل انماط اجتماعية قريبة من رؤية اليمين الليكودي

وحلفائه من علمانيين يمينيين ومتدينين... ولعل اكبر شاهد على هذا التغيير، هو تعذر الانقلاب على نتنياهو خلال السنتين الاخيرتين، بالرغم من ان غالبية اعضاء البرلمان عارضوا، بأشكال مختلفة، استمرار حكمه.

صعود اليمين الى وضعية الكتلة المسيطرة

لعل اهم التطورات في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة هي استمرار تعاظم قوة اليمين الاسرائيلي، الذي يدعم في غالبيته استمرار حكم نتنياهو، لكنه يتعداه الى قوى تعارض استمرار حكم نتنياهو وتريد استمرار حكم اليمين من دون نتنياهو، وتحديدا نعني هنا حزبي "يسرائيل بيتنو" بقيادة ليبرمان و"تكفا حدشاه" بقيادة ساعر. حصلت الاحزاب المكونة لكتلة اليمين في انتخابات ابريل 2019 على 60 مقعد، وفي انتخابات سبتمبر 2019 على 63 مقعدا، وفي انتخابات 2020 على 65 مقعدا وفي الانتخابات الاخيرة –مارس 2021– على 72 مقعدا. ومما يجعل هذا الانجاز اكثر صلابة ووضوحا هو حقيقة وجود قائد مركزي مثل نتنياهو، الذي يعارضه جزء من الكتلة، الا ان غالبيتها الساحقة ترى به قائدا ومخلصا غير قابل للتغيير او الفكاك.

بنيامين نتنياهو بلا شك الشخصية الاقوى في اليمين خلال العقد الاخير، وقد يكون الاهم تاريخيا في اسرائيل بعد بن غوريون، ويمسك بزمام السلطة من خلال زعامته لليكود ولمجمل كتلة اليمين ويتم التعبير عن ذلك في هتافات اعضاء الليكود بكون نتنياهو "ملك اسرائيل". عمليا، يسيطر نتنياهو على السياسة الاسرائيلية واجندتها بفضل تغيير سياسي جذري حصل في اسرائيل. فبعد عقدين ونصف من التأرجح بين اليمين واليسار (1984–2009)، رجع اليمين بقيادة نتنياهو الى السلطة المطلقة، وهي نتيجة لما اسميناه إطار "منظومة الكتلة المهيمنة" ، لليمين الاسرائيلي الذي فاز تباعا بالانتخابات منذ 2009، ويقع في مركزه حزب الليكود الذي يسيطر على كتلة اليمين. هذه الهيمنة تتمثل بالإضافة الى نتائج الانتخابات بمسار واضح من الابتعاد عن تسوية سياسية مع الفلسطينيين، السير باتجاه تقويض الأسس الديمقراطية للنظام السياسي الاسرائيلي، وتكريس خطاب اليمين كخطاب مهيمن على الدولة والمجال العمومي، واستمرار تأزم المعسكر المقابل له، واستمرار البيئة الاقليمية والدولية التي تكرس خطاب اليمين ومركباته التي دشنه نتنياهو في سنوات حكمه الاخيرة.

يشكل الليكود العامود الفقري لليمين الاسرائيلي وائتلافه، وعلاوة على ذلك فانه يعمق مركزيته تباعا منذ 2009. في انتخابات 2013 حصل الليكود على 19 مقعدا (31 مقعدا بتحالف مع ليبرمان) وكان طرفا ضعيفا في الحكومة رغم انه كان يقودها، وفي انتخابات 2015 حصل على 30 مقعدا – وعلى 35 في ابريل 2019، 31 في سبتمبر 2019، 36 في مارس 2020 وعلى 30 مقعد في مارس 2021– اي ان الليكود لوحده استطاع تثبيت حصوله على اكثر من ربع مقاعد الكنيست رغم محاولات ضرب شخصية نتنياهو كقائد تنقصه تجربة أمنية، من قبل شخصيات امنية معتبرة، وضرب حكومته وشخصه من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية على خلفية تقارير نشرها مراقب الدولة، وتقديمه للمحاكمة بشبهات الفساد واستغلال المال العام، وتحدي مرحلة تفشي مرض كورونا خلال العام المنصرم. رغم ذلك فان الليكود استطاع ان يحقق نجاحا باهرا في كل الجولات الانتخابية الاخيرة.

تفحص نتائج الانتخابات في العقد الاخير تبين بان الحزب الوحيد المتواجد بقوة في كل طبقات الشعب في اسرائيل –عدا المواطنين العرب والمتدينين اليهود– هو حزب الليكود. فبينما يوجد تأييد متفاوت للأحزاب الاخرى في قطاعات مختلفة من الشارع اليهودي في اسرائيل، الا ان الليكود هو الحزب الوحيد المتغلغل في كل القطاعات رغم التأييد المتفاوت قليلا في قطاعات مختلفة.

للتلخيص، ان المشهد السياسي والحزبي الاسرائيلي خلال العقد الاخير يفيد بان نتنياهو يقف على رأس كتلة سياسية\حزبية مهيمنة يقودها بصفته رئيسا للحزب المركزي بها – الليكود، ويساعد على ذلك تطور يتميز بمركزية المعسكرات الانتخابية على حساب الاحزاب الكبيرة وبصعوبة سيولة الاصوات بين المعسكرات وبقاءها داخل المعسكرات نفسها. ما يفيده هذا التطور هو ان تشكيل الحكومة بات يتبلور قبل موعد الانتخابات، وخاصة في اليمين، فالقواعد الاجتماعية لكل احزاب المعسكر – في اليمين هي: الليكود، يمينا، يسرائيل بيتنو، يهدوت هتوراه، شاس، وتكفا حدشاه – هي قريبة على بعضها ايديولوجيا وسياسيا وحتى طبقيا. ويحاول كل حزب داخل المعسكر ان يستقطب هذه القواعد الى صفوفه، من خلال تكتيكات انتخابية وسياسية عديدة.

بدأ نتنياهو في ترتيب استمرار حكمه مع تقديم القوائم للانتخابات الاخيرة، فقد رتب شراكاته الممكنة مع الاحزاب المتدينة وقام بالضغط على احزاب اليمين لكي تتوحد، وخصوصا قيامة بالضغط لتشكيل قائمة "هتسيونوت هدتيت" (الصهيونية المتدينة) التي تشكلت من احزاب وقوائم تتبنى الخطاب العنصري رسميا وتفخر به وتقدس شخص كهانا العنصري، مثل الاتحاد القومي برئاسة سموتريتش، وحزب "عوتسماه يهوديت" (قوةاسطوة يهودية) الذي تقوده ثلة من تلاميذ الحاخام العنصري مئير كهانا بقيادة المحامي "بن غبير" ويتشكل داعموه من بقايا حركة كاخ العنصرية، وبعض المنظمين الجدد من غلاة التطرف والعداء للفلسطينيين. هذه القائمة تشكلت بضغط كبير من نتنياهو، وتقديمة لإغراءات اخرى لهم، مثل اعطاء كرسي مضمون في قائمة الليكود لاحد اعضاء المجموعات المتطرفة، ووعوده لهم بوزارات مركزية في حال نجاحه في الانتخابات وتشكيله الحكومة بعد الانتخابات، وهنالك تقارير تؤكد ان نجاح هذا الحزب كان بفضل تحويل اصوات ليكودية له بتوجيه مباشر من نتنياهو . ومن ناحية ثانية عمل على تقليص قوة حزب يمينا بقيادة نفتالي بينيت، بحيث لا يستطيع ان يشكل قطبا معاديا لنتنياهو، واجبره على التصريح بانه لن يقيم كتله بمساندة الاصوات العربية، ونجح بذلك في ارغام بينيت عن التخلي عن فكرة الانضمام لكتلة مانعة لنتنياهو، اي ان مثل هذه الكتلة لن تشكل تحديا جديا لاستمرار نتنياهو بالحكم.

المشتركة – تجربة اجهضت قبل تفكيكها

تكللت مساعي اقامة القائمة بالنجاح في يناير 2015، بحيث شكلت قائمة مشتركة من اربعة احزاب كانت تشارك في انتخابات الكنيست: الاول، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحصلت في الانتخابات 2013 على اربعة مقاعد. الثاني، الحركة الاسلامية الجنوبية التي تخوض الانتخابات منذ عام 1996 على أثر انشقاق الحركة الاسلامية. والمركب الثالث للقائمة المشتركة هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي والذي اقيم اواسط تسعينيات القرن الماضي على خلفية نقاش المساواة والمواطنة في اسرائيل على اثر توقيع اتفاقيات اوسلو وحصل في انتخابات 2013 على ثلاثة مقاعد، والمركب الرابع هو الحركة العربية للتغيير بقيادة النائب أحمد الطيبي الذي كان يخوض الانتخابات بتحالف مع الحركة الاسلامية الجنوبية وحصلا معا في انتخابات 2013 على اربعة مقاعد.

خاضت القائمة المشتركة الانتخابات عام 2015 وحصلت على 13 مقعدا في الكنيست وحصلت في المرة الثانية التي خاضت بها الانتخابات في سبتمبر 2019 على 13 مقعدا، وفي انتخابات مارس 2020 على 15 مقعدا، وهي اعداد مقاعد غير مسبوقة من حيث تمثيل الاحزاب العربية في الكنيست. وقد سبق اقامة القائمة المشتركة وتلى اقامتها نقاش عميق حول معنى وجدوى اقامة قائمة مشتركة للأحزاب التي تمثل الفلسطينيين في اسرائيل في البرلمان الاسرائيلي.

أن القائمة المشتركة لم تكن من حيث جمهور الفلسطينيين في اسرائيل انجازا انتخابيا في الاساس، وذلك رغم حصولها على انجازات انتخابية غير مسبوقة بالنسبة للفلسطينيين في اسرائيل، ولتشكل ثالث أكبر قائمة في البرلمان، بل ان انجاز القائمة المشتركة هو في فعل تشكيلها، وليس في عدد الاصوات التي حصلت عليها، وخاصة في ظل الانقسام والتشرذم السياسي الذي ساد المشهد السياسي العربي خلال العقدين الاخيرين. ومع ذلك فان تشكيلها فرض عليها تحديات سياسية لم تكن القائمة المشتركة تتوقعها من جهة، ورفع سقف التوقعات منها بشكل كبير في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل بشكل خاص ولدى عموم الفلسطينيين والعرب بشكل عام، من الجهة الاخرى.

ان تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحديا داخليا امام الجمهور الفلسطيني في اسرائيل، اكبر من تحديها الخارجي امام النظام الاسرائيلي وحكومته، وخاصة فيما يتعلق بتحدي تنظيم المجتمع الفلسطيني في اسرائيل وبناء مؤسساته الوطنية وقيادة العمل الجماهيري والنضال الشعبي، وعدم الاكتفاء بالعمل البرلماني التقليدي، كما شكلت القائمة المشتركة نموذجا للوحدة لدى نخب بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والشتات، كنموذج يمكن الاقتداء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركة حماس وحركة فتح.

هذه التوقعات التي تجاوزت حدود المواطنة الاسرائيلية فرضت على القائمة المشتركة نهجا وسلوكا سياسيان يطمحان للاستجابة لهذه التوقعات. منها، استمرار وحدة القائمة في البرلمان وعدم تفككها الى اجزائها، تحسين اداءها البرلماني مقارنة مع الاداء السابق لمركباتها، قدرتها على قيادة النضال الشعبي، وبناء المؤسسات الوطنية القطرية، وزيادة ثقة الناس بالعمل السياسي. جاءت هذه التحديات نتيجة للفجوة بين توقعات مركبات القائمة المشتركة منها وتوقعات الجمهور، فالأحزاب والقيادات، أو جزء منها لنفي التعميم، التي شكلت القائمة المشتركة اعتبرت ان القائمة هي المعادلة الانتخابية الافضل لتحقيق النجاح في الانتخابات، بينما اعتبر الجمهور العربي القائمة المشتركة اطارا سياسيا اوسع من مجرد كونها معادلة انتخابية ناجحة.

لقد مثلت مسألة اقامة القائمة المشتركة ذروة مهمة ونقطة ضوء مشعة كان من الواجب استغلالها، من اجل الانطلاق بعد الانجاز الانتخابي عام 2015، الى بناء مشروع عمل جماعي للعمل السياسي الفلسطيني في اسرائيل، فيما يتعدى الشعارات الانتخابية، وكان من المفروض تجنيد طاقات شعبنا لأجل رفد هذا المشروع بدعم مهني مدروس ومتكئ على تجربة طويلة لأعداد كبيرة من ابناء شعبنا، وطبعا كان ممكن الكثير، لولا الانشغال الذي كان بين مركباتها حول ترتيب مقاعد الأحزاب في القائمة، والاستنزاف الذي أصاب القائمة ومكانتها بعد أزمة التناوب، ونقاشات حول كل ذلك، وربما قضايا اخرى ليس لها علاقة بمصالح شعبنا ومجتمعنا. لم تستطع قيادات المشتركة على تحويل الانجاز الانتخابي ليكون حتى بداية تأسيس عمل جماعي وطني، وبناء برنامج سياسي للفلسطينيين في اسرائيل، وصولا الى تحقيق ولو جزء مما يجب تحقيقه. عمليا لم يتم اعطاء تجربة المشتركة حقها كما يجب، حيث لم يتم تجاوز انجاز التأسيس، أي تشكيل القائمة، الى فعل التغيير.

التصرفات السياسية المركزية التي اتت بعد اقامة القائمة المشتركة، والتي كان من المفروض ان تمثل بإنجازها الانتخابي وبقوة المطالب الموضوعة في التصورات المستقبلية وتعمل على اعادة بناء وتقوية المؤسسات الجماعية للفلسطينيين في اسرائيل كتعبير عن صعود هويتهم الجماعية كفلسطينيين، الا انها تحولت عمليا وفي تصرفاتها السياسية وخطابها المعلن، الى اداة لتعميق الحاق الفلسطينيين في اسرائيل باليسار وما يسمى الوسط الاسرائيلي– الصهيوني، ونستدل على ذلك من ثلاثة تطورات تتصل ضمنيا من مهمتها كقائدة جديرة لقيادة المجتمع الفلسطيني

في اسرائيل وللمبادرة لتغيير جدي على المستويين: الاسرائيلي والفلسطيني. الاول، الاجماع ومن كل مركبات القائمة المشتركة على دعم بيني غانس لرئاسة الحكومة، رغم اصراره على التنكر لهذا الدعم وحتى ادانته جهارا واعلانه بقبول "صفقة القرن". والثانية، خطاب القبول بالدولة اليهودية وما يعنيه من دونية الفلسطيني، في خطاب جزء مهم من قيادة المشتركة، وخصوصا تصريحات رئيسها عضو الكنيست ايمن عودة في مناسبات عدة ودأبه على التذيل لخطاب اليسار الصهيوني. والثالثة الخطاب المستجد لـ د. منصور عباس الذي دعا لدعم نتنياهو واطلق شعار "لسنا يمين ولا يسار" وهو شعار من يرى بالسياسة مجرد "تجارة" يرفع سعرها او يخفضه حسب العرض والطلب وبدون قيم ومبادئ والتزام بأية اهداف وطنية..

باختصار، أجهضت المشتركة ومشروعها الجماعي بعد اقامتها مباشرة وحتى قبل الوصول للانتخابات الاخيرة، مارس 2021، وبقي منها فقط الحفاظ على القائمة لأجل الحفاظ على الكراسي، وان كان بدون اي مضمون له علاقة بما كان يجب ان يكون. هنالك تفسيرات متعددة لفشل المشتركة، اهمها اسباب استراتيجية تتعلق بافتقادها لمشروع عمل وطني جماعي للقائمة وابتعادها عن جمهورها، وتعلقها بمسألة "تغيير نتنياهو" كشعار مركزي من غير وجود برنامج ايجابي، اي ما تنوي القائمة عمله لجمهورها. هذا بالإضافة الى اسباب تكتيكية منها ما ذكرناه من فشل في ادائها واستهانتها، وحتى معاداتها، لطاقات مهمة لدى الفلسطينيين بالداخل كان يمكن ان تكون داعمة لها ولعملها، ومحاولات لإبراز بعض القيادات لأهميتها ووزنها ونجوميتها، ومنها ما يتعلق بتفتيش بعض قيادات الاحزاب العربية عن طريق إرضاء توقعات الشارع اليهودي، او على الاقل اجزاء منه وجزء من مؤسساته، بمطالبتهم القيادات "المتزنة" القابلة للتعاون مع المؤسسة الاسرائيلية وبين التي تتهم بالتطرف وعدم القبول بالتعاون المرن مع اليسار الاسرائيلي.

الاحزاب العربية والأسرلة المشوهة – بين "الاستراتيجي–العميق" و"التكتيكي–الانتهازي"

خلال لقاء في راديو الشمس (برنامج طاولة الجمعة ويقدمه الصحفي برنارد طنوس) يوم الجمعة 19 اذار، اي خمسة ايام قبل الانتخابات وبعد ان ضغط المقدمون في الاستوديو على عضوة الكنيست ممثلة التجمع الوطني في القائمة المشتركة د. هبة يزبك، بشأن انجازات المشتركة، اشارت يزبك الى برنامج نتنياهو المسمى 922 كإنجاز للمشتركة. طبعا سبقها في هذا مرارا رئيس المشتركة ايمن عودة في التلويح بهذا "الانجاز". لكن تلويح ايمن عودة الذي فتش عن اي انجاز له وللمشتركة لدرجة التعلق ببرنامج نتنياهو الذي لا يتجاوب مع عشرة بالمائة مما هو مطلوب، هو امر يمكن تفسيره، لكن لجوء عضوة التجمع الوطني لذلك، فذلك امر بحاجة الى التأمل ومحاولة تفسير كيف وصلنا الى خدمة نتنياهو من خلال تسويق برامجه كإنجاز مهم للمشتركة ولشعبنا.

سياق هذا التفسير يتعلق بما حصل للمجتمع الفلسطيني من تردي في مرجعياته الوطنية والجماعية، والتي تفاقمت في عهد المشتركة، لكن تفسيرها يتجاوز اداء المشتركة وقياداتها، الى تحليل تطورات اقليمية وفلسطينية واسرائيلية، فاقمت بأشكال مختلفة من تفكيك المجتمع الفلسطيني في اسرائيل، اهم هذه العوامل هي ما يلي :

أوّلًا: صعود اليمين الاسرائيلي، وتعميق سياسات التنكر للحاجات الاساسية للفلسطينيين عموما، والمواطنين في اسرائيل من بينهم تحديدا، والقيام بانتهاج تشريعات وتصريحات وسياسات عينية، تعمق تحييد الفلسطينيين في اسرائيل والتمييز ضدهم ورفع مكانة اليهود، بصفتهم هذه، في دولة تعرف نفسها استثنائيا، كدولة "الشعب اليهودي" فقط، كما ورد في قانون "الدولة القومية–2019".

ثانيا، تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية عموما، وتفاقم الفساد والانقسام وسياسات "تحييد السياسة" في السلطة الوطنية تحديدا. فحتى الانتفاضة الاولى (1987–1992)، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية مصدر الهام للفلسطينيين في اسرائيل مما ساعم في تعزيز هويتهم الفلسطينية وترتيب، ولو جزئي، لبعض المؤسسات الجماعية الهامة، مثل "لجنة رؤساء السلطات المحلية" و"لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في اسرائيل"، وغيرها. الا ان اخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق اهدافها، وحالة التراجع الكبيرة في ادائها، داخليا وخارجيا، ساهم في افول مصدر الالهام هذا، وتراجع كبير في الحالة الوطنية لدى الفلسطينيين في اسرائيل، وساهم هذا في حالة أسرلة غير مسبوقة، يتم التعبير عنها في بعض سياسات ومواقف القائمة المشتركة.

ثالثا، تعثر الثورات العربية، والأمل في التغيير الذي رافق الثورات، حيث منحت الثورات العربية الثقة بالنفس لدى الشعوب العربية بقدرتها على تغيير مكانتها. وقد تفاعل الفلسطينيون في اسرائيل بشكل كبير مع الثورات العربية، واعتبروها لحظة فارقة ليس في تاريخ المنطقة فحسب، وإنما في تاريخهم أيضا وتاريخ القضية الفلسطينية. غير أن تعثر الثورات ساهم في احداث حالة من الإحباط السياسي من جهة، والاستقطاب السياسي الداخلي من جهة، لا سيما حول ما يحدث في سوريا.

رابعا، توجّهات اقتصاديّة نيوليبراليّة داخل المجتمع الفلسطينيّ، تبنّتها الحكومات الإسرائيليّة، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، ترمي إلى دمج الفلسطينيّ في السوق الليبراليّ كفرد، ممّا عظّم فكرة الإنجاز والتميُّز الشخصيّ، في مقابل تعزيز للطابع الجماعيّ الإثنيّ – الدينيّ للمجموعة اليهوديّة، والذي جرى التعبير عنه مؤخّرًا بقانون القوميّة.

خامسا: غياب الثقة بالقيادة والتنظيمات السياسيّة، سواء أكانت فرديّة أم جماعيّة، نظرًا لانطباع الجمهور أنّ القيادات والتنظيمات السياسيّة لا تقوم بعمل جادّ لحلّ مشاكلها، واقتصار دَوْرها على الاستنكار وتكلُّس أنماط احتجاجها وعدم فاعليّته.

سادسا: تراجع الثقة بالقدرة على العمل السياسيّ الجماعيّ والتكافل بين قطاعات مختلفة من شعبنا، مثل التضامن ضد هدم البيوت في النقب من قبل اهل الجليل والمثلث. وقد جرى التعبير عن هذا التراجع في تردي المشارَكة السياسيّة للأفراد في الاحتجاج السياسيّ، والتعبير عن عدم الثقة بقدرة القيادات والتنظيمات السياسيّة على رفع سقف العمل السياسيّ الجماعيّ وضمان نجاعته.

سابعا: عدم قدرة الأحزاب السياسية من إنجاز فعل سياسي، على الصعيد الوطني من خلال الكنيست، وبالتالي محاولة التعويض عنه من خلال التأكيد على الإنجازات المرتبطة بالقضايا المطلبية والتي بدورها عمّقت البعد عن الهوية الفلسطينية والارتباط بالقضية الفلسطينية وإزدياد الانغماس في مشروع الأسرلة بقصد أو بدونه.

ثامنا: الخوف من الواقع ممزوج بغضب عليه، وقد أسهَمَ تفاقم مشكلة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في زيادة الشعور بالخوف داخل هذا المجتمع، والشعور بالعجز عن الحدّ من هذه المشكلة.

تاسعا: تعثر بناء مشروع سياسيّ جماعيّ، أو بتعبير أدقّ غياب مشروع وطنيّ فلسطينيّ في الداخل، يرى نفسه جزءًا من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، ويعبّر في الوقت نفسه عن المصالح السياسيّة الجماعيّة للمجموعة الفلسطينيّة في إسرائيل.

عاشرا: حظر الحركة الاسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح، تلك الحركة التي شكلت نهجا مضادا للعمل البرلماني واعطت نفسا للعمل الجماهيري والشعبي، وتوجها مثابرا في مأسسة المجتمع الفلسطيني، وخطابا سياسيا راديكاليا ساهم في وضع توازن من توجهات الاندماج السياسي.

اهم نتائج هذه التطورات هي تعمق وتفاقم ما اسميه "الأسرلة المشوهة" التي كانت موجودة في مجتمعنا بقوة منذ النكبة واقامة اسرائيل ولا سيما بعد اوسلو، لكنها تسارعت وتفاقمت في عهد القائمة المشتركة، وتمثلت في الانصياع للهيمنة الصهيونية، لليسار ولليمين في ان واحد، وقبلت التنازل ضمنيا عن مطلب تغيير اسرائيل باتجاه دولة مساواة حقيقية، ثنائية القومية، كما ورد في التصورات المستقبلية، وتنازلت عن المطالبة المثابرة بإنهاء الاحتلال، وطبعا لم تصل الى خطاب ما بعد افول مرحلة حل الدولتين اي مطلب الدولة الديمقراطية في فلسطين. وهذا كله بخلاف التطورات التي حصلت في مجتمعنا بعد اوسلو وعلى رأسها تحدي الهيمنة الصهيونية وطابع الدولة اليهودي وبروز قيادات ونخب نشطت طويلا في هذا السياق .

هنا اود التفريق بين "نوعين" من "الاسرلة المشوهة" التي لا تطالب بالمساواة الجوهرية في دولة اسرائيل، وتقبل بالدونية وبالتنازل عن التعامل مع فلسطين كوطن، وعن الجماعة الوطنية الاصلية وحقوقها الجماعية والفردية، الوطنية والمدنية. النوعية الاولى، ويمثلها في عهد المشتركة المحامي ايمن عودة، هي استراتيجية وايديولوجية عميقه تستند الى خطاب الحزب الشيوعي في قبوله فكرة الدولتين، اليهودية والعربية، بعد املاءات الاتحاد السوفييتي عام 1947. يتم التعبير عن هذا التوجه عينيا عبر خطاب قبول الدولة اليهودية وترتيبات "التذيل" لليسار الاسرائيلي والانخراط في خطابه، والتنكر لمطلب دولة المواطنين او الدولة ثنائية القومية، والتسليم باننا تابعين للسلطة الوطنية واجندتها، بما في ذلك البقاء خارج "الشعب الفلسطيني" بالمعنى السياسي للحقوق الجماعية. كما يمثل استمرار التمسك بحل "الدولتين" جوهر هذا التوجه رغم ثبات عدم صلاحية هذا الحل.

والنوعية الثانية من الأسرلة المشوهة، هي توجه تكتيكي وانتهازي في سياق الوضع الاسرائيلي الحالي يمثله خطاب د. منصور عباس، الذي يمجد فكرة "بيضة القبان" بين اليسار واليمين الإسرائيليين، وينظر لقبول حقوق فردية منقوصة مع التنكر للحقوق الجماعية للفلسطينيين في اسرائيل، والاهم دعم اليمين الاسرائيلي واجندته، ولو بشكل عملي، ان لم يكن حتى نظريا من خلال تحييد الاحتلال وجرائمه وطابع اسرائيل كدولة "تفوق عرقي"، من اجندته الشعبية. كل هذا يتم من خلال مراجعة تكتيكية للوضع في اسرائيل وانعدام وجود حسم سياسي لصالح اقامة حكومة مستقرة، والتطلع للاستفادة من هذا الوضع من خلال الانخراط في الحكومة او دعمها من الخارج والتطلع للحصول على "الشرعية"، حتى من خلال خفض مستوى المطالب والتطلعات، والوعي المسبق بان هذا النهج يؤدي عمليا الى مساهمة الفلسطينيين في اسرائيل في توجهات وسياسات اسرائيل في السنوات الاخيرة من خلال تعميق الابرتهايد والتفوق العرقي والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، وغيرها من الامور.

وتقابل هذه الأسرلة المشوهة، "الفلسطنة" المشوهة، التي تقبل الاستثناء بالحركة الوطنية وتمارس الفلسطنة بالكلام والشعارات، ولا ترى نفسها جزءا من الجماعة الوطنية الفلسطينية وتعبيراتها الجماعية المتمثلة بتقرير المصير. فمركبات العمل السياسي المركزية، على تنوعها، لا ترى ان دورها الفلسطيني يجب ان يتعدى التصويت في الانتخابات الاسرائيلية، وحتى انها تقبل املاءات السلطة والرئاسة الفلسطينية، وتمجد "انجازات" السلطة والرئيس الفلسطيني، التي لا شك بانها فاشلة وعمقت فشل الحركة الوطنية الفلسطينية الى مستويات غير مسبوقة.

للتلخيص، فإن وجهات النظر السابقة لا ترى نفسها بدلالة قضيتها وشعبها وسرديتها التاريخية، بقدر ما ترى نفسها في سياق المواطنة المنقوصة أو المشوهة في إسرائيل، كل منها من جانب معين. وعليه فقد تعمق في العقد الاخير، وخصوصا بعد اقامة المشتركة، وبمشاركة نشطة من جميع مركباتها، خطاب التسليم باسرائيل كدولة يهودية، تكتيكيا وجوهريا، وذلك يجري في ظل تعمق مشروع التفوق العرقي، والسيطرة على فلسطين التاريخية، والابرتهايد، داخل وخارج الخط الاخضر. والحقيقة ان هذين النهجين يحملان مشاريع خطيرة على مستقبل الصراع والوجود الفلسطيني وحقوقه، لكن الاهم هو الاشارة الى ان نهج التسليم الاستراتيجي الذي يمثله ايمن عودة، هو ليس بالضرورة اقل خطورة من النهج التكتيكي الذي يمثله منصور عباس، ورايي بان النهجين خطيرين على مستقبل الفلسطينيين في اسرائيل ولعموم الشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية.

تلخيص

اهم ميزات الانتخابات الاخيرة في اسرائيل هي حقيقة عدم وجود جديد، فان راجعنا التعبيرات الاساسية الناتجة عن هذه الانتخابات نجد ان تمثيلاتها الرئيسية قد مرت في عملية تعمق ولم تكن مستحدثة، واهمها ما يلي:

اولاً، صعود اليمين الاسرائيلي وتعزيز قوته، بحيث قوي تمثيله خلال السنتين الاخيرتين، منذ انتخابات ابريل 2019 وانتخابات مارس 2021، باكثر من عشرين بالمائة، بحيث ازداد تمثيله من 60 عضوا في الكنيست في ابريل 2019، الى 73 عضوا في مارس 2021. وللأمر علاقة بتطورين. الاول، تعزيز خطاب التفوق العرقي والعنصرية وانسحاب كامل لمفردات الديمقراطية وحقوق الانسان في الخطاب الاسرائيلي العام. والثاني، وجود صدام شخصي داخل اليمين الاسرائيلي بين مؤيدي نتنياهو ومعارضيه. وكل هذا يجري رغم ان نتنياهو يحاكم فعليا بتهم فساد وسوء ادارة المال العام.

ثانيا، استمرا حالة التوازن بين "معسكر نتنياهو" لمعسكر "ضد نتنياهو"، وانحسار امكانية اقامة حكومة مستقرة في اسرائيل. وذلك يتضمن استمرار انزياح الاحزاب المتدينة، وبشكل كامل، لصالح نتنياهو.

ثالثا، تراجع نسبة التصويت عموما وفي المجتمع الفلسطيني خصوصا الى ما دون 50% مما يؤكد تراجع الثقة بالعمل السياسي واحزابه وقيادته، بعد تبدد سراب مقولة اسقاط اليمين.

رابعا، تعمق الاسرلة المشوهة وازدياد التبعية لها وفجاجة تبني خطابها شعبيا في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل وتراجع جدي في تمثيل الاحزاب التي تمثلهم، وتعميق ازمة تلك الاحزاب بسبب اداء ومواقف قياداتها وتوجهاتها اولا، وبسبب الحالة السياسية العامة في اسرائيل ثانيا.

خامسا، يجب النظر الى أزمة الكيانات السياسية للفلسطينيين في اسرائيل باعتبارها امتداد لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (المنظمة والسلطة والفصائل) وكجزء من أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وضمنه الافتقاد الى رؤية وطنية جامعة، الأمر الذي يعني أن فلسطينيي 48 لم يعودوا خارج تلك الدائرة، سيما أن إسرائيل تتعامل مع الفلسطينيين، وضمنهم من تعتبرهم من مواطنيها، كجزء من الشعب الفلسطيني، الذي تعاديه بأشكال مختلفة، وهو ما جرى تشريعه ازاءهم بقانون أساس إسرائيل كدولة قومية لليهود، وهذا ما يفترض العمل على أساسه بشكل او بآخر من اطراف الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج. باختصار مع خصوصية وضع الفلسطينيين في إسرائيل، إلا إنه يفترض أن ينظروا إلى انفسهم بدلالة شعبهم، وقضيتهم، وسرديتهم التاريخية، وحقوقهم الوطنية والمدنية،

الجمعية والفردية، أما المحاولات الذيلية، أو الانتهازية فهي مجرد أوهام، ولن تفض إلى شيء، ولا حتى على صعيد حقوق المواطنة، المدنية والفردية المتساوية حقا.

———

هوامش:

[1] As'ad Ghanem, Mohanad Mostafa & Salim Brake. 2019. Israel in the Post Oslo Era – Prospects for Conflict and Reconciliation with the Palestinians. London: Routledge.

2 – انظر مثلا تحليل الموقع الاسرائيلي واينت....
https://www.ynet.co.il/news/article/SkDu711FNO?utm_source=ynet.app.ios&utm_term=59038790&utm_campaign=whatsapp&utm_medium=social
بالعبرية (تم انزاله في 25 مارس 2019)

3 . للتفصيل انظر مقالي المشترك مع مهند مصطفى
Mohanad Mustafa & As'ad Ghanem. 2021. "Palestinians in Israel between Two Concepts; Politics of Hope and their Decline". To be submitted for the Edited book "What is Israel/Palestine?" edited by Shibley Telhami, Marc Lynch, Michael N Barnett, and Nathan Brown. Forthcoming

4 _ انظر كتابي المشترك مع مهند مصطفى
As'ad Ghanem & Mohanad Mustafa. 2018. Palestinians in Israel: The Politics of Faith after Oslo. Cambridge University Press.

الولايات المتحدة تضع أعينها على 3 انتخابات مهمة في المنطقة

حافظ الغويل ـ أوراسيا ريفيو ـ 2021/3/30

توجه الولايات المتحدة أنظارها إلى انتخابات إسرائيل وفلسطين وإيران، في سياق عزمها على إعادة الانخراط بقوة في العالم، حيث ستؤثر نتائج هذه الانتخابات بشدة على ملف الشرق الأوسط، وستكون مؤشرًا على المواقف المحلية تجاه الديناميكيات المتغيرة.

وبالنسبة لفلسطين، فإن المواطنين الذين يذهبون إلى صناديق الاقتراع للمرة الأولى منذ 15 عاما، يسعون لتجديد انخراطهم السياسي في سياق إقليمي ودولي غير مبشر فيما يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى، فإن الانتخابات الإسرائيلية الأسبوع الماضي عمقت الأزمة السياسية بدلا من أن تقدم استفتاء حاسمًا بشأن رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، مما يعكس عمق المستنقع السياسي الذي يتسم به المشهد المحلي الإسرائيلي.

أما في إيران، فمن المحتمل أن لا ينجو المعسكر الإصلاحي في الانتخابات مع فشل تخفيف العقوبات وتعمق الأزمة الاقتصادية، مما يصب في مصلحة المتشددين.

وتؤدي جميع السياقات الثلاثة لتعقيد الانسداد السياسي في هذه المجتمعات التي يضربها الاستقطاب بعمق، والتي يسعى فيها أحد الجانبين إلى الحفاظ على الوضع الراهن، في حين يطالب الآخر بالتحولات التي تشتد الحاجة إليها، مستعينا بالشرائح الغاضبة من الظروف المؤسفة.

استعصاءات سياسية متوقعة

وإذا كانت هناك علامة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية لما ينتظر فلسطين أو إيران بعد الانتخابات، فربما سيستمر الانسداد السياسي فيهما حتى لو هيمنت الوجوه الجديدة على المناصب القيادية الرئيسية.

وفي الوقت نفسه، فإن إسرائيل ينتظرها نفس الانسداد السياسي الذي أنتج 4 انتخابات في عامين فقط، حيث سيتم تقديم نتائج انتخابات الأسبوع الماضي إلى الرئيس "روفين ريفلين"، الذي يجب أن يتشاور الآن رسميًا مع قادة الأحزاب السياسية الـ13 المنتخبة قبل أن يطلب إما من "نتنياهو" أو زعيم المعارضة "يائير لبيد" تشكيل ائتلاف.

لكن أي تحالف ينبثق من هذه الجولة الأخيرة من الانتخابات سيكون هشا ومحفوفا بالانقسامات التي تقلل من احتمالات نجاته.

أما بالنسبة لفلسطين، فإن دعوات الرئيس "محمود عباس" للانتخابات البرلمانية والرئاسية في مايو/أيار ويوليو/تموز هي تطور موضع ترحيب بعد الركود والانقسامات السياسية بفعل الخلافات بين السلطة الفلسطينية التي تحكم الضفة و"حماس" التي تحكم غزة بعد صدع عام 2007، مما أحبط الهدف المشترك بالتحرر الوطني لدى 13 مليون فلسطيني في جميع أنحاء العالم.

ومن المأمول أن تحفز الانتخابات تغييرات مهمة، بما في ذلك الإصلاح المؤسسي الواسع، ليس فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية الميتة إكلينيكيًا، وإنما أيضًا لمفهوم الحكم الذاتي الفلسطيني.

ولكن مساعي الفلسطينيين نحو الحكم الذاتي، لم تؤدِّ حتى الآن إلا إلى عصر مضطرب من التجاذب بين حكومة "عباس" و"حماس"، مما أثار الشكوك حول ما إذا كانت الانتخابات ستؤدي في الواقع إلى إصلاح ديمقراطي، أم ستكون جسرًا لاستمرار الوضع الراهن.

ووما يثير القلق أن مرسوم "عباس" للانتخابات تبعه مزيد من المناورات عبر الاعتقالات ذات الدوافع السياسية المصممة لتقويض المرشحين المتنافسين وحتى استقلال القضاء، بالنظر إلى دور الحكم القضائي في المسائل الانتخابية المتنازع عليها.

ولا يعتبر هذا النوع من التدخل جديدا ولن يكون الأخير، ومع ذلك فإن الانتخابات هي فرصة الفلسطينيين المحبطين من الانقسام السياسي والآفاق الاقتصادية القاتمة.

ومما يعزز احتمالات انعقاد الانتخابات حاجة "عباس" لإحياء وضعه السياسي داخل فلسطين وأمام المجتمع الدولي، ولا سيما إدارة "بايدن"، التي تأمل بدورها في إعادة الانخراط فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في إطار السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة.

أما بالنسبة لـ"حماس"، فيمكن أن تؤدي نتائج مواتية لها بعد الانتخابات إلى زيادة شرعيتها وتأمين أدوار دائمة في القيادة الفلسطينية.

ولكن لسوء الحظ، من المحتمل أن تكون كل من "فتح" و"حماس" بصدد انسداد سياسي آخر، حيث ستتواصل الخلافات على القرارات، كما ستواصل "حماس" رفض المطالب بالتخلي عن أسلحتها.

إصلاحيو إيران بلا أمل

بالنسبة لإيران، فإن فرصة المعسكر الإصلاحي ضئيلة في الحصول على تخفيف العقوبات من إدارة "بايدن"، ويبدو أن معظم الإيرانيين غير مقتنعين بإعطاء المعتدلين فرصة ثانية وسط انكماش اقتصادي يقدر بـ5%، مع انهيار صادرات النفط وعجز تجاري بأكثر من 4 مليارات دولار.

أما ما يجعل تأثير حملة "أقصى ضغط" ملحوظًا بشكل خاص، هو أنه بعد توقيع طهران لخطة العمل الشاملة المشتركة، نما الاقتصاد الإيراني بنسبة 12.5% وتحقق فائض تجاري بأكثر من 6 مليارات دولار، وبالتالي فإن مقارنة ذلك بالوضع الحالي البائس الذي يتضمن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانهيار العملة وتفاقم العجز المالي، يقلص فرص بقاء المعتدلين في السلطة.

وسيحاول المعسكر الإصلاحي إلقاء اللوم في الركود والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية على العقوبات الأمريكية، في حين أن المتشددين سيوجهون انتقاداتهم الشعبوية إلى الحكومة الإصلاحية وسيتهمونها بعدم الكفاءة.

لذلك، لم تظهر أي أسماء إصلاحية كبيرة في المرشحين القادمين المحتملين، بالنظر إلى تضاؤل فرص الفوز وعدم وجود فريق قادر على التوصل إلى صفقة نووية جديدة وتأمين تخفيف العقوبات.

ومع ذلك، فإن هناك مناقشات تشير إلى أن "محسن هاشمي"، ابن الرئيس الراحل "هاشمي رفسنجاني"، و"علي لاريجاني"، رئيس البرلمان السابق، قد يكونان مرشحين في الانتخابات المقبلة.

ولكن لسوء الحظ، حتى لو اختاروا الدخول في السباق الرئاسي، فلن يتمكنوا من جذب الدعم الوطني الكافي، ناهيك عن موافقة مجلس صيانة الدستور أو المرشد الأعلى "علي خامنئي" نفسه.

وليس من المستغرب إذن أن كفة التوقعات تميل لصالح المتشددين مثل "إبراهيم رئيسي"، رئيس السلطة القضائية والحليف الوثيق لـ"خامنئي"، و"سعيد جليلي"، ممثل "خامنئي" في المجلس الأعلى للأمن القومي.

وتشمل الشخصيات الأخرى المعروفة، رئيس البرلمان "محمد باقر قاليباف"، والجنرال "سعيد محمد"، وهو قائد في فيلق الحرس الثوري المسؤول عن قاعدة "خاتم الأنبياء"، ويبدو أن هذا الأخير يستوفي كل شروط المرشح الذي حث "خامنئي" الإيرانيين على انتخابه، فهو شاب وتكنوقراط و"ثوري"، أي أنه يجعل المحافظة والتشدد أكثر جاذبية للشباب الإيراني الساخط.

مؤشرات مهمة لواشنطن

ستهتم واشنطن بالتأكيد بنتائج كل هذه الانتخابات، ففي إسرائيل، كانت الانتخابات مؤشرًا على موقف الجمهور الإسرائيلي من استمرار "نتنياهو" رغم محاكمته بالفساد، بالإضافة إلى أن الانتخابات تعتبر استفتاء على التطبيع ومستقبل العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وهي أمور يوليها البيت الأبيض اهتمامًا كبيرًا.

أما في فلسطين، فقد لا تنجح الانتخابات في إصلاح الانقسامات القائمة ولكن يمكنها فتح الطريق أمام تلقي المزيد من مساعدات المانحين مع إعادة القضية الفلسطينية للمداولات الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة لإيران، فبالرغم من مخاوف فوز رئيس متشدد، إلا أن واشنطن لا تزال مصرة على عدم تخفيف العقوبات قبل المفاوضات، لذلك فحتى إذا فاز مرشح "خامنئي" المفضل بناء على وعوده بالصرامة تجاه أمريكا، فسوف تجبره الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الداخلية على إعادة التفاوض بشأن اتفاقية العمل الشاملة المشتركة.